



الحلقة النقاشية التاسعة

ديسمبر ١٩٨٥ - أبريل ١٩٨٦

خَوَافِيَّةٌ عَرَبِيَّةٌ تَعَمِدُ عَلَى الذَّاتِ

الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالاعْتِمَادُ عَلَى الذَّاتِ

الدكتور شاكر مصطفى
أستاذ التاريخ بجامعة الكويت

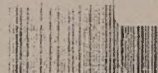
الدكتور فؤاد زكريا
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة
جامعة الكويت

دار الشباب

للنشر والترجمة والتوزيع

١٩٨٨

RFI INFO. Q



KD0.752

وَالْحَقُّ فِيهِ الْعَرَبِيَّةُ
وَالْإِسْلَامُ عَلَى الْذَاتِ



الخلافة الناشئة التاسعة

ديسمبر ١٩٨٥ - أبريل ١٩٨٦

مُحَوِّثِيَّةٌ عَرَبِيَّةٌ تَعَمِّدُ عَلَى الذَّاتِ

الثَّقَافَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالاعْتِمَادُ عَلَى الذَّاتِ

الدكتور شاكر مصطفى
أستاذ التاريخ بجامعة الكويت

الدكتور فؤاد زكريا
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة
جامعة الكويت

دار الشباب

للنشر والترجمة والتوزيع

١٩٨٨

الكتاب: الثقافة العربية والاعتماد على الذات
المؤلف: د. فؤاد زكريا ود. شاكِر مصطفى
الحلقة: نحو تنمية عربية تعتمد على الذات (٩)
الناشران: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب: (٤٣٦٢) نيقوسيا - قبرص

مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32828
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ RT - برقياً: دوراسي

الطبعة: الأولى
التاريخ: يناير (كانون الثاني) ١٩٨٨
الرقم: ٢٠٠٠/١٩٨٨/١/٤/٢٣
جميع الحقوق محفوظة لدار الشباب للنشر

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير للأستاذ عبد الله محمد علي	٧
الجانب الثقافي في الاعتماد على الذات	
للدكتور فؤاد زكريا	١٣
الحوار مع الدكتور فؤاد زكريا	٢٩
التمية الثقافية في الوطن العربي	
للدكتور شاكر مصطفى	٥٣
الحوار مع الدكتور شاكر مصطفى	٧٣

تصدير

أثبتت تجربة العقدين الماضيين، أن البلاد العربية قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنمية المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين رئيسيين: النوع الأول، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود. والنوع الثاني، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة السلعية، وفي الاستثمار والقروض الخارجية، ونقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي تجل في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلاد داخل عيط الاقتصاد العالمي وفي دوام تبعيتها للقوى الخارجية. وهذه المشكلات جميعاً تعكس نمطاً تنموياً مشوهاً وتابعاً، ساد خلال هذين العقدتين، وكان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة، بدلاً من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا. وبالرغم من اختلاف حجم ووظة هذه المشكلات بين البلاد العربية. إلا أنه يمكن القول إنه ما من بلد عربي استطاع أن يفلت منها، وأن ما من بلد عربي إلا ويعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج، مالياً وتجاريماً وتكنولوجياً. وهذا النمط التابع للتنمية، وما جاء في ركابه من مشكلات وأخطار، كان هو القاسم المشترك ليس فقط في تجارب التنمية بالبلاد العربية، وإنما أيضاً في غالبية دول العالم الثالث.

ومن المعلوم لنا، أنه في ضوء الحصاد المزليل لجهود التنمية في دول العالم

الثالث بالمعدين الماضين، فإن هناك الآن إحساساً واضحاً لدى جبهة واسعة من المفكرين والاقتصاديين في هذه الدول بضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد بالماضي، وانخضاعه لنوع من التقييم الجاد، حتى يمكن استخلاص أهم الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح. وبالفعل، ثمة جهود فكرية ملموسة في الفكر التنموي المعاصر، تناقش أدبيات التنمية التقليدية، التي سادت في الماضي، وكان لها قوة السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية، وتحاول أن تصوغ نمطاً فكرياً تنموياً جديداً، يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان، واكتشاف قوانين التخلف والتنمية، وابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة، يكون هدفها، ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية، وإنما خلق نمط إنمائي جديد، يتفق وظروف هذه البلاد، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي، وبناء تنميتها المستقلة، وبحيث يكون الهدف النهائي لذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته، مادياً وروحياً.

وخلال هذا الزخم من الكتابات في الفكر التنموي الجديد، ظهرت مقولة الاعتماد على الذات، كإطار عام لتحقيق هذا النمط الجديد للتنمية. والاعتماد على الذات في هذا الفكر لا يعني الانغلاق، أو قطع التعامل مع الاقتصاد العالمي، أو تحقيق الاكتفاء الذاتي. فهذه أمور غير ممكنة، فضلاً عن أنها غير صحيحة من الناحية الاقتصادية. إن الاعتماد على الذات يعني ضرورة تعبئة الموارد المحلية، المتاحة والممكنة، بأعلى درجة من الكفاءة واستخدامها على نحو رشيد وفعال باعتبارها الأساس الراسخ والأساسي لبناء التنمية. وهذا لا ينبغي طبعاً إمكان الاستعانة بالموارد الخارجية كمصدر مؤقت ومكمل للموارد المحلية. وإذا كان الاعتماد على النفس هو وسيلة بناء التنمية المستقلة، فإنه في الحقيقة هدف من أهداف هذه التنمية.

كما تجدر الإشارة، بأنه من خلال تبني وتحقيق مقولة «الاعتماد على الذات» تستطيع البلاد الساعية للنمو أن تغير من موقعها الضعيف واللامتكافي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن تتعامل مع هذا الاقتصاد من موقع القوة، وبما

يحق لها علاقات متكافئة وغير جائرة. وليس بخلاف، أن الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتم في إطار فردي ضيق، أي على مستوى كل دولة على حدة، وإنما يتطلب الأمر إقامة نوع من التعاون الجماعي، أو الاعتماد الجماعي على الذات بين المجموعات المتشابهة من الدول.

وإن نظرة خاطفة على أحوال ووطننا العربي، تجعلنا نكتشف أهمية تبني «الاعتماد على الذات» كطريق ملائم ويمكن لبناء مشروعنا التنموي الحضاري العربي. يصدق ذلك على مجموعة دول الوفرة المالية ودول الندرة المالية، نظراً لما تعانيه كل مجموعة من هاتين المجموعتين من الدول من آثار ومشكلات من جراء تزايد اعتمادها على العالم الخارجي، تمويلاً وغذائياً ولجاريًا وتكنولوجياً. وفي هذا الخصوص تبرز أهمية مفهوم «الاعتماد الجماعي على النفس» بين هاتين المجموعتين من البلاد. في ضوء هذه الاعتبارات، فقد وقع اختيار للمعهد العربي للتخطيط على موضوع: «نحو تنمية عربية تعتمد على الذات» لكي تكون إطاراً عاماً تدور فيه أبحاث ومناقشات الحلقة النقاشية السنوية التاسعة لعام ١٩٨٦/٨٥، والتي عقدت بمقر المعهد بالكويت خلال الفترة بين ديسمبر ١٩٨٥ وأبريل ١٩٨٦، بواقع مرة كل أسبوعين. ونحن نأمل، أن تسمى هذه الحلقة لدراسة موضوع الاعتماد على الذات من مختلف جوانبه النظرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفلسفية مع التركيز على أحوال العالم العربي. هذا وقد دعا المعهد مجموعة من خيرة المفكرين والاقتصاديين العرب للاشتراك في هذه الحلقة.

وانطلاقاً من التجديد الذي بدأه المعهد في العام الماضي بنشر بحوث الحلقة والمناقشات التي دارت فيها مع السادة المحاضرين، فإن الحصاد العلمي للحلقة النقاشية السنوية التاسعة سوف تظهر في ثمانية كتب مستقلة، تدور كلها حول موضوع «الاعتماد على الذات». وهذه الكتب هي:

• الكتاب الأول: الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية. للدكتور رمزي زكي.

• الكتاب الثاني: الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك. للاستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد

• الكتاب الثالث: العلاقات الاقتصادية مع الخارج وإمكانات الاعتماد على الذات: دراسة حالة السودان. للدكتور محمد العوض جلال الدين.

• الكتاب الرابع: الثقافة والاعتماد على الذات، للدكتور فؤاد زكريا والدكتور شاكر مصطفى.

• الكتاب الخامس: تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي من اجل تنمية تعتمد على الذات. للدكتور محمد أبو سعدة.

• الكتاب السادس: التكنولوجيا والموارد البشرية والاعتماد على الذات. للدكتور أسامة الحولي والدكتور حسين غنار الجمال.

• الكتاب السابع: علاقات الانتاج والاعتماد على الذات في الوطن العربي. للدكتور محمد مسعود.

• الكتاب الثامن: الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك، نموذج تنامي الاعتماد على النفس، للدكتور عبدالحسن زلزله.

وإني أنتهز هذه الفرصة لكي أتوجه بجزيل الشكر والتناء للسادة المحاضرين الذين شاركوا في هذه الحلقة بأبحاثهم القيّمة، ولكل من أسهم في دعمها وإنجاحها، سواء بالمشاركة في المناقشة أو بالحضور.

وفقنا الله جميعاً لحزمة أمّتنا العربية.

مدير المعهد العربي للتخطيط

عبد الله محمد علي

الجانب الثقافي في الاعتماد على الذات

الدكتور فؤاد زكريا

الجانب الثقافي في الاعتماد على الذات

مدخل:

كان العالم الثالث، حتى لواسط هذا القرن، ينظر إلى علاقته بالغرب وبالدول المسيطرة في ضوء مفهومين أساسيين: الاستعمار والاستقلال. وهكذا نشأ جيلنا، الذي عاش مرحلة التحرر الوطني، على كراهية الاستعمار والتطلع إلى الاستقلال بوصفه أعلى درجات التحرر، وبوصفه التعبير الحقيقي عن اكتمال الارادة الوطنية. وكان الاعتقاد السائد، الذي تربى عليه جيلنا، وأي جيل آخر مواز له في أي مجتمع من مجتمعات العالم الثالث يمر بظروف مماثلة، هو أن خروج الاستعمار وبلوغ الاستقلال يعني نهاية مشكلاتنا على جميع المستويات: السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثم جاء الوقت الذي خرج فيه الاستعمار من معظم بلاد العالم الثالث، ومن جميع الأقطار العربية على وجه التحديد، وأصبح كل بلد مستقلاً بالمعنى الرسمي لهذه الكلمة. ولكن أبناء هذه البلاد التي كانت خاضعة لشكل من أشكال الاستعمار ثم نالت استقلالها، أخذوا يدركون بالتدريج أن المشاكل لم تختف، وأن الارادة الوطنية لم يكتمل نحرها، وأن المجتمع لا يزال خاضعاً لغيره على مستويات متعددة، على الرغم من أن أبناء بلده هم الذين يحكمونه، وليس للأجنبي دور مباشر في إدارة شؤون البلاد.

ولقد كان إدراك هذه الحقيقة المفاجئة، التي كانت بغير شك صدمة قاسية لآمال الجيل المتحمي إلى مرحلة التحرر من الاستعمار، هو الذي أدى إلى إعادة

النظر في كافة المفاهيم القديمة. ونتيجة لاعادة النظر هذه ظهر المفهوم الجديد، مفهوم التبعية في مقابل الاعتماد على الذات.

هذان المفهومان الجديدان ظهرا إذا بعد تجربة مريرة. ويمكن القول إنهما مفهومان يرتبطان منذ البداية بخبة أمل أصابت جيلاً كاملاً، وامتد تأثيرها إلى جزء كبير من المجتمعات النامية المعاصرة. فقد تحقق الحلم، وجاء الاستقلال، ولكن ظل هناك خطأ ما، وظلت المشاكل القديمة بدون حل، أو اتخذت شكلاً مغايراً ولكنها استمرت في جوهرها قائمة. واحتاج الأمر إلى سنوات من التفكير لكي تدرك العقول أن الاطار الذي كانت تحصر نفسها فيه، إطار التضاد بين الاستعمار والاستقلال، أضيق من أن يعبر عن الواقع الفعلي لتطور مجتمعات العالم الثالث. وعندما توصلت العقول إلى تضاد جديد، هو التضاد بين التبعية والاعتماد على الذات، كان معنى هذا التغير هو أنها خدعت نفسها من قبل حين تصورت أن الاستقلال سيحقق لها كل ما تريد، وكان معناه بزوغ وعي جديد لم يخطر لأحد، خلال مرحلة النضال في سبيل التحرر من الاستعمار، على بال، هو الوعي بأن من الممكن، في ظروف العالم الثالث، أن يزول الاستعمار، ويتحقق الاستقلال، ولكن بظل المجتمع في موضع التابع، وأن طريقة التفكير القديمة كلها كانت تنسم بقدر غير قليل من السذاجة، وكانت تنطوي على تبسيط مفرط، وأن الاطار الذي وُضعت فيه المشكلة خلال النصف الأول من القرن العشرين كان أضيق من أن يستوعب كافة جوانبها وتعقيداتها.

أردت بهذه المقدمة أن أشرح الظروف التي ظهر فيها مفهوم الاعتماد على الذات، ومفهوم التبعية المقابل لها، كما يدركها إنسان عاش تجربة الانتقال من الخضوع للاستعمار إلى الاستقلال الوطني، وعاش الجيل التالي الذي أدرك أن هناك إشكالات أخرى للخضوع تظل قائمة حتى بعد خروج الاستعمار، هي الأنواع المختلفة من التبعية، وأن هناك هدفاً أبعد مدى من الاستقلال، هو الاعتماد على الذات.

تحليل للمفاهيم الرئيسية :

فلنحاول إذن أن نتناول بالتحليل أهم المفاهيم التي استخدمناها في المدخل السابق، والتي سيدور حولها هذا البحث.

١ - الاستقلال والاعتماد على الذات: يكمن الفارق الاساسي بين هذين المفهومين في أن الأول منها يحمل معنى سلبياً، والثاني أكثر ايجابية. فمفهوم الاستقلال، حين يطبّق على المجتمع مثلاً، ينطوي على إشارة إلى شكل معين من أشكال العلاقة بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى، هي علاقة عدم الخضوع، أي أن الدولة المستقلة هي تلك التي لا تخضع سيادتها، وعملية إتخاذ القرار فيها، لدولة أخرى. أما مفهوم الاعتماد على الذات فينطوي على معنى ايجابي، هو أن يصل المجتمع الى حالة من الاكتفاء الذاتي، أو على الأقل أن يصل إنتاجه في مختلف الميادين إلى مستوى يضمن استمرار حياته بفضل ما في داخله من عناصر الإنتاج.

وهذا يؤدي بنا الى اختلاف آخر، هو أن مفهوم الاستقلال يغلب عليه المعنى السياسي، ويتعلق أساساً بفكرة السيادة، وإن كان من حقنا بالطبع أن نتحدث عن استقلال اقتصادي أو ثقافي، أما مفهوم الاعتماد على الذات فيغلب عليه المعنى الاقتصادي، وإن كنا في استخدامنا له نطبقه أيضاً على الميدان السياسي والفكري.

٢ - الثقافة: على الرغم من أن هذه الكلمة من أكثر الكلمات تداولاً في لغتنا، فإنها لا تزال مختلطة في أذهان الكثيرين، ويرجع ذلك أساساً الى تعدد معانيها وسهولة الانزلاق من معنى الى آخر دون التنبيه الى الفوارق بينها. ويمكن القول إن هذا الخلط لا يزال ظاهراً حتى في الكتابات الغربية في موضوع الثقافة، وإن تعدد الاستخدامات لا يزال يحول دون الاستقرار على معنى متفق عليه. ويمكننا أن نميز في هذا الصدد ثلاثة معان رئيسية للفظ الثقافة، تبدأ بالمعنى الأوسع وتنتهي بالأضيق:

أ - المعنى الأول هو كل ما يضيفه الانسان الى ما يتلقاه من الطبيعة أو ما

يمجد فيها. وهذا معنى واسع إلى أقصى حد، لأنه يشير إلى صفة رئيسية تميز الإنسان كنوع عن الحيوان. فالحيوان يتعامل مع الطبيعة كما هي، ولا يضيف إليها أو يعيد شكلها، بل يكفي بما يجده فيها، أما الإنسان فيقوم بعمليات تحويل وإحالة تشكيل للطبيعة، يمكن أن تتخذ طابعاً مادياً، كما هي الحال في الأدوات المادية التي يستخدمها في الزراعة أو الصيد مثلاً، أو طابعاً معنوياً، كالقواعد التي ينظم بها مجتمعه ويتعامل بها مع الآخرين. وهذا هو المعنى المستخدم في علم الأثروبولوجيا.

ب - أما المعنى الثاني فيكفي بالجانب المعنوي فقط، وفيه تشمل الثقافة العادات والقيم التي يتميز بها مجتمع آخر، وأسلوب الحياة وطرق التفكير التي تسود حضارة معينة دون غيرها. ومن الواضح أن هذا معنى لا تقارن فيه الإنسان بالحيوان، بل نقارن فيه مجتمعاً بشرياً بآخر، فتحدث مثلاً عن الثقافة الصينية أو الهندية، ونعني بها البناء المعنوي الشامل الذي تميز به أساليب الحياة والفكر في كلتا الحضارتين. وهذا معنى حضاري يشجع استخدامه في بعض العلوم، كالترقيخ.

ج - وأخيراً، فإن المعنى الثالث هو أضيق الجميع، وفيه تشير الثقافة إلى النواتج الرفيعة التي لا يبدعها ولا يتلوقها إلا فئة محدودة من الناس داخل المجتمع الواحد، كالشعر والموسيقى والفن التشكيلي والكتابات الثقافية بمختلف أنواعها. وهذا هو المعنى الذي نستعمله حين نتحدث عن إنسان مثقف، أو عن وزارة للثقافة، تقوم برعاية النواتج الرفيعة، ولا شأن لها طبعاً بالثقافة في معنيها الأول والثاني.

٣ - التبعية: لما كان الاعتماد على الذات يعني إلحاحاً من التبعية، فإن مفهوم التبعية يشكل عنصراً أساسياً في الموضوع الذي نعالجه. وهنا قد يكون من المفيد إجراء مقارنة بين مَنَتَبِعية في الميدان الثقافي وايندان الاقتصادي. فمن السهل أن نلاحظ وجود عناصر مشتركة بين هذين النوعين من التبعية: مثال ذلك أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على بلد تابع، يولّي إلى حد بعيد دور شركات البرامج المالية في الثقافة، لأن الثانية بدورها

تعمل برأسمال ضخيم، وإمكانات مادية وتكنولوجية هائلة، وخبرة واسعة في اجتذاب العملاء، وهذا ما يتيح لها غزو مجتمعات العالم الثالث ثقافياً، مثلما تفوزها الشركات متعددة الجنسية اقتصادياً. والهدف في كلتا الحالتين هو الربح من جهة، والسيطرة على الأسواق التابعة من جهة أخرى. وفي إمكاننا أن نعقد مقارنة أخرى بين مراكز الأبحاث المشتركة، التي يتم الاتفاق عليها بين بلدين أحدهما متفوق علمياً أو ثقافياً على الآخر بصورة ملحوظة، وبين فروع البنوك الأجنبية في بلاد العالم الثالث: ذلك لأن معظم نتائج الأبحاث المشتركة تتجه الى الدولة المسيطرة ثقافياً، وتساعد في فهم الدولة الأخرى فهماً أفضل يمدد لإحكام السيطرة عليها في بقية الجوانب، تماماً كما تصب أرباح الأموال التي تودع في البنوك الأجنبية في البلد الأصلي الذي تنتمي إليه هذه البنوك، ويحرم منها البلد الذي جاءت منه تلك الأموال.

ومع ذلك فإن هناك جوانب اختلاف هامة بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية:

أ - فالتبعية الاقتصادية ترتبط بتقسيم غير متكافئ للعمل الدولي، وفيها نوع من الارتباط والتكامل بين دول الأطراف أو التوابع والمركز، ولكنه تكامل يحدث على أسس غير عادلة، إذ تُنتج دول الأطراف مواد خام تصنّرها بأسعار زهيدة إلى المركز الذي يعيد تصديرها إليها بأسعار مضاعفة على شكل سلع مصنعة. ولكن هذه العلاقة ليست هي الميزة للتبعية الثقافية. ففي هذه الحالة الأخيرة نحاول الثقافة المسيطرة أن تحل محل الثقافة التابعة أو نتاصلها، ولا يحدث بينهما أي نوع من التكامل، حتى ذلك الذي يقوم على أسس غير عادلة.

ب - ومن جهة أخرى فإن التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية لا تتلازمان دائماً. ففي حالات معينة تكون هناك سيطرة ثقافية دون وجود سيطرة اقتصادية: مثال ذلك أن اليابانيين يشكون الآن من سيطرة الثقافة الأمريكية على الأجيال الجديدة من الشباب، ويعلمون هذا خطراً حقيقياً على التقاليد اليابانية الأصيلة على الرغم من أن اليابان، من الناحية الاقتصادية، منافس قوى لأمريكا، بل ربما تفوقت عليها في بعض الجوانب.

وهكذا يمكن القول إن هناك قدراً من التوازي بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية، ولكن هذا التوازي يقف عند حدود معينة لا يتعداها.

ويبقى بعد ذلك، في هذه المقارنة، سؤال هام : أيها تسبق الأخرى، التبعية الاقتصادية أم التبعية الثقافية؟ الواقع أن العلاقة بين النوعين، من حيث الترتيب الزمني، معقدة، ويمكن أن تسير في كلا الاتجاهين. فمن الممكن أن تكون نقطة البدء هي التبعية الاقتصادية، التي تجرّ وراءها محاكاة للسلوك والقيم وأساليب التفكير وغيرها من المظاهر الثقافية، كما حدث في كثير من المستعمرات السابقة التي أدت فيها السيطرة الاقتصادية والسياسية إلى نشوء طبقة تربطها بالمستعمر مصالح قوية، وتعمل على محاكاة هذا المستعمر في ثقافته ونوعية حياته ونمط تفكيره. ولكن الترتيب يمكن أن يُعكس، إذ تحاول الدولة المستعمرة أو الراغبة في السيطرة أن تتحكم في العقول أولاً، تمهيداً للتحكم في الموارد الاقتصادية، وتبدأ هي ذاتها بإرسال بعثات المشرين والانثروبولوجيين والدارسين المتخصصين في اللغات المحلية، لكي تمهد للاحتلال المباشر، وللسيطرة الاقتصادية، عن طريق التعمق في فهم الشعوب المقهورة.

ومثل العلاقة بين غمط الاستهلاك الاقتصادي والتبعية وجهاً آخر لهذه المشكلة ذاتها، وهو وجه يكتب أهمية خاصة في المجتمعات الخليجية بالذات. فالاستهلاك الترفي المفرق في الكماليات يعبر عن وضع ثقافي خاص، لأنه يتعلق بسلم الأولويات في قيم المجتمع، وهو يؤدي مباشرة إلى زيادة تبعية هذه المجتمعات المستهلكة للبلاد التي تنتج السلع الاستهلاكية، ويؤخر أو يمنع حدوث تنمية اقتصادية معتمدة على الذات. ولكن هذه التبعية الاقتصادية تعود بدورها فتمارس تأثيرها على ثقافة المجتمع التابع، إذ تخلق فيه أنماطاً استهلاكية مقلدة، تتأثر بالدعاية والاعلانات التي ينشرها البلد المنتج، فتنشأ رغبات جديدة وميول مصطنعة تؤدي في النهاية إلى مزيد من الاغراق في الاستهلاك، وتحول الكماليات السطحية إلى ضرورات لاغناء عنها.

وهكذا فإن العلاقة متبادلة بين التبعية الثقافية والتبعية الاقتصادية، ويمكن القول إن كلا منهما تؤدي إلى الأخرى، وإن التأثير بينهما يسير في كلا الاتجاهين.

التبعية والصراع الإيديولوجي :

من الشائع القول إن التبعية، سواء على المستوى الثقافي أو الاقتصادي، ترتبط أساساً بالنظام الرأسمالي، وإن هذا النظام، بعد أن تجاوز مرحلة الاستعمار المباشر، التي لم تعد متناسبة مع أوضاع العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين، يعمل على الإبقاء على سيطرته في صورة أخرى، هي الإبقاء على البلاد الخاضعة له في حالة تبعية، تحول دون سيرها في طريق النمو المستقل، وتزيد من تكديس الفوائض لصالح البلد المستغل.

وقد عبرت أحدث الكتابات العربية في هذا الموضوع، أعني العدد الثاني من مجلة «قضايا فكرية» (يناير ١٩٨٦) عن هذه الفكرة بوضوح، إذ نقرأ في «المقدمة ما يلي: «هناك اختياران: إما اختيار لطريق التنمية الرأسمالية التي تقضي إلى المزيد من التبعية للتقسيم الدولي للعمل... وإما اختيار لطريق التنمية الوطنية المستقلة المخططة الشاملة، التي تقضي إلى التحرر من هذه التبعية للتقسيم الدولي للعمل، وإلى تفجير الطاقات الإنتاجية والإبداعية في المجتمع».

هذه العبارات تفترض أمرين: الأول أن كل تنمية رأسمالية تنطوي على تبعية، وهو افتراض لا يصدق على بعض الحالات، وإن كان يصدق على الكثير منها. والاستثناء الصارخ منه هو اليابان، وربما بعض البلاد الأخرى في الشرق الأقصى، وعلى رأسها الهند. أما الافتراض الثاني فهو أنه حينما تختفي الرأسمالية وتسود الاشتراكية (وهذه الأخيرة هي في الأغلب ما ينبغي أن تُترجم إليه عبارة «التنمية الوطنية المستقلة المخططة الشاملة») فلا يمكن أن تكون هناك تبعية. وهذا بدوره افتراض غير مؤكد، إذ أننا نستطيع القول بوجود نوع من تقسيم العمل الدولي داخل المعسكر الاشتراكي (على الأقل لتوزيع أعباء التسلح الباهظة في مواجهة المعسكر الآخر) وقد تترتب على هذا التقسيم أشكال من التبعية. وبالمثل فقد شهدت مجتمعات العالم الثالث أنواعاً من التبعية الثقافية في ظل السعي إلى تحقيق الاشتراكية، تتمثل في بعض الأحزاب الماركسية التي كانت تكفي بمحاكاة الحزب الأم في كل صغيرة وكبيرة، وتتخذ من تعليماته ومشوراته سلطة لا تناقش، وكان هذا واضحاً بوجه خاص في المراحل الأولى من نشوء هذه

الأحزاب، وما زالت آثاره باقية في بعض الحالات حتى اليوم.

وهكذا يمكن القول إن التبعية، إذا كانت ترتبط في جانبها الاقتصادي ارتباطاً أساسياً بالنظام الرأسمالي، مع إمكان وجود قدر من الارتباط بينها وبين حالات معينة في النظام الاشتراكي، فلئها، في جانبها الثقافي، يمكن أن ترتبط بكلا النظامين بدرجة متساوية. ومعنى ذلك أنه، مثلاً أن هناك حاجة ملحة لمقاومة محاولات النظام الرأسمالي أن يشكّل العالم كله في قلبه الخاص، قالب غط الحياة والتفكير الغربي، أو الأمريكي على وجه التحديد، فإن هناك حاجة لا تقل إلحاحاً، لدى أولئك الذين يعيشون في ظل أنظمة اشتراكية أو يكافحون من أجل انتصار الاشتراكية في بلادهم، الى تأكيد عوامل الابداع الذاتي داخل الاطار الاشتراكي، والامتناع عن المحاكاة الآلية للنظام الأقدم والأقوى. وهذا ما أدركته كثير من الأحزاب اليسارية، سواء تلك التي وصلت إلى الحكم أم تلك التي تسعى للوصول إليه. وبجمل القول إن التبعية الفكرية والثقافية مرفوضة على الدوام، أيا كان الاتجاه الأيديولوجي الذي تؤدي إليه.

التبعية الثقافية ومشكلة التراث:

تؤدي بنا المناقشة السابقة إلى معالجة وجه آخر لمشكلة البعد الأيديولوجي للتبعية، هو علاقتها بالتراث. وسوف أبدأ بالطرح الشائع لهذه القضية، ثم انتقل إلى مناقشتها من منظور نقدي.

فهناك رأي يزداد انتشاره في العالم العربي، وخاصة خلال العقد الأخير، يؤكد أن الرجوع إلى التراث، والعودة إلى الأصول الأولى، ويفصلون بها في الأغلب العصر الذهبي للإسلام، هو الدرع الحقيقي الذي يجمعنا من كل ضروب التبعية. فلماذا شتا أن نسبح حقاً في طريق الاعتماد على الذات، فلا بد لنا من أن نستلهم تراثنا ونعود إلى غط الحياة والفكر الذي ساد لدى أسلافنا، وبهذه الطريقة وحدها نضمن لأنفسنا السير في طريق خاص بنا، غير خاضع لأي فكر دخيل. ويرى المدافعون عن هذه القضية أن أية تنمية مستقلة ومعتمدة على الذات، لا بد أن تركز على إنسان يؤمن بأصالته ويرتبط بجذوره ويستلهم ماره

في المستقبل من تاريخه وماضيه، وإلا كانت تنمية مقلتة من جذورها، واضطرت إلى المحاكاة، ووقعت بالتالي في شرك التبعية.

وهناك أمران يعرزان وجهة النظر هذه:

أولهما أن التجارب التي خاضتها الشعوب العربية من أجل تحقيق قدر معقول من الاعتماد على الذات، في ظل ايدولوجيات آتية من الخارج، قد وصلت كلها إلى طريق مسدود، وكان إخفاقها في بعض الأحيان مدوياً. فالرأسمالية تقودنا إلى تبعية تحكم قبضتها علينا يوماً بعد يوم، والليبرالية، التي هي الوجه الايديولوجي المستير للرأسمالية، قد أوصلتنا إلى التناحر والتطاحن ولم تستطع أن تحقق مشروعها، وخاصة بعد أن أطاحت بها الانقلابات العسكرية في كثير من الأقطار العربية. والسعي إلى تحقيق الاعتماد على الذات عن طريق الدعوة إلى شكل من أشكال الاشتراكية لم يحرز نجاحاً يذكر، وتوقفت معظم محاولاته وهي لا تزال في بداية الطريق. كل هذا الإخفاق راجع إلى عدم استجابة الجماهير لأسس فكرية وثقافية غريبة عنها، نابعة من ظروف غير ظروفها، وفي إطار تاريخي مختلف عن إطارها وتراثها. وعلى ذلك فإن النداء الوحيد الذي يمكن أن تجاوب معه الجماهير، والذي يضمن حشد القوى الشعبية على أوسع نطاق من أجل السير في طريق الاعتماد على الذات، هو ذلك الذي يشتر فيها أعمق ما في ذاتها الأصلية، ويربط مشروعها بتاريخ طويل تمتد عبر الزمان، ويكون إنماءً وتطويراً لما تكمن بنوره في داخلنا.

والأمر الثاني الذي يعزز وجهة النظر هذه، هو تلك النماذج التي جُربت بالفعل، في بعض الأقطار العربية، وأحرزت نجاحاً باهراً، وتأتي على رأسها التجربة الجزائرية. فقد استطاعت هذه التجربة أن تغلب على أخطرها وأشرس أنواع الاستعمار، أعني الاستعمار الاستيطاني بكل ما يرتبط به من مصالح راسخة يصعب، بل يستحيل في معظم الأحيان، زحزحتها من مواقعها. وكان المحور الذي دار حوله الكفاح الجزائري، ونجح بفضل في حشد الجماهير في ثورة تُعد من أروع ثورات القرن العشرين، وأتاح لهذه الجماهير أن تحمل التضحية بحياة مليون شهيد، فضلاً عن التضحيات المادية والمعنوية التي لا تقدر

بشمن - كان هذا المحور هو الأصالة الإسلامية والعربية في مواجهة محاولات طمس الهوية التي تفتن فيها الاستعمار الفرنسي طوال ما يزيد عن قرن من الزمان . وقد بدت الثورة الإيرانية، في أول الأمر، نموذجاً ماثلاً به عدداً كبيراً من المثقفين العرب، حتى أولئك الذين لم يتجه تفكيرهم من قبل في أية وجهة إسلامية، ودفعت هؤلاء المثقفين إلى مراجعة كثير من أفكارهم السابقة، وإلى الاقتناع بأن الطريق المرتبط بالجنور الدينية والأصول التراثية قد يكون هو الطريق الوحيد الذي يضمن حشد الجماهير على أوسع نطاق ويمكّنها من تحمل التضحيات الجسيمة دون أن تنهار أو تراجع (وإن كانت التطورات اللاحقة للثورة الإيرانية جعلت معظم هؤلاء المفكرين يعودون مرة أخرى إلى مواقعهم الأصلية، وبددت الآمال التي انتعشت خلال فترة ما من السنة الأخيرة في السبعينات).

هذا هو الطرح الذي يسود في العالم العربي، وخاصة في العقد الأخير، لفضية الارتباط الوثيق بين الاعتماد على الذات وبين العودة إلى الجنور والتمسك بالأصول التاريخية والتراثية في العالم الإسلامي.

ولهذا الموقف، الذي يمكن وصفه إجمالاً بأنه سلفي، جانب سلبي هام يترقب على الجانب الإيجابي السابق. ذلك لأن الاعتقاد بأن الحل الوحيد لمشكلات الإنسان العربي هو العودة إلى الجنور والأصول، ترتبط به دعوة إلى الإقلال من أهمية التحديث، وربما رفضه كلية عند بعض الاتجاهات الأشد تطرفاً. فالتحديث يُنظر إليه على أنه جزء من عملية التفريب التي يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربي الإسلامي، وهذا التفريب أبلغ دليل على اكتمال عملية التبعية الثقافية والفكرية، إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات والأفكار المتحمة إلى مجتمعات غريبة غريبة عنه (لاحظ الأصل المشترك للفظي «غربي وغريب» في اللغة العربية) فوق تلك الجنور الشرقية والإسلامية التي تضرب في أعماق التاريخ، فتكون النتيجة مزيجاً غير متآلف لا يمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح.

ومن جهة أخرى فإن الاعتقاد بأن التحديث لا يجلب معه قيمة الخاصة هو ضرب من الوهم. فليس هناك تحديث محايد، بل إن كل عنصر من عناصره يأتي

معه بأفكاره وأخلاقه ونظرته الخاصة إلى العالم، ويفرضها على المجتمعات التي تسير في طريق التحديث، سواء شامت أم لم تشأ.

بل إن مفهوم التحديث ذاته يفترض ضمناً نوعاً من التبعية، إذ أن معيار الحداثة هو ما حققه الغرب، أو هو مستوى الانجاز الذي تحقق في الغرب. وعلى ذلك فإن التقسيم إلى تقليدي وحديث يناظر، في هذه الحالة، التضاد بين العالم الثالث والغرب، ويصبح التقليدي مرادفاً للتخلف، والحديث معادلاً للتقدم. وهذا سبب آخر يدعو إلى مقاومة الفكر التحديثي بالعودة إلى الجذور.

ويستطيع المرء أن يترك بسهولة أن لهذا المنطق إغرامه الشديد، وأن مما يزيده انتشاراً، ذلك التردّي المخيف الذي يتسم به حاضر العالم العربي، مما يزيد من استعداد الأذهان لإضفاء صورة وردية على الماضي البعيد، والاعتقاد بأن طريق المستقبل لا ينبغي أن يمرّ إلا عبر هذا الماضي، الذي به وحده تتحقق هويتنا وأصالتنا.

ومع ذلك، فإن هناك اعتراضات أساسية يمكن توجيهها إلى هذا الرأي الذي يزداد انتشاراً بمعدل هائل في واقعا العربي المعاصر، والذي يجعل العودة إلى عهد السلف الصالح، وإعادة إحياء النمط التراثي، هو الشكل الوحيد للاعتماد على الذات.

١ - فينبغي أن نتنبه أولاً إلى أن هناك فارقاً بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير، كما حدث في حالة الثورة الجزائرية، والعودة إلى الأصول من أجل إيقاف مسيرة التاريخ وتثبيت أوضاع ظلمة جائرة، كما حدث مثلاً عند تطبيق الشريعة الإسلامية في نظام النيميري أو ضياء الحق. والواقع أن الدعاة السلفيين المعاصرين يستغلون إعجاب الشعوب العربية بالدور الذي قام به التمسك بالجذور الأصلية في تحرير بلد كالجائز، لكي يقتنعوا بأن هذه العودة إلى الأصول تؤدي في كل الأحوال مثل هذه الوظيفة التحريرية، ويسعون بذلك إلى طمس الفوارق الشاسعة بين دعوتهم التي تؤدي، في نهاية المطاف، إلى المزيد من التبعية، وبين الدعوة الثورية إلى التمسك بالجذور في مواجهة استعمار استيطاني

شرس. وحقيقة الأمر أن دعوة العودة الى مسلك السلف الصالح، وما يرتبط بها من تركيز على الشكليات الدينية وعدم الاهتمام بمشكلات العصر، تؤدي حتماً الى استمرار التخلف، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الغرب لكي يواصل غيظنا واستغلالنا كما يشاء، وبذلك فإن الدعوة التي زعمت في البدء أنها هي وحدها التي تتيح لنا مقاومة الغرب، وتحقيق اعتمادنا على ذاتنا، ينتهي بها الأمر الى تأكيد تبعيتنا وخضوعنا للغرب.

٢ - والواقع أن المقياس الحقيقي للاعتماد الناضج على الذات، هو قدرتنا على تجاوز مرحلة التمجيد المفرط للتراث التاريخي أو الشعبي، والاعتقاد بأن كل نواتجه أصيلة تحررية، الخ... فحين يكتمل نضجنا ونهياً للتخلص من التبعية الثقافية، يصبح من واجبا أن نتخذ موقفاً نقدياً من كثير من قيم التراث والقيم الشعبية التي توصف بالأصالة، حتى لو كانت قد ساعدت بعض مجتمعاتنا على الكفاح ضد الاستعمار. ذلك لأن التحرر الحقيقي من التبعية ينبغي أن يكون تحرراً من قيود الماضي المتخلف، بقدر ما يكون تحرراً من الثقافة الدخيلة. وعندئذٍ نحتاج العقول الى صدمة توقظها من جهودها، وتفتح أعينها على حقائق العالم الذي تعيش فيه.

ومع ذلك فإن كثيراً من المثقفين يتوقفون عند مرحلة تمجيد التراث التاريخي والشعبي، ويتصورون أنها هي العلامة الحقيقية للتحرر من التبعية. ويسلو في نظرهم أن كل شيء ينبغي أن يعود الى ما كان عليه في التاريخ الماضي، وأن كل ما على الثقافة أن تفعله هو أن تتألف مسارها القديم، وكان كل القرون التي تفصل الحاضر عن الماضي البعيد قد سقطت من حساب التاريخ ! ولكن الواقع أنه لا شيء، في المجال البشري، يعود الى ما كان عليه، بل تتولد على الدوام حقائق جديدة وتشكل واقع ثقافي وحضاري جديد لا بد لأي مجتمع يتخذ من الاعتماد على الذات غاية له أن يعمل حسابه.

٣ - وينبغي في هذا الصدد أن نشير الى مفارقة أساسية في العلاقة بين التنمية والعودة الى الجذور. ذلك لأن مجتمعات العالم الثالث تتخذ لنفسها هدفين : أولهما، وهو التمسك بالهوية القومية والجذور التاريخية، يمكن استخدامه سلاحاً

فعالاً في معركة التحرر من السيطرة الاستعمارية، والثاني، وهو التنمية، يحتاج، في الميدان الثقافي والفكري، الى قدر يزيد أو ينقص من الحداثة، والى التخلي عن كثير من التقاليد الموروثة التي اصبحت عاجزة عن مسايرة العصر. وهكذا يؤدي كل من المهدفين الى نتيجة مضادة لتلك التي يؤدي اليها الآخر. وهذه المفارقة تشكل بعداً أعمق لما يطلق عليه اسم « مشكلة الأصالة والمعاصرة ». فنحن نحتاج، من جهة، الى تأكيد شخصيتنا الحضارية والتاريخية في وجه كل محاولة تُبذل لمحوها، ولكتنا نحتاج، من جهة أخرى، الى اكتساب عادات التنظيم والدقة والعقلانية لكي نتقدم. وهكذا يبدو كأن التحرر الوطني يشدنا ثقافياً في ناحية، والتنمية الرشيدة تشدنا في ناحية أخرى، ويبدو أن بعض مظاهر التزمّت والانغلاق على الذات ورفض المؤثرات الأجنبية، التي ربما بدت ضرورية في مرحلة تحقيق الاستقلال الوطني، تتحول الى عوائق في مرحلة السعي الى تحقيق مجتمع قادر على أن يضمن لأفراده وسائل الحياة بمستوى معقول.

٤ - وأخيراً، اعتقد أن قدراً كبيراً من الالتباس الذي يحيط بقضية العلاقة بين التراث والعودة الى الأصول القديمة من جهة، وبين التنمية المعتمدة على ذاتها، التي تضمن لمجتمعها مكاناً في عالم متجدد، من جهة أخرى، هذا الالتباس يمكن إزالته أو تخفيف التضاد القائم بين طرفيه اذا أدركنا أن القديم، في واقع الأمر، قديمان، والجديد جليدان.

فالقديم هو، من جهة، تراث جامد، يتعلق بأحكام ومواقف ثابتة، ظهرت ونشأت في عصر معين، ولكن يراد لها أن تسرى على كل عصر، أعني تراثاً نقلياً أتباعياً يتمتع فيه النقد والابداع والتفكير الحر، ولا يطلب من أنصاره الا الطاعة والاستلام.

ولكن القديم، من جهة أخرى، هو التراث الحي، المتحرك، الذي كانت له إنجازاته الرائعة في ميادين العلوم والآداب والفلسفة، وهو تراث استطاع أن يصب في نهر الثقافة الانسانية العظيم بوصفه رافداً من روافده الأساسية، ويتميز بأنه قابل للنمو والحركة، واذا بدا أنه توقف في وقت ما، فلم يكن ذلك الا لأسباب خارجية لا سلطان له عليها.

كذلك فإن الجديد هو، من ناحية، نزوع الغرب الى السيطرة على الطبيعة، وما ترتب عليه من سعي الى السيطرة على الانسان، واستخدام الضوق العلمي والتكنولوجي وسيلةً لقهر العالم عن طريق التجديد الدائم لادوات القتل والدمار، أعني الأسلحة، وهو التوسع الاقتصادي والاستعماري لمجتمعات الغرب على حساب نمو العالم الثالث كله، وهو الاستعلاء الأوروبي والاتجاه الى صبغ العالم بصبغة الثقافة الغربية المهيمنة.

ولكن الجديد هو، من ناحية أخرى، اتباع المنهج العلمي الموضوعي، وهو العقلانية والسعي الى معرفة الحقيقة وقوانين الطبيعة والتاريخ، وهو الديمقراطية وحرية المعارضة والنقد والتعبير. وهذا هو التراث العلمي والعقلي الذي أضافته الثقافة الغربية الى تيار الحضارة الانسانية، في الوقت نفسه الذي كان فيه الغرب يسعى الى استغلال العالم كله عن طريق الاستعمار الغاشم بفضل تكنولوجيته المتفوقة.

والواقع أننا نميل دائماً الى الخلط بين نوعي القديم، مع أن في أحدهما يكمن تحررنا وفي الآخر جودنا وتحلفنا. كذلك نميل الى الخلط بين نوعي الجديد، فتصور أن العلم الغربي والسعي الى كشف حقائق الطبيعة والانسان لا ينفصل عن السيطرة الغربية وإذلال الشعوب واستغلالها، وأن علينا ان ننظر بحذر شديد الى ذلك العلم وإلى الأسس التي يركز عليها اذا شئنا أن نحقق أهدافنا في التحرر من الاستعمار والاستغلال. ولكن الواقع أن المرء يستطيع بكل سهولة أن يتصور علماً متقدماً يُستخدم بطريقة مخالفة تماماً لتلك التي استخدم بها العقل الأوروبي علمه في العصر الحديث من أجل اختراع المدفع واستخدام البارود في القتل والدمار (بعد أن كان الصينيون يقتصرون على استخدامه قبل أوروبا، في الاحتفالات والمهرجانات وأداء الشعائر والطقوس).

وهكذا فإننا لو تبنينا جيداً الى نوعي القديم ، ونوعي الجديد، وتجنبنا الخلط بينهما، لأسهم ذلك بدور ايجابي هام في التوصل الى الوضع الصحيح لمشكلة التراث من حيث علاقته بأهدافنا المصرية في النمو المستقل المعتمد على الذات .

حلول الاعتماد على الذات، في الميدان الثقافي :

يشهد العالم، في أيامنا هذه، بداية عصر جديد يحتم علينا القيام بأعادة نظر شاملة لمفاهيمنا السابقة عن الاستقلال والتبعية في الميدان الثقافي. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نمر بالمراحل الأولى لهذا العصر الجديد الذي لم يتكشف بعد من نتائجه الا القليل، فليس من الصعب أن ندرك الاتجاه العام الذي سيسير فيه هذا العصر : ذلك لأن ثورة الاتصالات، وسهولة إتاحة المعلومات على نطاق الكوكب الأرضي كله، واستخدام أتمار الاتصالات التي تنقل ثقافات المجتمعات ذات الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية الواسعة الى كل ركن من أركان الأرض، كل ذلك لا بد ان يترتب عليه انتشار ما يمكن أن نسميه « بالثقافة العالمية » على حساب الثقافات المحلية .

هذه الثقافة العالمية تعمل في اتجاهين : أولهما اتجاه التوحيد وكسر الحواجز وإحكام الترابط ونشر المعلومات والأفكار والنواتج الثقافية من فنون وآداب على نطاق لم يكن أحد يحلم به في أي عصر مضى . اما الثاني فهو الاتجاه الى القضاء على التنوع الثقافي الذي كان رصيذاً إيجابياً هائلاً للبشرية طوال تاريخها السابق . وهكذا فإن أحد الاتجاهين يؤدي الى إثراء التجربة الثقافية الانسانية بمعنى ما، والثاني يؤدي الى إفقارها بمعنى آخر . فالأمر المؤكد أن إتاحة الأفكار العصرية والأعمال الفنية والأدبية الكبرى التي تعجز عن تقديمها المجتمعات الفقيرة، وتوفيرها للبشر في مختلف أنحاء الأرض عن طريق قنوات تلفزيونية تستقبل البرامج من أي مكان في العالم، مثلاً، يعد قفزة هائلة الى الأمام للروح البشرية أينما كانت . ولكن هذه القفزة الهائلة ستم على حساب تلك الروافد التي كانت تأتي من الهند والصين والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، وتكسب العقل الانساني تجارب ثرية متنوعة . أي أن الانتشار سيتحقق على حساب التمدد والتنوع، وسيزداد بالتدريج تعرض العقل البشري للنواتج الثقافية التي تقدمها المجتمعات القادرة : مسلسل تلفزيوني واحد مثلاً يشاهده العالم بأكمله ويتابع أحداثه يوماً بيوم، ومن خلاله يتشبع الفقراء والمضطهدون والمستغلون، في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بالقيم الفكرية التي تفرزها تلك المجتمعات التي ارتقت على

حسابها، ويتغلغل فيهم، دون ان يشعروا، الاعجاب بنمط حياة تلك المجتمعات وأسلوب تعاملها وأزيائها وطريقة تفكيرها. والنتيجة الحتمية لذلك هي التآكل التدريجي للتعلمية الثقافية في العالم، وظهور أشكال جديدة من التبعية الثقافية لمركز أو محور واحد.

ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن كثيراً من هذه النواتج الثقافية العالمية تسم بقدر كبير من الإقنان، وتصل الى مستوى تعجز عنه إمكانات معظم الثقافات المحلية. فهل يكون الحل في رفضها والاكتفاء بالنواتج المحلية ؟ اننا نستطيع أن نقوم بهذا التنازل في ميدان الاقتصاد تحقيقاً لمزيد من الاعتماد على الذات، فنكتفي بالسلعة المحلية حتى لو كانت جودتها أقل الى حد ما من السلعة المستوردة، ولكن هل هذا ممكن في ميدان الثقافة ؟ واذا لم يكن ممكناً ، أليس معنى ذلك أن المسار الذي ستخذه الثقافة العالمية، ليس فقط في نواتجها العادية الشديدة الاغراء، بل أيضاً في نواتجها الراقية، سوف يزيد من حدة اغتراب الانسان في بلاد العالم الثالث، ويجعل الاعتماد على الذات في الميدان الثقافي أمراً تزايد صعوبته ، وربما في أحيان كثيرة، أمراً غير مرغوب فيه ؟

الحوار مع الدكتور

فؤاد زكريا

رئيس الجلسة الدكتور رمزي زكي

الدكتور رمزي زكي :

شكراً للدكتور فؤاد على هذه المحاضرة القيمة ؛ وعلى هذا العرض الطيب لمختلف الأفكار والمفولات والقضايا التي أثارها . والآن يحين موعدنا للحوار معه . ولكن اسمحوا لي قبل أن نبدأ المناقشة أن أشير فقط الى رؤوس الموضوعات التي أشار اليها في هذه المحاضرة . في بداية محاضرته أشار الدكتور فؤاد الى أن هناك تحولاً قد حدث في السنوات الأخيرة من أحلام التحرر السبسي الى التنبه على واقع التبعية والسمي نحو مفاهيم جديدة ، تلمس الواقع الأليم ، الذي تعاشيه هذه البلدان ، وخاصة بعد الاستقلال . وبعد ذلك تعرض لمفهوم الثقافة وعرض أماساً ثلاثة مفاهيم أساسية للثقافة . المفهوم الأول ، وهو المفهوم الأنثروبولوجي الواسع الذي يميز بين الإنسان والحيوان ، والمفهوم الثاني الضيق المستخدم في العلم التاريخي ، الذي يميز حضارة عن أخرى ، ثم أخيراً أشار الى المفهوم الأضيق ؛ وهو الذي يقصر الثقافة على الانتاج الفكري والعلمي والفني الرفيع ، والذي يميز بين أفراد وأفراد في المجتمع الواحد . وبعد ذلك انتقل بنا الى مفهوم التبعية في المجالين الاقتصادي والثقافي ، وعناصر الاتفاق والاختلاف فيها . وأشار الى أن التبعية الثقافية تعني في النهاية أن تحمل ثقافة محل ثقافة أخرى . وفي هذا الخصوص تكلم عن العلاقة القائمة بين التبعية الاقتصادية والتبعية الثقافية ، وقال أنها غير متلازمين دائماً . وتعرض لسؤال قال فيه أيها سبق الآخر : هل التبعية الاقتصادية تسبق التبعية الثقافية أم العكس ؟ وهنا أشار الى احتمال وجود الأمرين معاً . ثم بعد ذلك تعرض لموضوع ارتباط التبعية بالأيديولوجية وبين أن أخطر أشكال التبعية هي تلك التي تتم في ظل أيديولوجية النظام الرأسمالي . وبعد ذلك ، تعرض لقضية التبعية وعلاقتها بالتراث والطريق نحو الاعتماد على الذات . وهنا أشار الى الاتجاهات التي ترفض مفاهيم التحديث والعودة الى التراث كاستراتيجية بديلة نحو الاعتماد على الذات . وأشار الى كثير من الملاحظات التي ترد على هذه الاتجاهات .

وأخيراً نعرض للحدود التي يمكن فيها الاعتماد على الذات في مجال الثقافة؛ وأشار الى أن هناك حدوداً في هذا الخصوص، بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات ووجود ما يمكن أن يسمى بالثقافة العالمية التي أصبح لها تأثير متنام يوماً بعد آخر على الثقافات المحلية. وفي نهاية محاضرتة أشار الى ما يتهدد الثقافات الوطنية المحلية، بما تحمله من خصائص، من خطر الذوبان تحت تأثير هذه الثقافة العالمية. هذه هي، حسبما استطعت أن أسجل، المتأوين الرئيسية في محاضرة الدكتور فؤاد، وأعتقد أنها بهذا الشكل تضع أمامنا أرضية خصبة للمناقش والمحوار معه، ونبدأ الآن المناقشة، والكلمة لكم الآن.

د. علي عتيقة - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):

لقد سارت بالتحديث، لأنني كنت أتابع المحاضرة الثغرة التي أختنا بها الدكتور فؤاد بشغف شديد، ولدي ملاحظتان وسؤالان، الملاحظة الأولى، هي أنني لا أصور وجود تبعية ثقافية بلدون تبعية اقتصادية. وأعتقد أنه في اليابان قد تلاحظ الأجيال القديمة بعض السليات على الأجيال الجديدة، وهذا حاصل في جميع المجتمعات، ولكن مع ذلك نجد أن الشاب الياباني لا يزال يعتمد على الثقافة اليابانية، سواء في لفته أو في أحبه وفي حياته. ولذلك أعتقد أن اليابان تعتمد ذاتياً على ثقافتها أولاً وقبل كل شيء. ومع ذلك فإن الاعتماد الثقافي لا بد أن يتبعه الاعتماد الاقتصادي. هذه الملاحظة أبدأها لسماع رأي المحاضر إذا كان لا يزال متمسكاً برأيه بأنه من الممكن أن تكون هناك تبعية ثقافية دون أن تكون هناك تبعية اقتصادية. والملاحظة الثانية حول مسألة العلاقة بين التبعية والأيدولوجية. ألا يعتقد السيد المحاضر بأن الهيمنة السياسية هي التي تفرض التبعية؟ وهذه الهيمنة يمكن أن تكون في النظام الرأسمالي كما يمكن أن تكون في النظام الاشتراكي معاً؛ وبالتالي كيف يمكن أن نتفصح بأن التبعية في النظام الرأسمالي عملية حتمية بينما في النظام الاشتراكي قد تكون أولاً تكون؟ في تصوري أن الهيمنة السياسية هي التي تفرض التبعية الثقافية.

أما بخصوص الأسئلة، ألا يرى الدكتور فؤاد زكريا بأن تجارب العالم العربي قد أسهمت الى كل الأنظمة، وبالتالي هل يمكن أن نحكم بأن التجارب قد أكملت فشلنا في هذا أو ذاك؟ أعتقد أن العالم العربي، وكثيراً من العالم النامي، قد أساء الى النظام الليبرالي لأنه لم يطبقه كما هو مطبق عند من نريد أن نقتلهم. فقد أخذنا مسأله الليبرالية وتركنا حسناها وكذلك الحال بالنسبة للاشتراكية، وأيضاً حتى قيمنا الإسلامية فيها ينحصر نظام الحكم والاقتصاد. لذا فني اعتقادي أن التطبيق هو المحك، ولا يجوز

بأن نحكم بنجاح أو فشل التجربة ما لم نتأكد بأن تطبيقها كان سليماً كما ينبغي. سؤالي الآخر هو: هل ما سمي في التاريخ العربي المعاصر بالبقعة العربية كانت في رأي المحاضر بقعة أم نكسة الى الوراء ؛ من حيث التبعية الثقافية ثم الاقتصادية ؟ ألا يمكن أن نعتقد بأن الطريقة التي نهض بها العالم العربي في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي وتحالفه مع الغرب لتحطيم الدولة العثمانية هي التي جرت علينا التبعية التي عاتينا منها فيما بعد، ولا زلنا نعاني منها، وأن فئة المتعلمين الذين احتكوا بالغرب أولاً هم الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية في جبر العالم العربي الى هذا النوع من التبعية ؛ دون أن يعودوا الى التراث بما فيه الكفاية ويختاروا منه ما هو صالح، كما ذكر السيد المحاضر ؟ وشكراً.

د. فؤاد زكريا :

أشكر الأخ الكريم الدكتور علي عتيقة على هذه الملاحظات القيمة. وفي الواقع يبدو لي أننا متفقان أكثر مما نحن مختلفان كما يبدو في الوهلة الأولى. ربما تكون هناك بعض الحالات التي قد تدعم مواقف معينة ، مثلاً كما في مسألة هل هناك تبعية ثقافية بدون تبعية اقتصادية. وفي تصوري لدينا تجربة هامة في مصر، وأعتقد أنها تكررت في بلاد كثيرة، حيث خرجت فرنسا من مصر منذ عهد نابليون؛ ومع ذلك فقد بقي التأثير الفرنسي أقوى بكثير من التأثير الانجليزي، حيث نجد الكثير من الأفراد والعائلات تحاول التشب بالفرنسيين في سلوكهم وعاداتهم ولغتهم ويدخلون الكثير من الكلمات الفرنسية في أحاديثهم للإشارة الى ثقافتهم ومكانتهم. لذلك فبالرغم من الاحتلال الانجليزي واستغلاله الاقتصادي لمصر ظل تأثير الثقافة الفرنسية هو الأقوى. ومن هنا كان يقال بأن مسؤولية فرنسا على العقول وبريطانيا على الأرض والاقتصاد. وهناك أمثلة أخرى فقد كانت الثقافة الفرنسية مسيطرة الى حد كبير على بلاط روسيا القيصرية وعلى تفكير أبناء الدوائر في روسيا آنذاك؛ دون أن يكون ذلك مصحوباً بسيطرة أو تبعية اقتصادية أيضاً.

موضوع أن الهيمنة السياسية هي التي تخلق التبعية الثقافية؛ فانا أتفق في ذلك مع الأخ الكريم. وأنا عندما ذكرت أن التبعية قد يكون لها وجود في النظام الاشتراكي كنت أتوقع أن ياتمني الاعتراض من الطرف الآخر الذي يقول كيف تقول إن هناك تبعية في ظل الاشتراكية ؟ أيضاً أنا أتفق معك على أن التجارب التي طبقت في العالم العربي قد أسامت حقيقة الى جميع الأنظمة ؛ وقد سمعت تعليقاً في مكان ما يقول، بأن

النظام يكون ممتازاً ولكن بمجرد دخوله حدود دولة عربية يفسد. وهذا قد يكون إفراطاً في التشاؤم. ولكي أتفق معك على أن هذه التجارب لم تأخذ وقتها وأنها حكمتا عليها بالفشل حكماً مسرعاً. وهنا أحب أن أشير إلى أنني عندما ذكرت ذلك لم أكن متنبئاً له وإنما ذكرته كجزء من الحجة التي تدعو إلى الرجوع إلى التراث باعتباره السيل الوحيد للانتقاذ؛ وأن التجارب الأخرى قد فشلت وبالتالي فأننا كنت أعرض حجة الآخرين. أما مسألة ما إذا كانت الیقظة العربية یقظة فعلاً أم نكسة؛ فهي تصوري أن تعریف أي فترة، بهذا أو ذاك، لا بد وأن يكون بالقیاس بما كان موجوداً قبلها. لذلك فمتعماً نقيها نحن الآن بما كنا نتمنى أن يكون قد حدث الآن فلربما نجد فيها نواقص كبيرة. ولكن المهم أن نقارن ما فعله رواد النهضة هؤلاء بما كان موجوداً قبلهم، أي ماذا كان المستوى الحضاري والفكري لتلك الشعوب قبل أن يظهر فيها مجموعة هؤلاء الرواد الذين نستخدم أمثال الطهطاوي، وعبد عبيد، والألفاسي... الخ. ولكن أبأ كانت انتقاداتنا لهم فيجب أن يكون حکمتا علیهم، إذا أردنا أن يكون منصفاً، من خلال النظر إلى أوضاعنا قبلهم، وكيف أصبحت بعدهم، وإذا قارنا في هذا الإطار فلأننا سوف نجد أن هؤلاء الناس، بكل عيوبهم، قد تمكنوا من دفع مجتمعاتهم دفعة إيجابية نحو الامام وهذا هو ما أميل إليه.

د. مجيد مسعود - المعهد العربي للتخطيط :

شكراً للسيد الرئيس، ولحمة تقدير واعتزاز إلى استاذي الفاضل الدكتور فؤاد زكريا. لقد فهمت من عرض استاذنا المحاضر في البداية بأنه قد وضع مفهوم الاستقلال مقابل نقيضه وهو الاستعمار، كما وضع التبعية كاستمرارية لمفهوم الاستعمار بشكله الجديد، ووضع مقابل ذلك الاعتماد على الذات. أنا في الحقيقة لم استطع أن أفهم، أو أقتنع، بأننا نستطيع أن نضع علامة المساواة في التبعية بين دول تعاونت مع المعسكر الاشتراكي في واقعنا العربي وأخرى تعاونت مع الغرب. وبما جئنا لو وجدت الأدلة لذلك. فهي ضوء الأرقام التي لديّ فإن حوالي ١,٢٪ من مجموع مجمارتنا مع العالم الخارجي هي مع الدول الاشتراكية، وبالطبع كانت أكثرها في فترة الستينات، ولكن بهذا الرقم الضئيل أقيم السد المالي وسد القفraz وأقيمت مصانع للحديد وعشرات المصانع هنا وهناك ومعاهد للتدريب... الخ. بهذا الشكل فأننا لا أجد مظاهر للتبعية وهي أن يتترف البلد وسلب فائضه الاقتصادي إلى البلد المهيمن. فأننا كان في تصور استاذنا الكبير أن ما حصل في بعض البلدان الاشتراكية الآن تبعية؛ فأننا

من معاشتي هناك ومن قراءاتي، فإن الذي أعرفه هو عكس هذا. حيث نجد أن النفط الخام يأتي ليس من تشيكوسلوفاكيا الى الاتحاد السوفياتي وإنما العكس، الحديد الخام لا يأتي من ألمانيا الديمقراطية الى الاتحاد السوفياتي وإنما العكس... الخ، وأن أعقد الصناعات المتطورة تقام في هذه الدول وتزود الاتحاد السوفياتي وتساعد في هذا المجال، وهو بدوره يساعد في مجالات أخرى. لذلك فهناك تعاون ومشاركة والعمل من أجل مصلحة مشتركة بين المجموعة الاشتراكية، وأيضاً مع الدول الأخرى، سواء العربية أو غيرها، بنفس الروح. والناحية الثانية أشار الدكتور فؤاد الى أن هناك بعض القوى الاشتراكية في الوطن العربي تابعة فكرياً للاتحاد السوفياتي. وفي اعتقادي أن النظرية الاشتراكية مقرونة باسم مؤسسها وهو كارل ماركس ورفيقه أنجلز، وكلاهما ليسا من الاتحاد السوفياتي، البلد الأكبر والأقوى في الاشتراكية. ولذلك فإنه بهذا المفهوم يمكن اتهم روسيا بأنها تابعة فكرياً لألمانيا متبع هذا الفكر الاشتراكي. وفي اعتقادي هناك فكر يوحد كل هؤلاء الناس ويحدد لهم الاتجاه ولكن يظل هناك عام وخاص. ففي العام هناك اتفاق بأن يقفوا معاً أمام عدو مشترك، وفي الخصوصيات لكل بلد أسلوبه وحضارته ومن هنا في تصوري ليس هناك، في الواقع العملي المعاش، ما يبرر القول بوجود تبعية.

أيضاً عندما نتكلم عن واقعنا العربي نتكلم وكأن المجتمع العربي مجتمع متجانس، وكلنا ضد التبعية وكلنا مهوون... الخ. وفي اعتقادي صحيح أن الاستعمار كان يسمى لسحق الشعب بكامله، كما في الجزائر، بما فيه القوى البرجوازية ولكن في وضع التبعية فإن الأمر مختلف. فلا توجد قوى عسكرية أجنبية، ولكن هناك من يرضى لمصلحته الشخصية التعاون مع هذه القوى الخارجية، ويصير سهلاً ومهداً لرأس المال الأجنبي لكي يتمتع فائض هذه البلدان على حساب قوت شعبه. ومن هنا يجب أن نفرق الآن لأن هناك من يرغب بهذه التبعية ويرضاها ويعتبرها مفيدة له ويتعاون معها وهناك من يعارض ذلك. نقطة أخيرة حول المثال الجزائري فقد عشت في الجزائر وما لمسته هو، رغم احترامي لديتنا الاسلامي، فإن مفهوم الجزائريين للدين يختلف عن فهمنا له في المشرق. فقد كانت هناك ١٣٢ سنة من الحق الاستعماري للشعب الجزائري ومحطيم لفته العربية وقد قام بتحريك الشعب الشباب المثقف الذي لم يكن بإمكانهم المخاطبة بلغتهم العربية ولم يكونوا يعلمون بالقومية العربية، لأنها لم يكن لها صدى. ولذلك نادوا بالاسلام لأنهم كانوا متمسكين به وكان متمكناً بهم. أيضاً هناك تنوع في الشعب الجزائري فهناك مثلاً الريف، ويطلبون باستحداث قومية لهم وثقافة مستقلة، ولذلك وضع الاسلام كموحد لهذا الشعب الجزائري، واللغة العربية وتذاك

كانت غير قادرة على تحريك كل الشعب . أما حول قدرة الدين الاسلامي على التحريك وعجز غيره من الأفكار فأعتقد كلنا نعرف ان أحداث دكتور مصدق في ايران لم يحركها الفكر الديني ، وأن ما حرك الجماهير العراقية بعد سقوط الملكية لم يكن الفكر الديني ، وكذلك فإن خطباً واحداً من عبد الناصر كان يحرك الساحة العربية ، في الوقت الذي كان فيه من يتجرون في الدين في مصر مقهورين ، وشكراً .

د . فؤاد زكريا :

إن مجموعة الأسئلة التي أثارها الدكتور مجيد ، اعتبرها بمثابة إضافة أبعاد جديدة لهذه المحاضرة . وإذا بدأت بالنقطة الأخيرة الخاصة بملاحظته عن الجزائر فانا أيضاً كنت أعترض على هذا المنطق . وقد عرضت الفكرة لكي أنقدها فيما بعد ، لذلك أتصور أن ما يقال بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحريك الجماهير ، فانا أيضاً أنتقده وأعتقد أن التقييم الحاسم ليس فقط ما تفضلت به بالنسبة لظروف الجزائر الخاصة ، وإنما أنا أضيف اليه شيئاً آخر ، وهو ما الذي حدث بعد الثورة ؟ أي هل الرجوع الى الأصول أفاد الجزائر أم لا فيما بعد مرحلة التخلص من الاستعمار ؟ عندما انتقلنا الى مرحلة البناء أعتقد كلنا متفقون على أن الآمال التي كانت معقودة خاب منها الكثير ، وأن مرحلة البناء أصعب بكثير من مرحلة مقاومة المستعمر . وهذا أيضاً يمكن أن يعتبر رداً حاسماً على هذا النوع من التفكير لأن نفس أسس التفكير لمقاومة الاستعمار قد لا تنفيذ كثيراً في مرحلة البناء والتطور . وبالنسبة لبقيّة النقاط ، في الواقع فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود تبعية بين الدول الاشتراكية فقد قلت بأنني لا أجزم بذلك ؛ وإنما طرحتها كفرض لأن بعض الناس يقولون أن حركات التمرد التي حدثت في بعض الأقطار الاشتراكية كما في المجر عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ومرتين في ألمانيا الشرقية يعزونها الى أن هنالك عبئاً أثقل من اللازم على هذه البلاد فيما يخص مواجهة المسكر الآخر ، وخاصة موضوع التسليح . وأنا لا أجزم بصحة هذا الكلام وإنما طرحته مجرد طرح . ولكن أنا لم أكن أتكلم على الإطلاق عن النقطة التي ذكرتها فيما يتعلق بأوضاعنا عندما كنا متعاونين مع البلاد الاشتراكية لأن هذه مسألة أنا لا أجادل فيها ولا أعترض عليها . فحديثي كان حول العلاقة بين منظومة المسكر الاشتراكي . وسأقوله كان : هل من الممكن أن نتصور أي شكل من أشكال التبعية بمعنى آخر غير الموجود في الرأسمالية بين الدول الاشتراكية ؟ أما تبعية الأحزاب الفكرية فأعتقد أيضاً أننا نستطيع أن نميز بين حزب اشتراكي مثلاً في بلد مثل فيتنام

يستطيع ان يكيف نفسه وفق أوضاع البلد ويخاطب الناس باللغة التي يفهمونها ويتجاوبون معها، وله من المرونة ما يمكنه أن يخط لنفسه نظرية، وبين الكثير من الأحزاب الماركسية المريبة التي لا تفهم أحياناً حتى الجمل والتعابير التي يستخدمونها في أطروحاتهم وحواراتهم لأنها في الغالب تكون أكليشيات وقوالب قاطها الرفيق فلان لو غيره، دون أن تكون لهذه الأحزاب المقدرة على تشكيل نظرية وتوجه خاص بها. لذلك فإن ما قصدته هو السؤال عن إمكان وجود نوع من التبعية الفكرية في إطار الأيديولوجية الاشتراكية .

أ. عبد المحسن تقي مظفر - شركة الاستثمارات الخارجية الكويتية :

ليس من السهل بالنسبة لي الدخول في مجادلة مع أستاذنا الفاضل الدكتور فؤاد زكريا بفكره وتجربته، ولكن استناداً الى مبدأ حرية الرأي وحرية التعبير عن هذا الرأي سوف أسمح لنفسي بإبداء بعض الملاحظات، وإن سبقي الى بعضها من سبقونا في الحديث. أولاً أنا أتفق مع الأخ الدكتور عتيقة حول عدم امكانية وجود تبعية ثقافية لا تصحبها تبعية اقتصادية. ففي تصوري أن مثال اليابان الذي ضربه الدكتور فؤاد فيه تبسيط شديد للأمور للعلاقة بين اليابان وأمريكا، لأن اليابان في نظري عبارة عن بلد تابع كلياً للولايات المتحدة، ليس فقط ثقافياً وإنما أيضاً اقتصادياً، لأن كل الهجرة الاقتصادية اليابانية هي يفعل شركات أمريكية ضخمة بدأت الاستثمار باليابان، ولا زالت هذه العلاقة موجودة. أيضاً في تصوري، رغم أن الدكتور قد دافع لاحقاً في ردّه على الدكتور مجيد عن كلامه بأنه كان يعرض أفكار الآخرين، إلا أن ما ذكره كان فيه بعض التجني على التجربة الاشتراكية، ومحاولة تطبيقها في البلاد العربية، خاصة عندما أشار الى أن الأحزاب الاشتراكية العربية كانت تبدأ اجتماعاتها وتبنيهاهناك للاتحاد السوفياتي. وأعتقد أن في هذا محاولة تصوير غير دقيقة لحقيقة الأمور. في تصوري أن الحكم على التجربة الاشتراكية في البلاد العربية كان حكماً متسرعاً، سواء من قبل الدكتور فؤاد نفسه أو ممن ذكر أنه يستعرض أفكارهم، وذلك لأنه، أولاً لقصر الفترة الزمنية للتجربة، وثانياً الاستيعاب لم يكن كاملياً، وثالثاً لأن التجربة نفسها واجهت حرباً شرسة من قبل الدول الاستعمارية الكبرى لاعتبارها محاولة للتخلص من السيطرة الاستعمارية. والدليل العملي على ذلك هو أن هذه الدول بعد أن انتكست فيها التجربة الاشتراكية لم تعد الى نظام آخر أفضل منه وإنما عادت وتماثلت في الانفتاح على العالم الغربي.

أيضاً حول الاشارة الى التجربة الجزائرية، وبأنها استندت على الدين فأنا أتفق مع الدكتور مجيد، بأن الوضع لم يكن بهذا الشكل. لقد كان السند الأساسي للثورة الجزائرية المرحوم الرئيس جمال عبد الناصر. وعندما أتت فرنسا لتتقم من الثورة الجزائرية ضربت عبد الناصر في حرب السويس عام ١٩٥٦، ولم تضرب دجلة وحمة الاسلام. ولذلك لم يكن للفكر الاسلامي كفكر دور أساسي في الثورة الجزائرية ولكن، كما ذكر الدكتور مجيد، فإن حمة الثورة استندوا الى الاسلام كمعصر موحد لأمة فيها أكثر من عصر. كما أن الثورة الايرانية لم تستند الى الدين في اعتقادي ذلك لأنه رغم هيمنة رجال الدين فيها إلا أن هنالك كانت قوى وطنية أخرى تناضل منذ الخمسينات وشاركت في الثورة الايرانية. ولكن للأسف تم في النهاية استقطاب الثورة من قبل رجال الدين وحصل لها نوع من الاجهاض.

أخيراً لو افترضنا بأن الاسلام يصلح كدعامة أساسية لاتجاه وطني مستغل فعلنا عن الدول الأخرى غير الاسلامية، كالصين والهند وأمريكا اللاتينية ؟ في اعتقادي أن الدين في حد ذاته لا يعتبر عنصراً كافياً لتحريك الوطن تجاه الاستقلال وفك الارتباط بالاستعمار الغربي. وشكراً.

د. فؤاد زكريا :

الحقيقة معظم الملاحظات التي تفضل بها الأخ ليست موجهة إلي أنا شخصياً. وكنت أتمنى لو بدأها، خاصة الملاحظتين الأخيرتين بخصوص الثورتين الجزائرية والايرائية، بأن يقول لي بأنه يثني على كلامي حولها أو يكمل نقلي لهذا الاتجاه بكذا وكذا. فذلك لأن الطريقة التي طرح بها الملاحظات توحي وكأننا كنت أمانع عن فكرة أنه لا يمكن أن تقوم ثورة في هذه المنطقة إلا من خلال الاسلام. أنا أعود وأكرر مرة أخرى بأنني كنت فقط أعرض وجهة نظر الآخرين التي سأنتقدها فيها بعد، وفعللاً وجهت اليها انتقادات كثيرة، وبالتالي أعتبر أن ما تفضل به في هاتين النقطتين هو تكملة وازافة الى الانتقادات التي تمثل موقفي الأصلي وليس العكس. وأعتقد أن هناك سوء تفاهم فيما يتعلق بمسألة الأحزاب الاشتراكية في البلاد العربية. لو قلت مثلاً إن في الاتحاد الاشتراكي المصري كانت الاجتماعات تبدأ وتنتهي بالتحاف للاتحاد السوفياتي أكون غير مدرك لما أقول. وقد لا يصح ما ذكرته. ولكن أنا كنت ألتحدث عن الأحزاب الماركسية العربية وأقصد بذلك بعض الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت تعقد أحياناً اجتماعاتها سرراً لأنها ممنوعة قانوناً وفي هذه الاجتماعات السرية كانت

الأمور تدور بهذا الشكل . ولم يكن هناك فيما قلته أية إشارة للتجربة الاشتراكية التي قام بها عبد الناصر مثلاً . وليس الاتحاد الاشتراكي هو المقصود بإشارتي هذه على الإطلاق . كل ما أردت أن أقوله هو أن الكثير من الأحزاب التي تمتع الأيديولوجية الماركسية في العالم العربي وفي العالم الثالث تخضع لشكل من أشكال التبعية من حيث أنها أحزاب غير مبدعة وغير خلاقة ، وأن جهودها كله مبني على تكرار القوالب التي تستمد من مصادر خارجية ، ولم يكن الحديث يتعلق بتجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر لو بعض البلاد العربية الأخرى .

أخيراً تبقى مسألة اليابان ، التي اعتبرها المتحدث تابعة لأمريكا اقتصادياً وثقافياً واعتقد هذا حكم قد يختلف عليه لأنه بالفعل تشكل اليابان اليوم ، من الناحية الاقتصادية على الأقل ، « صداعاً » لأمريكا التي ما زالت تختار في كيفية مواجهة فزو السلع اليابانية للسوق الأمريكية . صحيح هنالك بعض رؤوس الأموال المشتركة . لكن اعتقد أن اليابان كقوة اقتصادية دولة قائمة بذاتها ، وربما وضع التنافس أقرب بينها من وضع التبعية . وعلى أية حال أقول للدكتور علي عتيقة إنني لم أكف بمثل اليابان وإنما ضربت أيضاً أمثلة أخرى ، تكون فيها تبعية ثقافية دون أن تكون مقرونة بتبعية اقتصادية .

د . باسم صرحان - جامعة الكويت :

بداية أضيف الى ما سبقني به الأخوة من ثناء على هذه المحاضرة القيمة والعميقة تحليلياً ، من حيث بعد النظر لظاهرة التبعية أو الاعتماد على الذات ثقافياً . اعتقد أن الدكتور فؤاد قد طرق نقطة مهمة قد تكون صعب محاضرتها ، وهو واضح كاتسان وطني وشموي في تعاطفه مع الثقافة الوطنية والقومية لكل شعب من الشعوب . ولكن واضح أيضاً أنه يشير الى حد ما بهجمة ما يعرف بالثقافة المالية وخاصة الرأسمالية الأمريكية وأنا أوافقه بأن هنالك هجمة ، وأن هنالك ثقافة علمية واحدة تتكون وعملها أساساً العلم والتطبيق التكنولوجي للعلم ثم الانتاج الفكري والبحثي في جميع المجالات والتي حاز عليه الغرب ونحن تأخرنا منه . إن هذا فعلاً بشكل خطراً كبيراً للثقافة الوطنية وبالتالي لا اعتقد أن العودة الى الترات تمثل حلاً ، لأنه ماذا نجني من تركنا كل هذه العلوم والأبحاث في الذرة وعلم الطبيعة . . . الخ ، والعودة الى ترات بسيط في مكوناته ومحتوياته ، وإن كان عزيزاً علينا كترات لنا تاريخياً وروحياً . ومن هنا فإن سؤالي الى الدكتور فؤاد هو : إذا كانت الثقافات الوطنية المختلفة في حالة دفاع

شديد، ففي رأيك على أية جبهة يمكنها أن تصمد في ظل ثقافة عالمية؛ علماً بأن هذه البلدان ضعيفة فكرياً وإنتاجياً؟ وشكراً.

أ. حسن الحاج - المعهد العربي للتخطيط :

لدي نقطتان، الأولى أجد نفسي مختلفاً مع أستاذنا المحاضر في التعريف الأول لكلمة الثقافة. فقد ذكر في هذا التعريف بأن الثقافة هي كل ما يضيفه الإنسان إلى الطبيعة أو إلى ما تلقاه منها. وأعتقد أن كلمة يضيف هنا خطيرة، لأن الإنسان لا يضيف شيئاً إلى الطبيعة وإنما يطور ما هو أصلاً موجود فيها. الملاحظة الثانية، وهي سؤال، ما رأي السيد المحاضر إذا عرفنا الثقافة بأنها علم وعمل بمقتضى العلم كتعريف شامل؟

د. حسن عبد الحميد - كلية الآداب - جامعة الكويت :

توجد لدي مجموعة ملاحظات، تمثل في مجملها قراءة للموضوع، لكنني سوف اختصرها. وملاحظتي الأولى حول ما ذكر بشأن الدول التي كانت تحت نير الاستعمار والتي اكتشفت بعد استقلالها أنها وقعت في قيد التبعية. وأعتقد أن السبب الرئيسي لذلك هو عدم الوعي السليبي للقاتمين على هذه البلاد لأن العلاقة قد حددت منذ القرن التاسع عشر وهو قرن الاستعمار حيث أصبحت الرأسمالية الغربية وأسمالية احتكارية استعمارية، واستمرت حوالي ٨٥٪ من قارتي آسيا وأفريقيا، وهذه الدول ليست متباعدة إلى التطور الاستعماري. لقد أصبح الأمر بالنسبة للقوى الاستعمارية موضوع حياة أو موت فيما يتعلق بضمان أسواق لها بعد أن استوعب الاستعمار أن استمرار الوضع القديم لم يعد مجدي، وآخر خطأ ارتكبه في ذلك هو تدخل أمريكا في فيتنام، ودخل العالم إلى عصر استثمار في شكل تبعية اقتصادية مربوطة بالمواد الخام. وكثير من بلدان العالم الثالث، ونحن من ضمنه، نعاني من هذه التبعة. وفي اعتقادي أن هذه التبعة الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى تبعية ثقافية ولكن ليس بالضرورة أن يكون العكس صحيحاً والأمثلة لذلك كثيرة. فمثلاً حينما تكونت الدولة الإسلامية كانت قائمة على استغلالية اقتصادية من خلال مصادرها القائمة على الزكاة والخراج. ولكن من الناحية الثقافية كانت هذه الدولة تابعة للفلسفة والثقافة اليونانية وحتى الكثير من العلوم الإسلامية لم يرق بها العرب وإنما سلموا الشعوب الأخرى. حالياً إن ما

يؤدي الى التبعة الثقافية هي التبعة الاقتصادية وما كان يقوله الفرنسيون بأنهم من خلال الربط الثقافي للشعوب يستطيعون أيضاً ربطها اقتصادياً، هذا الكلام قد جله بعد رحيل الاستعمار المباشر، وإنما الآن أصبح الأمر معكوساً.

أيضاً مقولة محاربة التبعة الخارجية بالرجوع للتراث فإني قد أعجبت بما ذكره السيد المحاضر بأن هذا أيضاً عبارة عن نوع من التبعة، وإنما للماضي، ولا جلوى منها. كما أنها تحدم قضية التبعة الاقتصادية الحالية وذلك لأن المجتمع الحالي أصبح مجتمعاً معقداً الى حد بعيد اقتصادياً ولقي حلول على أسس الماضي غير مجدية، فهناك اليوم مشاكل حديثة مثل البطالة والسكان، التضخم والتصنيع، والتنمية، .. والنخ، ولتحتاج الى حلول حديثة؛ ولا يجدي فيها الرجوع الى التراث، وشكراً.

د. حسين الجمال - معهد الكويت للأبحاث العلمية :

أود التركيز على ضرورة الارتباط بالتراث والجنور والعقيدة؛ وأهمية هذا الموضوع في الاعتماد على الذات. وهناك امثلة ربما لم تتطرق اليها جميعاً مثل الهند التي قطعت مرحلة كبيرة في الاعتماد على الذات نتيجة ارتباطها بجلورها وتراثها ومعتقداتها؛ وحتى اليابان بالرغم مما نأخذه عليها من مظالم غربية، إلا أنه لم نستطع أي دولة غربية أن تقوض نظام الادارة الصناعية اليابانية حيث نجد العمال يشتدون في المصالح الأناشيد للالتزام بالعمل والولاء له. وهذا يمثل ارتباطا بالتراث والتقاليد. لذلك فني رأبي أن المشكلة ليست في أن الارتباط بالتراث كالدين والعقيدة والتقاليد يبطء المهمة، وإنما في عدم القدرة على تطوير هذه العناصر ووضع برامج لها تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي بحيث تستحوذ على ثقة الناس والشباب والأجيال القادمة، وأن جميع المنجزات العلمية والتقنية يمكن تطويرها لكي تتلام مع هذه المعطيات وتطوير هذه المفاهيم وشكراً .

د. مبرغني بن عوف - معهد الكويت للأبحاث العلمية :

لا بد لي أن اعترف بأن حلقة هذا المساء كانت شيقة وجيلة؛ والحديث فيها ذو شجون. لكن ربما أنني لست من المتخصصين في هذا المجال، أود أن أسأل سؤالاً محمداً وهو : بما أن عنوان هذه المحاضرة هو الجانب الثقافي في الاعتماد على الذات، فقد كنت أتصور أن المسألة الثقافية تبلور في قضية الثقافة العربية. ولذلك أريد أن

أسأل هل هناك فعلاً ثقافة عربية ، وبالمذاق كما في التعريف الثاني للثقافة والذي هو تميز شعوب عن غيرها ، وإذا كانت الاجابة بنعم ، فما هي مقومات هذه الثقافة العربية ؟ وهل هي كافية لكي نجعلنا معتمدين ذاتياً في النواحي التربوية والعلمية والتراثية دينياً وحضارياً ؟ وشكراً .

د. علي عتيقة - منظمة الأوابك :

ليس لدي المزيد من الكلام وإنما وددت أن أوضح نفسي ، لأنني شعرت بسوء فهم لما طرحته سابقاً من خلال رد السيد المحاضر ؛ وخاصة فيما يتعلق بدور ما سمي بالنهضة العربية . لنا في الواقع لم أكن أفكر فيما قصدته في ذلك ولم أفكر بالرواد الأوائل كالشيخ محمد عبده أو جمال الدين الأفغاني ، وإنما كان قصدي الجليل الذي أتى بعدهم مثل جورج انطونيوس وكتابات عن البقعة العربية ، وكذلك البعثات التبشيرية ، وعدد من المفكرين في لبنان ومصر وغيرها ؛ ومن بعدهم جيل من السياسيين الذين مثلاً تحالفوا مع الاستعمار الغربي في سبيل التخلص من الهيمنة العثمانية في الوقت الذي كان فيه الاستعمار الغربي يتشر . فبريطانيا تستعمر الهند وفرنسا تستعمر الجزائر وتونس ، وإيطاليا تحتل ليبيا . رأى آخرون أنه من المناسب أن يتحالفوا مع بريطانيا وفرنسا اعتقاداً منهم بأن هذا سوف يؤدي الى الحرية والاستقلال وكان قصدي ، بأن هؤلاء ربما قادونا الى نكسة ، وليس الى نهضة ، ولم يكن قصدي الرواد الذين ذكرتهم في اجابتي . من ناحية التهمة الثقافية أنا أقدر جداً ما تفضل به الدكتور فؤاد زكريا بالمثل الخاص بالطبقة الارستقراطية في مصر وفي روسيا ، والتي كانت ترى اللغة والحضارة الفرنسية شرطاً من شروط الحضرة . ولكن اعتقد أن التفرقة بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية تفرقة جزئية ؛ وما قصدته أنا هو الثقافة الغربية ؛ واعتقد حتى في ذلك الوقت كان هناك اعتماد كبير على الغرب ونهضة من الناحية الاقتصادية ، سواء من ناحية التمويل أو التقنية . لذلك فربما أن المثاليين لا يغيرون من الجدا العام الذي قلناه ؛ وهو أنه من الصعب تصور وجود تبعية ثقافية دون أن تكون مقرونة بتبعية اقتصادية . وشكراً .

د. نبيل علي :

أشكر السيد المحاضر على ما قلناه لنا من أفكار . ورغم أني لست متخصصاً في هذا المجال ؛ فني اعتقادي أن الحساسية في طرح المسور ما بين منظومة الثقافة

والم منظومة الاقتصادية لا يوجد لها ما يبررها حالياً، حيث أصبحت صناعة الثقافة أحد القوائم الأساسية للنظام الاقتصادي. لذلك كان على هذه العلاقة التبادلية أن تأخذ شكلاً أكثر وضوحاً، لأنني شعرت بأن العلاقة أخذت شكل من يلحق بالآخر. ولكن عناصر هذه العلاقة عناصر متشابكة، وكان من الممكن إيضاحها بشكل يمدد النقاش. والنقطة الثانية تتعلق بالسؤال: هل التبعة الثقافية تشبه التبعة الاقتصادية التي تأخذ المواد الخام من الدول النامية وتعيد تصديرها إليها بشكل آخر وفي اعتقادي أن المادة الثقافية أيضاً تؤخذ من الدول النامية ويقال تصديرها إليها وأنا تعرضت لتجربة لمشاريع للمعونة الأمريكية كان أساسها نقل التيار الفكري المحلي إلى أمريكا وإعاده صياغته وبلورته ليكون أحد أسس الغزو الثقافي لمصر. وقد كنت أشعر وأنا أتمرض لنظم المعلومات القومية بإحساس أمريكا برغبتها في البطرة على عقول المثقفين المصريين وأصحاب الفكر المصري حتى يتحول هذا الفكر إلى فكر ممسوخ أو يكون مظلة تضع فيها أمريكا قوالب الفكر الثقافي. أيضاً يمكن للثقافة الغربية أن تأخذ مادتها من الثقافة الأقل تحضراً فمثلاً يكتسبوا أحد من الأتمة الأفريقية ومن الأقنونات الكثير لأصل الفن التشكيلي كما أن رقصات أمريكا اللاتينية تأتي من الغرب وهي ممسوخة وكثيراً جداً من المواد الثقافية الأخرى. نقطة أخيرة أود أن أطرحها كسؤال على الأستاذ فؤاد زكريا وهي ما هو دور قادة الفكر المعاصرين في إيقاف تيار التبعة الثقافية ؟ وشكراً .

محمد إسماعيل - قطاع الانشاءات بالكويت :

الحقيقة تسؤلاتي ليست للدكتور فؤاد زكريا ، الذي لا يحتاج إلى الشاء عليه : الدكتور علي عتيقة يتساءل هل موقف القادة والمفكرين العرب من الدولة التركية كان نهضة أم نكسة ؟ وفي اعتقادي أنهم استبدلوا استثماراً عثمانياً، فرض على المنطقة التخلف لمدة أربعة قرون، بالاستعمار الحديث، الذي جاء لملء الفراغ فأين تكون النكسة ؟ إذا كان الأخوة في ثورة الشريف حين مثلاً لم يفهموا الاستثمار الحديث، فإياهم مع ذلك قبضوا الثمن وبقينا نحن نعانى حتى هذه اللحظة. وفي اعتقادي أن تقييم فترة الدولة العثمانية وما إذا كانت الثورة عليها نكسة أم نهضة، هو أمر يحتاج إلى وضوح شديد. ويجب على الفكر العربي أن يحدد موقفه منها بصراحة بأنها كانت نوعاً من أنواع الاستثمار. أيضاً الدكتور فؤاد أشار إلى الكثير من المخاطر ولكنه لم يترك دور المخابرات المركزية الأمريكية في نشر الثقافة الكاذبة لفصل العقول، أو لهدم تجربة أو نظام حكم. وهذا الدور يصل إلينا بطرق علمية واضحة دون أن نتبه

اليها. أما السؤال الخاص: هل التبعة الاقتصادية تتبع التبعة الثقافية ؟ ففي اعتقادي أن الأمر كله شكل من أشكال التبعة تؤدي في نهاية المطاف الى مزيد من الاستغلال ومزيد من تخطيم ارادة الانسان المستقل. وأن من يسعى الى فرض أحد التبعيتين يهدف بشكل مباشر الى فرض التبعة الأخرى. وليس هناك انفصال بينهما وإن تقدمت أحدهما على الأخرى. وشكراً .

أ. رافع عبد الرحمن :

في الواقع أن معظم الاخوان الذين تحدثوا ربما اختلفوا مع الدكتور فؤاد زكريا في القضايا التي طرحها. وفي اعتقادي أن طرح المشكلة من البداية كان طرحاً خاطئاً، وبالتالي كان من الضروري عدم الخروج بحل سليم. لأن فهم التبعة كان فيها ناقصاً وغير سليم. التبعة هي تبعية بنية لبنية أخرى. وهنا تكمن المشكلة. لأنه لو كانت المسألة مقتصرة على التأثير ببعض الأفكار أو بعض العلاقات الاقتصادية، لكان الأمر أهون. وطرح هذه التبعة كان واضحاً جداً في المحاضرة السابقة التي قدمها الدكتور رمزي زكي والتي تحدث فيها عن كيفية إدماج دول العالم الثالث، ومن ضمنها بلادنا، في عجلة الرأسمالية العالمية، وتفكيك الهياكل الاقتصادية والأساس المادي لهذه البلدان. أيضاً أن التبعة هي جزء من هذه البنية، لأن العامل الفكري أو الأيديولوجي لا يمكن أن يقوم بعمله ما لم يأخذ وضعه في البنية الاقتصادية الاجتماعية التي يعمل فيها. لذلك فإن خطورة التبعة تتمثل أساساً في هذه الآلية التي تنتج التبعة، وليست العملية يفرضها علينا العالم الرأسمالي أو الاشتراكي، لأن هناك قوى في مجتمعاتنا تنتج هذه التبعة وتكرسها وبالتالي فإن أساسها مسألة داخلية وليست خارجية. أيضاً بالنسبة للجانب الفكري يستطيع أي إنسان من خلال أي كتاب تاريخي أن يفهم كيف نشأت البرجوازيات العربية، وكيف كانت متكيفة مع العالم الرأسمالي، وجاءت أفكارها (موروث) لفكر الاقطاع والاستقطاعات العربية السابقة، ولكن بدون الدور الذي كان يلعبه هذا الفكر سابقاً، لأن هذا عصر جديد. والفكر الموروث ليس نصاً يؤخذ به في كل مكان وزمان، وإنما يجب أن نفهم دوره، وخاصة الفكر الديني، كمتصر ضمن بنية معينة في مكان وزمان معينين. وهذه التبعة الفكرية واضحة تماماً عند بعض مفكري الطبقات المتوسطة العربية، حيث نراهم يرفضون الاشتراكية ويقولون بعدم إمكانية الرجوع الى الوراء. وأيضاً يخلصون؛ وإن لم يصرحوا بذلك، بأن يسبوا على نفس المضمار الذي سارت عليه أوروبا منذ القرن السادس عشر وحتى الآن. ولأنه لا

يمكن أن يتحقق هذا المستحيل، أي تكرار تجربة أوروبا بحكم الظروف المختلفة تماماً، نجد أنهم يقعون في هوة بين هذا الواقع المتخلف وبين المثال الذي يحملون به. ومن هنا يأتي تحبطهم وتأتي الانتقائية، ويأتي التلقيق، أي تأخذ بعضاً من الرأسمالية وبعضاً من الماركسية، وبعضاً من الاشتراكية وبعضاً من الفكر الاسلامي، ونضع كل ذلك معاً. وفي اعتقادي أن الدكتور فؤاد زكريا يمثل نموذجاً من هؤلاء المثقفين الذين يحملون هذه التجربة الأوروبية، وإن كانت تحت اسم الثقافة العالمية. وهي ثقافة استعمارية، وشكل آخر غير مباشر من عملية توحيد السوق العالمي. وأنا لا أرى إمكانية إحداث ثورة فكرية أو إمكانية حل مشكلة الاعتماد على الذات فلسفياً وفكرياً دون الانفصال عن هذا الواقع المتردي، لأن أي ثورة فكرية لا بد أن تخضع لشروط حركة التاريخ. ولا يمكن لثورة فكرية في مجتمع بدائي أن تخرج منها طبقة برجوازية.

أما ما سمي بالليظة العربية فيحضرني تعريف لأحد المثقفين يسميها بأنها الظرف التاريخي الذي حقق فيه العالم العربي عدم النهضة. وفيما يتعلق بالتعريفات الأخرى التي طرحها الدكتور فؤاد فأنا أنساها كيف يمكن أن تتحدد كل هذه التعريفات والمواقف دون إعطائها العمق النظري والتحديد العلمي، لأن لفظة التبعية مثلاً تستخدم في عدة معانٍ مثل تبعية شخص لآخر وطبقة لأخرى والمحاكاة... الخ. لذلك يفترض أن يكون هناك تحديد علمي لهذه المفاهيم. أما بالنسبة للغزو الثقافي والتبعية الثقافية فأنا لا أعتقد بأن أي ثقافة تزيل ثقافة أخرى وتحل مكانها. وأن الثقافة التي يريد الغرب أن يعطيها لنا هي ليست نقل ثقافتهم إلينا، وإنما إعطائنا نوع من الثقافة تجعل واقعنا متكيفاً مع واقعهم دون السعي إلى الإحلال، ولهذا فهم يرغبون أن نحافظ على عناصر معينة من ثقافتنا وموروثنا لأنها تخدم أهدافهم يرغبون في إزالة عناصر أخرى قد تتعارض مع توجهاتهم.

أما أي التبعيتين تجلب الأخرى، فقد قال الدكتور فؤاد أن التبعية الاقتصادية تجلب التبعية الثقافية. أما العكس فقد أورد فيه تقدير زمني بحيث يكون مثلاً في البداية مبشرون وأفكار ثم تأتي بعد ذلك التبعية الاقتصادية وبالتالي فإن الوضع الأول مسألة سببية بينما الوضع الثاني مسألة تابع زمني. وفيما يتعلق بالأمثلة كالجيزة والهند، ففي تصويري لا بد من إيراد المثال في ظرفه المحدد والمعين. ولا يتسع الوقت للحديث عن هذه الأمثلة. ولكن من الواضح أن مسار الهند الاقتصادي أنها تتجه إلى الخلف، إذا جاز التعبير. وحول التبعية في المعسكر الاشتراكي فإن الدكتور نفسه ينفي أو يلصق إلى عدم إمكانية وجود التبعية كما في الرأسمالية. فما مضمون هذه التبعية الثقافية : هل هو

التأثير بالفكر وهذه الأفكار الاشتراكية التي تأثرنا بها في المنطقة العربية، علماً بأن الفكر الاشتراكي واضح بأنه لا يخدم التبعية لأي فرد من الأفراد، وإنما يدعو الإنسان الى الاستقلال واصدار القوانين الخاصة به وبالتالي فهو لا يكرس التبعية. سؤال أخير حول العقلاية التي دعا اليها الدكتور فؤاد. اسرائيل مثلاً عقلاية جداً، فهل هذه هي العقلاية التي نريدها، أم يجب أن يكون هناك مضمون محدد للعقلاية ؟ وشكراً.

رد د. فؤاد زكريا :

إن كمية الأسئلة والملاحظات التي طرحت، تقتضي في الواقع محاضرة جديدة لكي نعطي لكل منها حقها ، وخصوصاً أن الكثير منها نقاط ثرية جداً ونبهتنا جميعاً الى أبعاد جديدة للقضية المطروحة. بطبيعة الحال، وكما تعلمون، أن موضوع الثقافة ليس من الموضوعات التي يمكن أن تضبط بدقة ؛ ويمكن لنفس الموضوع أن تكون فيه آراء مختلفة ولكل جانب حقه وحقته فيما يطرح. لذلك فنحن الآن لسنا بصدد مناقشة علم مضبوط ودقيق، وإنما علم لا يعترف إلا بوجهات نظر فقط، وعلى هذا فإن امكانيات الاختلاف فيه واسعة جداً وهو أمر مشروع ومقبول فيه. هذه مقدمة يجب أن نضمها في ذهننا بداية. الدكتور باسم سرحان سأل سؤالاً مهماً، وهو إذا كانت هناك تلك الثقافة العالمية ففي أي المجالات يمكن للثقافة القومية الصمود ؟ في تصوري أن الثقافة القومية يمكنها أن تصمد في المجال الذي يميزها ويعطيها لونها الخاص بها، لأننا حتى فيما يسمى بالثقافة العالمية من الممكن أن نجد فناناً أفريقياً مثلاً يقدم فنه بطابعه المحلي الى العالم جميعاً، وهناك مجموعة من الفنانين الأفريقيين استطاعوا بالفعل أن يفزوا العالم من خلال تعبيرهم عن واقعهم المحلي والقومي. هذا الجمع الفريد بين العالمية وما بين المحلية أو القومية، هو الذي يمكن أن يصمد أمام الثقافة العالمية التي ربما تكون بلا لون .

أما اعتراض الأستاذ حسن الحاج حول فكرة الاضافة الى الطبيعة، فربما يكون اعتراضاً في الألفاظ فقط، لأن كلمة الاضافة كلمة نسبية. وأنا لا أقول اضافة سادة جديدة الى الطبيعة. ولكن حتى إعادة التشكيل لنفس المادة تعتبر اضافة جديدة. ولذلك فمن الممكن أن تكون الاضافة بمعناها المعنوي مثل اضافة فكرة مثلاً، وليس بالضرورة أن تكون بمعناها المادي .

أما الدكتور حسن عبد الحميد، فقد قدم ما اعتبره أنا استكمالاً لبعض الجواب

التي ذكرتها، لذلك أقول بأن ما ذكره قد يكون رداً على بعض الزملاء الذين لا يعرفون بإمكان وجود تبة ثقافية، بلون تبة اقتصادية، وأن الأمثلة التي ذكرها مثل أن الثقافة العربية كانت معتمدة في جوانب متعددة على الثقافة اليونانية أو بعض الثقافات القديمة الى حد كبير دون أن يكون ذلك مصحوباً بتبعية اقتصادية، لأن تلك الثقافات كانت قد انقضت، قد تكون أمثلة واضحة وتبنت ما ذكرته أنا. أكثر من ذلك مسألة الثقافة الفارسية حيث كانت بلاد الفرس مفتوحة عسكرياً من العرب وخاضعة لهم سياسياً، ولكنها أمدتهم بقوة ثقافية كبيرة وبعدها كبير من الشخصيات التي تزدهر بهم الحضارة العربية. ولذلك فقد تكون الحضارة خاضعة سياسياً ولكنها تعطي المائدة الحضارية. وهذا يدل على أن التوازي الحاد ما بين التبعية الثقافية والاقتصادية يجب علينا ألا نتمسك به كثيراً .

وفيا يتعلق بما ذكره الدكتور الجمال في اتخاذ إسرائيل كنموذج يرتبط بجنوره الماضية، فإن هذا مهم جداً لأنه يؤيد النقطة التي ذكرتها. ولكن بالرغم من ذلك فإن إسرائيل تعتبر نموذجاً خطيراً جداً للمجتمع الذي يستخدم فكرة التراث القديم. وفيما عدا ذلك فإن إسرائيل تسير أمورها وأوضاعها بطريقة عقلانية جداً وتتمشى مع أحدث تطورات العصر الحديث، بل انهم يريدون أن يدجوا أنفسهم حتى في برنامج حرب النجوم، لكي يكونوا في الصف الأول دائماً للتطور العلمي والتكنولوجي. وبالنسبة لسؤال الزميل ابن عوف وهل هناك ثقافة عربية فعلاً، فإن كثيراً من الناس يقولون إن الحضارة العربية اذا كان لها أن تتميز فهي تتميز بالتراث الاسلامي، ويعتبرونه أنه هو العنصر المميز لها. وقد يكون لكثير من العرب الآخرين مواقف أخرى، فهم لا يكتفون بذلك ولا يعتبرون هذا شيئاً يمكن أن يغنيا في عصرنا الحاضر، لكن على كل حال فإن القضية الآن هي وجود صراع قوي من أجل محاولة بناء ثقافة عربية جديدة، وكل الجهود التي يقوم بها المفكرون والأدباء والفنانون العرب ما هي إلا محاولة لإثبات وجودنا الثقافي في عالم الثقافة المعاصرة، وإن لم يتطور بعد بما يحمل البعض ينادي بالاكتماء بالقديم وهو ما اعتبره أنا أمراً غير سليم.

مداخلات الدكتور نبيل علي، كانت متعلقة في الحقيقة بملاحظات مكتبة من خبرته الواسعة في هذا الميدان، الذي هو في طور التشكيل. وأنا في الواقع لم أحدث عن تطورات المستقبل، وإنما تحدثت عن الأوضاع الحاضرة، وفي ضوء ما هو سائد، ولا يمنع هذا من أن تغير الصورة مستقبلاً. أما إعادة تصدير الثقافة بأن يأخذوا مثلاً الحاناً معينة من إيقاعات زنجية ويردوها إلينا بصورة ممسوخة فإن هذا لا يوازي ما

يحدث في الميدان الاقتصادي على الإطلاق لأنه عندما يعيدون لنا السلعة في الميدان الاقتصادي يستغلونها ويستزفونها بهذه الطريقة، أما في حالة الثقافة، فهو العكس لأنهم يشبّون تبعيتهم لنا إلى حد ما في تلك العناصر. فالموسيقى الحديثة مثلاً في أميركا، تعتمد إلى حد كبير على الإيقاعات الزنوجية. وعندما يكتب أحدهم عن هذه الموسيقى يذكر بأن هذا العنصر الزنجي الأصل هو المسيطر الآن في أميركا. لذلك فإن هذا النوع من إعادة التصدير ليس فيه استغلال أو سيطرة وإنما بالعكس يساعد على تبعيتهم في هذه النقطة.

أيضاً كان هناك نوع من الحوار بين الأخ محمد إسماعيل والدكتور علي عتيقة بشأن الدولة العثمانية، وأرجو لها أن يتفهما حول هذا الموضوع. لقد أثّر دور المخابرات المركزية الأمريكية في نشر الثقافة. وأنا معك بأن المخابرات الأمريكية تلعب دوراً، وهو أكبر مما تصور. فهناك مشروعات تبدو في ظاهرها مشروعات وطنية، قد تلعب فيها المخابرات الأمريكية دوراً لا يستهان به. ومن واجبتنا أن نكشف مثل هذه الحالات كلها أتيحت الفرصة لذلك.

يبقى أخيراً الاحتجاج الكبير الذي تقدم به الأخ رافع عبد الرحمن، وأقول هنا كما ذكرت سابقاً إن موضوع الثقافة من الصعب الوصول فيه إلى اتفاق نهائي. بمعنى أنه موضوع لا بد أن تتمدد فيه وجهات النظر. ولكل فرد مطلق الحرية في وجهة نظره. وليس من واجب أن تقول فيه، هذا علمي وهذا غير علمي؛ لأن تعبير العلمية هذا كثيراً ما يستخدم لتأييد وجهات نظر هي نفسها أبعد ما تكون عن العلمية. لذلك فليس هنالك ضرورة لكي نقول كلام فلان علمي أو غير علمي في مجال الثقافة، لأنه أصلاً غير قابل لتطبيق هذا الانضباط الدقيق. وأنا لا أوافق أن نتحدث عن العلمية في مجال الثقافة بنفس الدرجة والثقة التي نتحدث بها في مجالات أخرى مثل الرياضيات والفيزياء... الخ. مثلاً. وفي اعتقادي أن هناك كثير من الناس يتحدثون عن العلمية خارج مجالها كوسيلة يكتسبون بها نقاطاً في الاعتراض على وجهات نظر الآخرين فأرجو ألا نستخدم الكلمات خارج نطاقها المقبول والمنطقي. وأكتفي بهذا التعليق وهناك نقاط أخرى كثيرة أثارها الأخ رافع أثني أن أقبله وأحدث فيها معه، وشكراً.

د. رمزي زكي :

شكراً لمحاضرنا الفاضل الدكتور فؤاد زكريا على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا الحوار الثري والعميق الذي أجريناه معه، والذي نحلى فيه بصبر كبير لسماعنا والحوار

معهم . فباسمكم جميعاً وباسم المعهد العربي للتخطيط وباسمي تتوجه له بجميل الشكر
وحيد التناء على قبوله هذه الدعوة التي أعطت اضافية قيمة لموضوعات حلقات النقاشية
لهذا العام . وإلى لقاء في حلقتنا القادمة . وشكراً لكم مرة أخرى .



التنمية الثقافية في الوطن العربي

الواقع والآفاق

الدكتور شكري مصطفى

التنمية الثقافية في الوطن العربي*

- الواقع والآفاق -

ثلاثة اعترافات أسفحها في البدء.

اعترف أولاً، اني ترددت بعض التردد في قبول العنوان، فهو يحمل كلمة «التنمية» وأنا أعرف أنها بحر مرعب. ولقد سكب فيه الكثير من الحبر، والكثير من الحروف، وقيل فيها ثم قيل وقيل... لأنها «موضة» العقدين الاخيرين. وكانت «الموضة» قبلها الحديث عن «الثقافة»، في مطلع القرن، ثم الحديث عن «التقدم» بعد ذلك. ثم صارت التنمية كلمة السوق الاقتصادية أولاً ثم صرخة «السوق» العالمية، اقتصادها وسياستها والاجتماع، وانخيراً الثقافة فعلاذا يمكن أن أضيف إلى التراث الذي قيل؟ وما قطع ترددي إلا شعوري بأن المستقبل العربي يمر اليوم في أزمة خلق. ولن يضره أن تزج في الأزمة بكلمة إضافية!

واعترف ثانياً بأن حديثي سيصطبغ بالسواد لانه سيطفو بكأبي - وكأبتكم معي - الى السطح لكنه لن يفجأكم فقد صار الحديث الأسود خبزنا اليومي، بعد أن نبخرت أحلام الستينات والخمسينات الوردية. والمنطلق في الليل لا يدهشه تراكم الظلمات من بين يديه ولا من خلفه، فقد اعتادت العيون الظلمة حتى صرنا نلمس النور من الذكريات! الالباس التي يحلول بعض المثقفين اشغالها نموت هنا وهناك، لأن عشرات المصايف من كل لون تظنيء ما تحمل من لب ونور! فهي شعل منطفئة تصب شيء من الدخان مع أن الناس كل الناس في انتظار مرير للمصباح!

(*) عقلت هذه المحاضرة بالمعهد العربي للخطوط بالكويت بالتعاون مع الادارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية.

لهذا فقد تعذروني إن لم أتكلّم بأكثر من شعلة منطفئة.. وعاصف من دخان كثير!...

واعترف ثلاثاً أن التنمية، وهي همكم الكبير، والكلمة - الملحمة التي تبتلع جهدكم والأعصاب - والتي ما أنشئ هذا المعهد وأمثاله إلا لأحكام عملياتها الانسانية الضخمة، هذه التنمية ليست من مشاغلي! أنا طارئ عليها وعلى نديكم، أنا غريب في مكان غريب! وفي كلام الغرباء بعض من جهل أحياناً وبعض من سذاجة أحياناً أخرى. لكن قد يكون فيه، صدقة، بعض ما ينفع الناس فيمكث في الأرض... واعتمد على هذا الأمل وحده في الحديث فاستعينوا بالله علي وبالصبر الطويل.

ثمة، قبل الفرق في الموضوع بعض التعاريف التي يجب أن نتفق عليها وبعض المعطيات التي لا بد من تقديمها بين يديه، إن هذه وتلك أطر نظرية ومنطلقات أوّمن أن الحديث لا يفهم بدونها، وأن بقائها في البال ضروري لمقارنته بالوضوح الكافي...

أول التعاريف حول الثقافة. فأنا لا استخدمها في هذا الحديث بالمعنى الانتروبولوجي الواسع بوصفها الانسان فاعلاً ومنفعلاً، بوصفها نسيج الحياة الانسانية وجوداً وحركة ووظيفة، فليس من عمل اجتماعي يتم إنسانياً في كل الأبعاد خارج دائرتها فكانها الفاصل النوعي بين الانسان وسائر الأحياء...

ولا استخدمها بالمعنى الضيق النخبوي المقصور على مجالات الفكر والأدب والفن وعمل الصفوة، وما يتصل بذلك كله من إبداع، ومن سلوك اجتماعي وأبعاد تاريخية. إنه مفهوم انتقائي محدود. ولكني استعملها بمعنى متوسط بين الحدين لتشمل النشاط الفكري والفني للانسان في مجموعه، وما يتصل بذلك من المهارات والقيم، وما يعين عليه من المعارف والروابط الاجتماعية والفكرية والروحية والجمالية التي تعطي الانسانية معناها الخاص وقيمتها، وتميز امة عن أخرى في الموكب البشري.

وأما الفكر فأعني به الجانب الأعمق من الثقافة، والجذر فيها. إنه الذي يمل

السلوك والقيم الاجتماعية كما يصوغ الابتكار العلمي، والإبداع الفني، والسمو الروحي، والتحرك الاقتصادي على السواء.

وأما التنمية فاستأذنكم - وأنتم جهاذتها - بالقول أنها بدورها مفهوم غامض لتتوع حدوده، وتعدد أدواته وميكانيزماته، وقد تنق على أنها مشروع حضاري مجتمعي شمولي لتطوير البنى الاجتماعية - الاقتصادية الثقافية للانسان والرفاء بحاجاته وتحسين أدائه الانساني وتفتيح ذاتيته المبدعة.

وإذا كان مفهوم الثقافة قد غمض لما حمل من الأثقال، حتى توسع وتضخم، وأضحى كالعباءة السابغة يتسع لكل شيء، فمفهوم التنمية بالعكس قد غمض لما ينكر من حدوده وحمل من آفاته وغالباً ما نتعامل معه بالتبسيط القاتل فإذا هو عملية مسطحة ذات بعدين... نحاول أن تشيل الانسان من زاوية واحدة... .

إن التنمية، والتنمية الثقافية منها بخاصة، ليست قضية «تحديث» فتنظرية التحديث في اعتقادي مرفوضة، لأنها تقليد للغرب ومسيرة ضمن أطره، ونحت مظلته الخاصة. إنها ترمي الى إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية في العالم الثالث. وتلك سذاجة في التفكير وعمل عبثي فلا الظروف ولا الحاجات هي نفسها بالإضافة الى أنه ما من احد يستطيع إعادة عجلة التاريخ! والتنمية عملية تطوير حضاري لقوى الانتاج التقنية والعلمية والثقافية اعتماداً على الامكان والطاقت الذاتية كافة، ومن خلال رؤية حضارية، تجمع بين الخصوصية والعصر في اتجاه مستقبلي. سراب، سراب أن نلاحق الطرائق الغربية في التنمية لا لأن نتيجتها اعاء الشخصية الحضارية المميزة وحسب، ولكن لأنها توطد «التبعية» العبودية وتزيد فيها لمصلحة القوى الأخرى (والتبعية هي الوجه الآخر الحقيقي للتخلف) ولأنها. إنما تتم ضمن شروط النظام الاقتصادي - الاجتماعي الثقافي العالمي القائم، ولأن التنمية أخيراً لا تستعار ولكن تبعد من خلال رؤية حضارية كبرى شاملة. ولا بد من أن تتداخل في عملية التنمية عدد من المعطيات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية ومن آلياتها المعقدة وكلها في الحساب الأخير عوامل ذاتية تختلف من أمة لأخرى ويختلف معها البناء التنموي كله... .

وأنقل إلى بعض المحيطات أو للتطبيقات النظرية التي انطلق منها، وكلها في الاطار العام، الواقعي ولكنه المؤذي في الوقت نفسه إلى الموضوع.

للتطابق الأول يتعلق بالخطر الثقافي المقبل، إنه الغزو الثقافي الأحادي للعالم الثالث وللوطن العربي معه. لنا ضد تقارب الثقافات وتعاونها ولكننا ضد النمطية والواحدية. إن قيمة الإنسان إنما هي بتعدد رؤاه الحضارية والثقافة الحالية تتجه بنا جميعاً ، عن طريق تقنيات وثورة مواصلاتها وتدفقها من جانب واحد، نحو «نموذج» غربي يلقي الآخرين. إن ظواهر هذا الاتجاه تزداد يوماً عن يوم وتورث الآخرين شعوراً عميقاً من القلق... ومن الملح أيضاً.

إن الخطر، في اعتقادي بملا العالم الثالث والوطن العربي معه. بل بملا بعض العالمين الأول والثاني أيضاً لأن التنوع الثقافي الانساني هو المهدد بالخطر الاحادي وبالبعد الواحد. (ثقافات بكاملها ومنها الثقافة العربية مهددة بالاعياء والزوال نتيجة تهديد هويتها الحضارية). إن تفجر المعلومات وسرعة تراكمها واستحضارها، وتبادلها، واستخدام تقنيات الاتصال المتقدمة في حركتها، يتلع بأسرع مما تنصور الحراك الاجتماعي العالمي ويوحد خطوطه، ضمن الاطار الذي يفرضه مالكو المعرفة والتقنية. و التناقضية الخطيرة هي أن معرفة الجديد، من معرفي وفكري وتقني وثقافي بعامة صارت أمراً غير ممكن بقدر ما هي أمر ملح لازم لازب. ونحن من هذه التناقضية بين شقي الرحى، وعلينا أن نشق الطريق بين ضرورة الوصول وبين العجز عن الوصول...

ثم إن الثقافة، من جهة أخرى، أضحت في هذا العصر مشكلة، أضحت قضية، أضحت تحدياً وهماً كبيرين. وسير الاوضاع الثقافية على الوتيرة التي تسير عليها انتحار بطيء وإسهام في المزيد من التخلف. شيء أشبه بالزلازل قد عصفت بالكثير من أسس القرون الماضية وأفكارها. لم يغيرها في النوع فقط ولكن في الكم أيضاً وفي السرعة وفي المضمون، وفي الحاجة. إن العصر المقبل سوف يكون لمن يملك المعرفة ويملك ميكانيكية استخدامها. وهذه هي في الثقافة القضية الكبرى. إن كونها قضية صامتة أو جديدة لا تعني أنها ليست قضية خطيرة، ولا

تعني أنها ممكنة التجاوز بسهولة. إن التاريخ لا يرحم الكسالى ولا المهملين. وكما أنه لا جهل في القانون كذلك لا مرحلة لدى قوى العصر الكاسحة. ولو كانت نتائج «هذه القضية» مقصورة على الثقافة لكان الأمر ولكنها قضية أمة مهددة بالزوال وعلى هذا المستوى من الخطر يجب أن ينظر إليها، وعلى هذا المستوى يجب أن تعالج. إن هذه الصفحات تبلغ غايتها إن استطاعت أن تكون قرعاً للأجراس، كل الأجراس. إن الفكر لم يعد مجرد إضافة ثانوية إلى التحرك البشري الاجتماعي، ولكنه عنصر يكمن في جذوره وفي تكوينه الأول. وهذا الفكر هو الذي يقتضينا اليوم التجديد الكامل وبالسرعة القصوى.

ومسلمة ثالثة - هي أن الثقافة الناجمة عن الذكاء الإبداعي، وعن تراكم المعرفة ونتائج العلوم والخبرات، وعن استخدام التقنيات المتقدمة في النشر والاتصال والمعلومات. أضحت الاستثمار الأول في عصر المعلومات الذي نعيش. وإن التأهيل للعصر المقبل - والعصر المقبل ليس يبعد أبداً. إنه يفتح الأبواب. صار قضية حياة أو موت ما دام الأمن الثقافي يمس البقاء سواء من ناحية الغذاء، أو من ناحية أسلحة الدمار. إن الاعتداد الثقافي التقليدي وصل الطريق المسدود. والأمية الحضارية التي تشمل ٩٠٪ من سكان الوطن العربي (ومن العالم الثالث معه) ليست أمية بسيطة تناول القراءة والكتابة ولكنها أمية الجهل المطلق بأدوات العصر من كومبيوتر وقمر صناعي ووسائل معلومات واتصال ومعرفة. وهي بالتالي - وهو الأهم - أمية وظيفية والشكل التقليدي من تقويم الحياة الثقافية ومساقتها، عمل عبثي إن لم يكن عملاً خادعاً ومدمراً.

ومسلمة رابعة - وليس تنتهي المسلمات - هي أننا يجب أن نكف - في الفترة الحالية بالذات - عن التحدث عن «التخلف» بوصفه قدراً أو حالة ثابتة في العالم الثالث - وفي البلاد العربية بخاصة. ويجب أن نتكلم عن التخلف القسري، المفروض فرضاً على هياكل اقتصادية - اجتماعية - ثقافية سكونية، أو ليست على القدر الكافي من الديناميكية والحركة الحيوية. إن «تخلف» العالم المتخلف كان حتى الخمسينات قد يسمح بفرجة للتحرك. ولكنه منذ عقدين من السنين - على الأقل - أضحي عملية مقصودة مفروضة. أضحي الاستعمار الآخر غير المنظور.

إنه يقوم على النهب الامبريالي الخفي لمصلحة القوى العالمية (التمثلة في الشركات المتعددة الجنسية)، وعلى إقامة الهياكل السياسية والاجتماعية والثقافية الملائمة فيها لذلك النهب، واستخدام كل التقنيات المتطورة لدوامه وتوسعه، وإفراغ كل عناصر المقاومة له من فاعليتها ومحتواها. إن تخلف الشعوب المتروكة في خلفية الركب الانساني - ونحن منها - ناجم بلى ! عن أوضاع معقدة يختلط فيها التراث التاريخي بالامية الحضارية وبالعجز وبمخلفات الاستعمار الطويل ولكن الخمول الذاتي لا يدخل فيها إلا بمقدار محدود بينما تدخل بالمقابل عوامل هجومية تركزس التخلف وتزيده، وتستغله، وخاصة في هذه الفترة الاخيرة. من هذه العوامل: التكنولوجيا الحديثة وهبتها، والغزو الاستهلاكي وافتراس النموذج الغربي للآخرين، والاستلاب الثقافي بالاضافة إلى استغلال الادواء المتوطنة من أمية وطائفية، ومذهبية، وقبلية، وطفيلية اجتماعية... ليست القضية قضية إلغاء التبعة على الآخرين للمهرب منها. ولكنها، في هذين العقدين الآخرين - وأكرر هذا - يجب أن ترى في ضوء التحولات العالمية القائمة... أوليس الحوار العبثي بين الشمال والجنوب، أو الحوار الآخر بين المسيحية والاسلام بالمخدرات الكاشفة؟ أليس بذئ معنى في هذا السيل الموقف الامريكي من الامبريالية الاسرائيلية؟ أو الموقف الدولي من مذبحه عدن؟ أو من الحرب العراقية - الايرانية؟ ومن حركات جنوبي السودان؟ ومن لعبة النفط العالمية؟...

وصلمة أخيرة هي أن الثقافة ليست جهداً مجانياً سلباً دون هدف ولكنها فاعلية إيجابية ذات وظيفة. كما أنها ليست ذاتية فردية، ولكنها نشاط اجتماعي شمولي. وليست تتكون لوحدها، وبذاتها، ولكنها حاجة إنسانية وعمل استراتيجي كعمليات الدفاع للامن والغذاء للبقاء، لا بد فيها من النضال والجهد وذبح الشرايين لينبت العشب من قلب الحجر. وليست المعارف والقيم والفنون في الثقافة بالزينة، ولكنها جزء من الانسان ومن نسيجه التكويني. إن الربيع زهر على امتداد النظر ولكته، في دورة الحياة النباتية، مرحلة التمهيد للبذور التي تعيد إبداع الحياة.

عل أن التنمية الثقافية تطرح في هذا المجال ثلاثة أمور متلازمة:

الأول:

إن مداها واسع جداً، لأنها تمتد على مساحة واسعة من الوجدان الانساني تشمل التراث كما تشمل القمر الصناعي وتلم بالعلم إلامها بالدين. وتتغذى من الفلسفي كما تتغذى من الاجتماعي وتضم اللغة كما تضم الآداب والفنون ووثيقة المتحف وشريط الكاسيت!

الثاني:

إن من الصعب السيطرة عليها تخطيطاً وتوجيهاً، ثمة دوماً من اقنيها ما يفلت من اليدين من جهة، وثمة دوماً فيها ما يستقى من عناصر غير ثقافية على الاطلاق من جهة أخرى، وثمة دوماً عناصر بطيئة التحول والتغير حتى لتحسبها من عناصر السكون، وقد شدت وبأمراس كان الى صم جندل!

الثالث:

إنه ليس ثمة تنمية ثقافية أصلاً، كما ليس ثمة تنمية اقتصادية أو اجتماعية أصلاً... التنمية إما أن تكون شاملة أولاً تكون. والتنمية الثقافية مفهوم خاطيء فاذا استعملت للتبسيط في هذا الحديث، فلنما أقصد دوماً الجانب الثقافي من التنمية الكلية للانسان العربي، الجانب المتعاقب كل التعاقب، والمشتبك مع الجوانب الأخرى.

والآن، لو طرحنا السؤال في اطار هذه المسلمات، عن واقع التنمية الثقافية في الوطن العربي لوجدنا من السهل أن نجيب بأن بين الواقع وبين هذه التنمية أبعداً بعد أبعد... ثمة، بل، حياة ثقافية عربية ناشطة. ثمة شعراء تسيّل قوافيهم على أعمدة الصحف والكتب، وفنانون يملأون الجدران إبداعاً ولوناً. وقيم أشد قوة من الدساتير، وكتب تذوب اعينهم على السطور، ومبدعون يقتلون الاعصاب وراء الكاميرات وأمامها. وقصاصون يخلقون، وأغنية تمزج، وعاملون في التراث، وآخرون أثريون، وفكر يتفاعل ويعطي، وضجيج صحافة وإذاعة، وخبرات تسفع. وثمة الى هذا، أموال تنفق واجهزة تتحرك، ومرافق تقام

ومتاحف وقاعات ومهرجانات وبحوث وتشريعات... ثمة دنيا ثقافية عمور لا يستطيع أن ينكر ذلك احد...

ولكن! ولكن هل يدخل ذلك كله ضمن نطلق التنمية الثقافية التي يحتاجها العصر والغدا؟ تلك هي المسألة...

لقد أخشى أو أخجل أن أقول أمامكم أني لا أرى أثراً جديداً لشيء اسمه التنمية في الوطن العربي ولكني لا أخشى أن أقول بأنه ليس ثمة تنمية ثقافية بكل تأكيد بالمعنى التقني للكلمة. قد تكون هناك سياسات ثقافية. أو لا سياسات ثقافية - وعدم وجودها هو بدوره سياسة إن لم يكن إنكاراً كاملاً لدور الثقافة في المجتمع - ولكن ليس ثمة تنمية ثقافية. بمعنى تعهد البنى الثقافية لتقوم بوظيفتها في إسعاد الإنسان. إن شئت البرهان فالأمر يسير. دعونا ننظر إلى الواقع الثقافي القائم من زاويتين: زاوية الاطار السياسي العام وزاوية المضمون الثقافي للسياسات الثقافية العربية المطروحة للناس ولا تخفي ملامح هذه ولا تلك:

في الاطار السياسي العام:

السمة الأولى:

هي الاقليمية التي تتم باسم الوطنية تارة، وباسم تعمير البيت والاهتمام بالبلدات وترك الآخرين لبيوتهم تارة أخرى، وباسم المبدأ الأعمى: «ما لنا وللعرب»؟ تارة ثالثة تقوم هذه الاقليمية بكل مكان. وإذا كان جانب من هذه السياسة واقعياً لا خيار عليه فجانبه الآخر عملية تجزئية، تهدف إلى تحويل الكتلة العربية في المنطقة إلى ما يشبه التجمع الأمريكي اللاتيني: تجمعهم الدين واللغة - مثلاً - ولكن تفرقه كل السياسات بما في ذلك الثقافة... ثمة ثقافة لرجستينية، وأخرى مكسيكية، وثالثة للييرو أو كولومبيا... وهل أحتاج إلى قصائد المهجاء لكشف ما وراء هذا الخطر التجزئي من عمى؟ ومن مصالح؟ ومن ثعابين؟ وهل أحتاج إلى القول أن بعضها وصل إلى ما دون الاقليمية من التمزق الطائفي والقبلي؟ إن أول عمل نجح فيه الاستعمار أنه أنسى المتقنين العرب حقيقة

أساسية هي أنه ليس في الحدود العربية على الإطلاق حد واحد وضعه عربي أو وقع عليه عربي! ... ومع ذلك فقد تحول الحد السيلبي الصيني الاستعماري في الواقع وفي الأذهان إلى حد ثقافي نهائي! وذلك أخطر التحولات.

السمة الثانية:

إن السياسات الثقافية العربية تسير دون تخطيط. تتحكم بها الموازنات كل سنة: تارة تشيل بها وتارة تحط. فهي ليست مرتبطة بأي خطة خاصة وهي طبعاً غير متصلة بأي خطة قومية، أو استراتيجية موحدة. وما هنا نقصها الخطير لأنها تمضي دون تكامل مع الخطط الإقليمية الأخرى ودون استعانة من خبراتها فتتضرر بذلك المصيرتان معاً ويسمي أن يتبع ذلك في العادة الارتجال، في المشاريع، وعدم الوضوح في الرؤية ... وضياح الخطوط والجهد.

السمة الثالثة:

إن هذه السياسات تطلق دون تمويل كاف. إن ما يخص للثقافة في الموازنات العربية يتراوح ما بين نصف في المائة إلى ما دون الواحد... في المائة أيضاً. ونسمي ذلك سياسة ثقافية وتنمية! ونهديء الوجدان القلق، حين ندعي في المؤتمرات الدولية بأن العمل الثقافي لدينا بخير. متصورين أن المبدع الثقافي يدع بغضه والمتلقى الثقافي يتلقى بغضه وليس على «إدارات» ووزارات الثقافة إلا أن تزعم الخطوط وتقف في الواجهة. نسي أن الأكيس الفارغة لا تقوم بذاتها وإنما بحاجة إلى أن تحتلها لتقف!

السمة الرابعة:

إننا نقود السياسات الثقافية دون إيمان بها أو بضرورتها. إنها بقية «ديكور» الدولة. إنها لم تصبح «وزارات» في بعض البلاد العربية إلا منذ عهد قريب لا يتجاوز العقدين. صارت وزارة بسبب تضخم الأجهزة المكتبية، وبالتقليد للدول المتقدمة لا عن إيمان بأنها الطريق والمخرج.

لقد كانت النظرة إليها - وما تزال - على أنها هامشية. وأكبر الأدلة على ذلك

أنها في معظم البلاد العربية موزعة الاختصاصات والأعمال والأجهزة بين عدد من الوزارات والادارات حتى في البلاد التي انشأت لها وزارة مختصة... أنتراهم يعطون اختصاص وزارة المالية أو الخارجية أو الداخلية لعدد من الوزارات أو الادارات؟

السمة الخامسة:

إن البلاد العربية - وأقصد الرسميين وغير الرسميين - تنظر إلى الثقافة على أنها نوع من الاعلام السياسي. وتخضعها بالتالي لهذا الاعلام. حتى جهد الفنان تستخدمه مادة «دعاية» لها. صحيح أنه من الصعب فصل «الاعلامي» عن الثقافي، وصحيح أن الجدل لا يهدأ، أولن يهدأ، حول الالتزام وعدم الالتزام في النظم الليبرالية والنظم الجماعية... وصحيح الى هذا وذاك إمكان النقلة المشروعة من الثقافة إلى الاعلام، وبالعكس، ولكن هذا الترابط لا يعني أن الثقافة هي الاعلام، وأن أهداف هذه، هي أهداف ذلك، وأن التنمية الإعلامية التي تتم بها الدول العربية تتبع بصورة آلية تنمية الثقافة أو تطل عليها. إن فيما نطرحه اجهزة الاعلام من مسلسلات وندوات واستعراض «لعظمة» الرؤساء، وفيما تخصصه للجانب الثقافي من ركن ضئيل مهمل للدلالة الكافية!...

السمة السادسة:

تنبع من السمات السابقة، فلا اهتمام بما يتصل بالثقافة من مرافق أو من اجهزة أو من صناعات ثقافية. فالمرافق تقام بسبب سياسي - إعلامي لا ثقافي (كالتاحف والقاعات والكتبات)، أو لسبب تجاري (كقاعات السينما والصحف والمجلات ودور النشر)، أو الديني (كالمساجد). ولكنها لا تقوم إلا فيما ندر لسبب ثقافي. وهي هي نفسها على أي حال الوسائل التقليدية في النشر الثقافي منذ القرن الماضي وما قبله. وقد هبط رواد المسرح حتى في أوروبا، وتضاءل رواد المساحف وقاعات الموسيقى والمعارض، والمقبلون على المحاضرات العامة لأن وسائل أخرى أكثر يسراً وأعظم انتشاراً دخلت السوق واستقطبت اهتمام الناس تقنيات الاتصال في ثورة الكترونية وما نزال نعتمد فيها وسائل الشموع والزيت!

ثم إن الأجهزة البشرية ما تزال تقوم على أسس تقليدية لا على أنها مهمة فنية ولا يجري تعديلها ولا تأهيلها وتدريبها المستمران من أجل العمل الثقافي، ولكنها تؤخذ عما يفيض عن سوق العمل. وغالباً ما يكون هذا الفائض عن ضاقت به السبل الأخرى أو لفتته. ولا اهتمام بعد هذا بالصناعات الثقافية - وهي مقتل الثقافة ومحياها - من أقلام وورق وأحبار وآلات طباعة وأدوات موسيقى ورسوم وأفلام خلم وأجهزة الكترونية وأجهزة تصوير وما إليها. حتى النشر مقتول لدينا: لقد نشرنا سنة ١٩٨٠ ما معدله ٧٥ كتاباً لكل مليون نسمة ثم نزل الرقم سنة ١٩٨١ الى ٤٤ عنواناً ثم نزل سنة ١٩٨٢ الى ٤٣ كتاباً وسنة ١٩٨٤ الى ٤١ فقط. للمقارنة نذكر أن معدله في عدد من الدول الأوروبية هو بين ٤٨٠ و ٥٠٠ عنوان للمليون!

بل قد يكون السبب هو الفارق في انتشار الأمية. . ولكن أليس سد منابع الأمية من أعمال الثقافة أيضاً؟

السمة السابعة:

عدم وجود الروابط بين الثقافة، مجالات ومشاريع ومرافق وأجهزة من جهة، وبين أجهزة التربية والاعلام من جهة أخرى. هذا الانقطاع مدمر للطرفين الثلاثة. لأن هدف التربية يجب أن يكون التثقيف لا التعليم فحسب، ولأن الاعلام إن لم يكن ثقافياً فرغ من المعنى وانقلب على الفور دعاية رخيصة! . . وهذا هو الواقع القائم. إن كلاً من المجالات الثلاثة يجري في ميدانه كأنما هو وحده دنيا الناس، وللزاد الذي يأتي به فتحت الجيوب والمقول . . .

السمة الثامنة:

انتشار الأمية الحضارية المتزايد: فالنشر التعليمي - رغم أنه يتزايد - إلا أن التزايد السكاني يسبقه والتيجة هي تزايد الأمية بسبب المعجز عن سد منابعها. وإذا كان هذا حال التعليم وهو الزامي، فماذا يكون عليه حال التثقيف العلم وهو «طوعي» في نظر السلطات؟ وأمر هامشي بالنسبة للجماهير الأمية؟

السمة الثالثة:

إن الجماهير العربية الواسعة لا تشترك في هذه التنمية الثقافية ابداعاً ولا تمويلاً ولا استمتاعاً واستفادة. إنها تجري في منأى عنها كأنها في فلك آخر وليس بدءاً أن تتأى عنها لأنه لا صلة بين الطرفين. المعارض الفنية، المسارح، متعلات الادب والشعر والموسيقى ما تزال حكراً على طبقات ثقافية شبه مغلقة، لم تفتح الجسور بينها وبين الناس بطبيعة تكوينها وتمويلها وادائها.

السمة العاشرة:

صعوبة التدقق الثقافي العربي. فالأصل في الكتاب أن يكون مشبوهاً، والأصل منع تدفقه بين الدول العربية. ومثله المسلسل والأغنية والمجلة واللوحة. وإن يكن بعض الشر أهون من بعض. معظم الكتب وبخاصة إن كانت عربية، تقف على الحدود تقدم ولاءها وتثبت براءتها، قبل أن يسمح لها بالعبور. الكتاب إن لم تمنحه البروقراطية منعه الجمارك. وإن سمحت هذه وتلك وقفت له التشريعات، وإن نجا من ذلك كله وقفت له مشاكل العملة الصعبة فحكمت عليه بالسجن المؤبد... إن الكتاب هو أخطر ما يحتجب الإنسان معه عبر الحدود العربية. وينبهي أن الكتاب الذي يمر من الرقابة المربعة في ٢١ دولة سوف يعبر وهو محسوح الملامح، أو منافق للنظم، أو لا رأي فيه ولا ابداع... ولا كلمة تقف لنضال... أترأه يستحق القراءة؟..

السمة الأخيرة والأهم:

هي افتقار الحرية الفكرية. إنها الفقيد الكبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاجتماعي أيضاً. المثقف العربي واقع من هذه وتلك. بين فكلي كمشاة، متحالفة في الأساس لترسم له «الصراط المستقيم». والصراط المستقيم هو الطريق الذي لا يصطدم بايديولوجية النظام السياسي، ولا بقيم المجتمع التقليدي. هذه وتلك هي «التابو» إن مسسته فأنت داخل جحيم دلتني الذي كتب على بابه: «أما الداخل من هذا الباب! اقطع عنك كل أمل» إن وراءه السجن والتعذيب وسكرة الموت.

الفكر في الوطن العربي قبلة موقوتة. نقله جريمة، وحله جريمة. والمتفكر يجب أن يبقى سجين فكره أو متفياً في وطنه، أو فليتححر. حتى الهاربون إلى خارج الحدود لم يعودوا بمنجاة من المجيم الضاغط. من لم يسكه المال اسكه الخوف، ومن لم يسكه هذا ولا ذلك كتمت صوته رصاصة كاتمة للصوت!

فاذا هزل الفكر ثم هزل فلا غرابة. إن اضطهاده لم يعد تهمة تنجل منها النظم فالسلام «الامريكي» هو المطلوب الان لا الفكر! وما دام الأمن سائداً «فكل شيء على ما يرام يا سيدتي المركزية».

إذا انتقلنا بعد هذا كله الى المضمون الثقافي كان الامر أشد سوءاً ونكراً. لو شئت تلخيصه قلت إن القضية القائلة فيه، هي الانتهاء الى عصر انتهى. إننا نقدم الغذاء الفاسد لجموعنا ولاولادنا على أنه الغذاء الطازج وطعام الغدا!

فالمفاهيم الثقافية سكونية لا حركية. عناصرها المكونة تقليدية، وهدفها نخبوي، وقيمتها رجعية. وإذا استثنينا بعض الرسم والشعر والموسيقى حيث تحاول القوى الثقافية المتمردة أن تجد متنفساً وان تجد ذاتها، فالانتاج الثقافي الباقي أصداء في الهواء. صحيح أننا نستخدم التلفزيون وصار لنا قمر صناعي في الفلك ولكن ماذا يثان؟ المسلسلات البدوية وتوافه المشاكل السطحية في المجتمع وقيم التراث التي عفا عليها الزمن، ومبتذل الأغاني التي تسمعون على الأرصفة ولغة الشارع! إننا ما نزال في مرحلة ثقافة النخبة وشاعر السلطان وبإعلام أعطه ألف دينار! وبينما يصل بعض مثقفينا من اليأس الى درجة الحرس أو الانسحاب من الساحة أو الفناء القلم طارحين السؤال المصيري: ما فائدة الكتابة؟ ويصل بعضهم حتى درجة الانتحار، نجد بالمقابل أن الثقافة المطروحة للرواج في السوق تقوم على قبول تناقضات المجتمع. ومباركة هذه التناقضات بوصفها تناقضات قدرية لا حيلة في تفسيرها سواء كانت طائفية مذهبية، أم طبقية اجتماعية، أم نزعات إقليمية، أم عصبية قبلية، أم كانت من أثريات التراث. هذا في حين تفتح الثقافة الباب من الجهة الأخرى على مصراعيه للغزو الثقافي الاجنبي: ويفغرنا السبل من الثقافة الاستهلاكية الغربية، الوحيلة الانجاء في التدفق، وتزداد التبعية الثقافية، بعد الاقتصادية والسياسية لتوطد أركان الامبريالية

الجديدة وتستحكم: ونطوع لجعل ثقافتنا بالعالمية من جهة أو لخلطها بالأجنبية من جهة أخرى باسم حيوية اللغة تارة أو تبي العصر تارة أخرى!... وتساءل لماذا يعرض الفيلم الأجنبي بالتركية في تركيا والبلغارية أو الرومانية أو اليونانية في بلغاريا ورومانيا واليونان وهي أمم بعشرات الملايين فقط ويعرض هو نفسه بالانكليزية أو الفرنسية في البلاد العربية وهي ١٧٠ مليوناً؟ فلا نجد جواباً. وتساءل لماذا يدرس اليابانيون والكوريون والفيتناميون العلوم، كل العلوم، بلغاتهم رغم صعوباتها وتقوم الدراسات العليا لديهم بتلك اللغات في حين تقوم لدينا باللغات الأجنبية؟ تسأل فلا تسمع الا جمجة وهرباً....

إن الثقافة العربية اليوم بجانب إهمالها للغة القومية، تشكو في المضمون من ضعف روح الاتصال فيها سواء بالتراث حصن الهوية القومية، أم بالواقع والعصر وثوراته الراكضة بكل مكان، أم بالمستقبل وتحدياته الخطيرة! إنها، بسبب انتمائها لعصر مضى لا تقرأ التراث قراءة معاصرة لتحتويه بدل أن يحتويها، ولا تصل بمواصف العصر ودينه الثورية لتستخدمها في تنمية الانسان، ولا تعد نفسها للمستقبل بما يتوازي مع اخطاره... ألم أقل في البدء إنني بشعور عميق من القلق أكتب؟ وإنه الانتحار البطيء؟ إن ضعف «الاتصالية» لا يلغي «الأصالة» التي تقوم على الأخذ والعطاء مع التراث فحسب ولكنه أيضاً يورث الخلخلة في الفكر وحيرة الطريق، كما يؤدي الى تلطم قوى الابداع... أوليس هذا يا ترى ما تشكونه الثقافة العربية اليوم؟

وأخيراً دعونا نترك واقع التنمية الثقافية لنقفز إلى الاحلام الوردية، وإلى آفاق هذه التنمية وإلى ما نرجو أن يكون!

أ) إن ما يحدد الآفاق هو الأهداف نفسها إذن فلماذا كانت التنمية الثقافية؟ في تصوري أننا نطلبها لأهداف أربعة:

- لاغناء شخصية المواطن العربي وتأكيد وعيه بحريته، وكرامته، وقدراته عن طريق تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية عامة. بوصف الثقافة احد الاركان الأساسية في البناء الحضاري.

- لتنمية الهوية الحضارية العربية الاسلامية وتوطيدها في كل ذات، وذلك
بربط الانسان العربي بأرضه وتاريخه وتراثه وبقيمه الروحية والفكرية وبيئاته
لأمته، فهذه الهوية هي عنوان تميزنا ضمن المجموعة الانسانية.

- للتحرر القومي الشامل بوصف الثقافة عنصر دفاع، ورفض للتبعية
والاستلاب والتشويه.

- لربط الانسان العربي بالمصر وبالغد وعياً وعلماً وتقنية ومستقبلاً إنسانياً.
وهي أهداف متعاقبة متلازمة. تكون فيما بينها مشروعاً حضارياً تنموياً يتناول
المجتمع العربي، في جفوره، بالتغيير.

ب) ومن جهة أخرى فلكي يعطي هذا المشروع كامل عطائه، ينبغي أن
يتجه في اتجاهات أربعة :

- اتجاه عمودي يقوي الثقافة عمقاً في الجماهير ويزيد في التراكم الثقافي
بحيث يسمح بتحوله الدائم من الكمي الى الكيفي ومن الوضع السكوني الى
الحركي المتفاعل مع الناس.

- اتجاه أفقي يقوي الروابط الثقافية بين الأقاليم العربية ويعمل على أن يقيم
منها جبهة ثقافية موحدة.

- اتجاه تعددي يتناول مختلف المجالات الثقافية، وينسق بينها، ويوفق بين
الامكان والحاجة حسب الأولويات والشأن والأثر.

- اتجاه شمولي بحيث تشمل التنمية الثقافية جميع فئات المجتمع، وطبقاته،
وأعمارهم، وأمكنته، وعلى مدى الحياة.

ج) ولما كانت ثقافة الغد مختلفة الاختلاف النوعي عن ثقافة اليوم وتختلف
بداية عن ثقافة الأمس، لذلك فإن التنمية الثقافية سوف تختلف أو يجب أن
تختلف في اتجاهها الفكري، وفي تواتر السرعة، وفي المضمون الثقافي عن الأمس.
إن استمرار الثقافة الحالية حكم بالانتحار على كل ثقافة.

د) ولما كانت التنمية الثقافية لا تقوم بذاتها ولكن بجهود عناصرها البشرية الأساسية: المبدع الثقافي، والمتلقي والنشط والباحث مع توافر الادارة الثقافية أيضاً. فهذا هنا إذن مجالها الأساسية.

عل أن إطار التدخل التنموي في عملية الإبداع محدود جداً وسلي كله أنه قاصر على التشجيع، والمشاركة، والمشاورة، وعلى إيجاد الفرص المتساوية، والظروف الاقتصادية الاجتماعية الملائمة، وإزالة المعوقات، وعلى ترك مسألة الالتزام لرغبة المبدع في الالتزام الذي يراه، وهو ملتزم بكل تأكيد لأن الثقافة التزم... وإنما يبدأ عمل التنمية الثقافية بالمتلقى للرسالة الثقافية. إنه المقصود الأساسي بها. وتنمية الثقافية تعني العمل على إشراك المباشر في التذوق الثقافي وفي اتخاذ القرار، وفي التمويل، وتنفيذ المشاريع، وفي ربط مصالحها، وتبين حاجاته ورغباته. وتسجيل تراثه، وإبداعاته في الغناء والموسيقى والرقص والشعر، وتنمية مشاريعه الجماعية والوطنية، والحرص على الوصول إلى أعمق طبقاته عمقاً، وأبعد فئاته جغرافياً.

ومن أجل هذا يعمل النشط الثقافي والباحث كما تعمل الادارات الثقافية، كل في ميدانه. وإذا كان لا يطلب من الباحث الا المسح والتخطيط والرصد، ولا يطلب في الادارات إلا التأهيل والخبرة والتدريب المستمر، فإن المشكلة إنما هي في النشط لأن هذه الكلمة تتضمن كل قوى التنشيط... وتتضمن الدولة أي السلطة التي تمسك بآليات العملية الثقافية كلها تخطيطاً وتشريعاً وتمويلًا وتنفيذاً وتوجيهاً.

هـ) وللتنمية الثقافية شروطها أيضاً، إنها الحدود التي لا تقوم هذه التنمية إلا بها وعليها:

الاعتماد على الذات هو الشرط الأول في المشروع الثقافي التنموي لأنه في الواقع إنما ينبع من الذات ليعود في النهاية فيصب فيها. والتنمية الثقافية - دون غيرها، وأكثر من غيرها - إما أن تكون ذاتية أو لا تكون - وهي دون غيرها التي تمنح التنمية الشاملة طابعها القومي ولمسة الخصوصية والتمايز. فهي بالمعنى التراثي والمستقبلي على السواء خاصة بالأمة نفسها، وبالمعنى الإبداعي مرتبطة

بمناصر الأصالة والتزج الذاتي فيها، ومعنى القيم، والسلوك الاجتماعي والنشاط الفكري تتصل باهتماماتها وطموحاتها وحدها. لقد تأخذ ثقافة عن أخرى اقتباساً وتأثراً ومحاكاة. والثقافات تأخذ وتعطي. ولكن قيمتها الانسانية إنما تكون بقدر ما تبعد من الأصل الذاتي والخاص. وما من أمة يمكن أن تستعير تنمية الثقافة من أمة أخرى. أو تستعين بها عليها. لقد تستعير في تنميتها الاقتصادية أما في الثقافة فالميدان مغلق. لأنه ميدان الهوية الذاتية والاستعارة فيه تعني الغاء الذات والدويان في الآخرين. والاستناد في التنمية الثقافية الى الذات إنما هو في الواقع عودة الى التابع بقدر ما هو استناد الى جماهير المستفيدين منها. وما تقبسه الثقافات بعضها من بعض فلتا يدخل في تكوين الثقافة المكتسبة من خلال ذاتها ويخرج من خلال ذاتها ملونها بلونها الخاص.

واسمح لنفسي أن اعطف عطفة صغيرة هنا لأقول: إن الاعتماد على الذات لا يتصل إلا بأقل الصلة بالقدره المادية. صحيح أن الفقر، في هذا العصر بخاصة، يجر معه التبعة. وويل للفقير ولكن الدول العربية ليست فقيرة أولاً. كما أن الثروة التي نبتت في بعض أراضيها مع النفط، لم تفدها شيئاً كثيراً. فقد كانت ثروة «جغرافية»، ولم تكن نتيجة إنتاج حضاري وتفوق فكري. وقد وُظفت للاستهلاك القطاعي، ولم توظف للنهوض بالبنى والقدرات العربية. وهكذا أتت وتكاد تذهب دون أثر سوى اكوام الكونكريت في الصحارى. . وزيادة التبعة!! إن الاعتماد على الذات إنما يبدأ فعلاً حين يبدأ الابداع الذاتي ويبدأ معه الانتاج الحضاري. ذلك هو الطريق الوحيد!

الشرط الثاني: الحرية الفكرية: فلا تنمية ثقافية دون فكر حر. ودون توافر الفرص التساوية للجميع. إن ذلك إنما ينبع من احترام الانسان واحترام العدالة ومن ضرورة اكتمال رأس المال البشري للمجتمع كله. في جنون الربيع يتفتح زهر العليق مع الصباح وتتجاوز العشبة الخضراء مع باسق الشجر. ولكل لعبة وشكله وحياته ولكن الربيع لا يكون ربيعاً إلا بما جيماً وإفراح صدره لها معاً... إنه لا يكون ياقات من الورد ولا بضمة من زهور الاوركيد الارستقراطية!

عل أن الحرية الفكرية لا تقوم لوحدها، ولكنها تحتاج الى النضال الشديد لتتوطد ولما كانت جزءاً من كل فهي لا تمشي إلا في جو اقتصادي - اجتماعي حر

بلوره. وإذا كانت مرتبطة بايديولوجية النظام، وسلطة الدولة كبتاً أو الزماً أو رقابة أو إطلاقاً، فهي مرتبطة أيضاً بتحرر المجتمع نفسه. الارهاب الاجتماعي قد يكون أشد قسوة من ارهاب السلطة. وإذا كان المثقف العربي يعيش اليوم اعنف ازماته اللابداعية فلأنه يعيش حالة حصار وكبت، ويقاوم، في أحيان كثيرة، على الجبهتين ضد الارهابيين.. . وقد اضحى من بدليات السوق الفكرية، ومن مطالب الاجماع العربي إطلاق حرية الفكر فهل من الضروري أن تهتز من اجل ذلك، العروش أم تراهم يعقلون؟ لست أدري!

الشرط الثالث: استيعاب العصر: وإنما كانت التنمية لاستيعابه لا بحركة تحديت سطحية، تقوم على التقليد، ولكن بحركة إبداعية تقوم على التفهم والابتكار في اتجاهين:

١) اتجاه التراث الذي يمنح الابداع الاصالة والتميز من خلال قراءة جديدة له تفهمه على أنه ليس بتراث مقدس ولكنه صنع بشر لبشر، وعلى أنه ليس بتراث واحد ولكنه تراثات شتى، وعلى أنه ليس بتراث فكري فقط ولكنه تراث مادي (قوامه الآثار والمخطوطات) وتراث اجتماعي (قوامه السلوك ومنظومه القيم الاجتماعية) وعلى أنه ليس بسلطة مرجعية سكونية ولكنه دعوة دائمة الى التجديد فيه وليس بالكلمة النهائية، ولكنه نسبي يختلف حسب العصور... إن فرز الثابت عن المتغير في التراث هو استيعاب العصر بقدر ما هو لبّ الاصالة.

٢) الاتجاه الثاني: اتجاه الفكر العلمي - التقني: ويتعلق الأمر في هذا المجال بثلاثة تحديات أو «ثورات» لم تعرفها البشرية من قبل. وقد وقعت كلها في العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة:

الأولى: الثورة العلمية: التي تحتاج التنمية فيها إلى سد فجوتين خطيرتين: فجوة التزايد في انتشار الأمية في الوطن العربي، رغم كثرة الجامعات، وتكاثر خريجيهما، وفجوة اللحاق بالتقدم العلمي الكاسح الذي اضحى يعرف بتفجر المعرفة والذي يزد الآن أسس العلم في العالم.

الثانية: الثورة التقنية: فالصناعة الالكترونية التي تطورت منذ ثلاثة عقود

أحدثت نقلة نوعية في التقدم البشري قدرة وتغيراً. تطور الكمبيوتر خلال مئة أجيال سريعة متعاقبة في الحجم، والذكاء، والذاكرة، وفي نوعية البيانات ولغات التعامل، وبنية الانظمة، ومجالات التطبيق محققاً طفرة هائلة في القدرة البشرية لم تقتصر على دنيا العلوم البحتة والتطبيقية، ولكن وصلت حتى الادارة والعلوم الانسانية! كما اوجدت ما صار يسمى بنظم المعلومات، وهو المصطلح الذي أخذ يعطي اسمه اليوم للعصر كله.

الثالثة: ثورة الاتصال التي رافقت الثورة التقنية وجعلت بالإمكان نقلها الخاطف عالمياً وتبادلها، وخاصة بعد زيادة طاقاتها باستخدام الالياف الضوئية في الأقمار الصناعية وأسلوب الفيديو تكس في تبادل الرسائل.

إن استيعاب العصر يتطلب اجراء تغييرات في البنى الاجتماعية - الاقتصادية للبلاد العربية كما يتطلب العمل على توافر الأيدي الخبيرة وأجهزة العمل. وهي تحديات متنوعة متشابكة في وقت معاً لا تتم التنمية الثقافية إلا بوعيها العميق ومواجهتها المباشرة بمشروع حضاري متكامل. إن ثمن الرهان على مثل هذا المشروع إنما هو المصير العربي كله.

الشرط الرابع: إعداد الثروة البشرية: فلا تنمية ناجحة بدون شعب يساندها بوعيه الثقافي وجهده الفكري. إن الانسان ليس معدة فقط. إنه فكري وثقافة أيضاً بقدر ما هو معدة. وإعداد «الثروة» البشرية يأتي قبل إعداد الثروة المادية لأنها هي الأساس وهي النهاية. وهذا يعني أن ثمة جهداً جباراً يجب بذله في اتجاهات عديدة شتى منها:

١) سد منابع الأمية والتوسع في عمليات التأهيل والتدريب.

٢) تخفيف عبء الاعالة الذي يقع على ريع الناس في الوطن العربي بسبب فتوة السكان، وضعف مشاركة المرأة في العمل، وزيادة من هم دون سن العمل لوفوقه الى أكثر من ٤٥ بالمائة.

٣) تقوية اللغة القومية واعتمادها في جميع مستويات التعليم وبخاصة العالي

والعلمي - التخصصي، والتخريب ما بين اللغة للكسوة والمحكية حتى التاطق. إن الحرية والتبعة وقويان الذاتية الحضارية جيعاً إنما تبدأ باللغة.

٤) العناية بجميع فئات السكان اطفالاً، وناشئين، وشباباً، ومسنين، ومعوقين، ورجالاً ونساء على السواء، ومدنيين وريفيين، ويدواً وطبقات اجتماعية، أو جماعات لغوية، أو طائفية، دون أي تفرق.

٥) بذل الجهد الخاص للانفاد من العقول المهاجرة سواء عادت للوطن أم بقيت في المهاجر.

إن اعداد الثروة البشرية إنما هدفه الوصول إلى الشعب المتخف. وهذا يعني أن يتبدل بمبدأ إلزامية التعليم، إلزامية الثقافة وبدلاً من شعار المدرسة للجميع، يجب أن يكون الشعار: الثقافة للجميع؛ وإشراك الجماهير سواء في القرار الثقافي، أم في تمويل المشاريع الثقافية، أم في الاستماع المباح بها كالمواء والملاء...

ويشي أخيراً ألا ننسى الأركان الأساسية في عملية التنمية الثقافية ونعد منها ثمانية رئيسية:

١) أن تكون هذه التنمية جزءاً من مشروع تنموي شامل، وليس بالصعب تطبيق ذلك في مشاريع التنمية العربية، وإن زاد ذلك في سعتها وفي أبعائها. فالتنمية الثقافية وحدها ليست عرجاء فحسب ولكنها لا تقوم على أساس مكين. وإن قلعت فهي حلوية عن قريب لا محالة.

٢) أن يؤمن لهذه التنمية التمويل الكافي. وإذا تذكرنا ضالة ما يرصد للثقافة في الموازنات العربية المختلفة أما بأن مضاعفته اضماًفاً مضاعفة لا يتجاوز طوق أي دولة عربية.

٣) أن تسن لها التشريعات القانونية اللازمة سنداً ودعماً. فالتشريع ضمانات وعهد.

٤) أن تقام المؤسسات الخاصة بالبحوث الثقافية. تدرسها إحصاء وإنتاجاً ومردوداً

وتضع لها الخطط اللازمة والمشاريع التنفيذية. إن التنمية لا تسير معصومة العينين.

٥) أن يتوافر لها الجهاز الثقافي الضروري: من الإداري المدرب، إلى المرفق الذي تقوم به، إلى الأجهزة والأدوات التي تعتمد عليها. إن هذا الثالوث هو عدة العمل في عملية التنمية.

٦) أن تؤسس لها الصناعات الثقافية الضرورية حسب الأولويات في الأهمية والامكانات القطرية. لأنها أحد الأركان الأساسية في الأمن الثقافي، وذلك ضمن خطة عربية متكاملة شاملة متناوئة.

٧) التكامل والتعاون في الوسائل والأهداف بين أجهزة التربية والاعلام من جهة وأجهزة الثقافة من جهة أخرى. وهذا المطلوب لا يقتضي أكثر من الوعي والتسيق، وتغليب الثقافي على حلب التعليمي والاعلامي.

٨) وأخيراً نصل إلى مربط المنز وعقدة العقد في العملية كلها، إلى القرار السياسي. فإن لم تتوافر القيادة الواعية كان ذلك كله باطل الأباطيل وقصوراً من الورق. القرار، في بلاد العالم الثالث هو المفتاح فإن وجد وجدت معه ومن أجله الأمور الأخرى. وما لم تشعر السلطات وتؤمن بأن الثقافة حاجة إنسانية، وشرط للبقاء كالحب سواه بسواه، وأنها جزء من التكوين الانساني وليست اعلاماً، وأنها ذات وظيفة تنموية أساسية وليست إضافة كمالية وأنها دعم لها - حتى في كمال حرياتها - وليست خطراً عليها، إن لم تسم هذه الفئات... فلا أمل!... بل لا أمل!

هل تراني بهذا فجرت كل الاحلام الوردية؟ أخشى أن أعترف بهذا، وإن كنت أعرف أن من في القمم يفضلون العاجلة على الآجلة. ويؤثرون راحة اليوم ويتركون تدبير الغد لرب الغدا!... وعند ذلك فما معنى التنمية يا ترى؟ وما معنى العمل؟

أليس عبثاً في عبث؟



الحوار مع الدكتور

شاكر مصطفى

رئيس الجلسة الدكتور رمزي زكي

د. رمزي زكي

شكراً لمحاضرتنا الفاضل على هذه المحاضرة القيمة حول التنمية الثقافية في الوطن العربي، الواقع والاتفاق. ومن الواضح أن الدكتور شاكر مصطفى قدم في محاضرتة زلماً كبيراً من الأفكار والمفردات والانطباعات، والمواقف أيضاً، التي تستحق الآن للحوار معه. ونبدأ الآن المناقشة. والكلمة لكم الآن.

د. فؤاد زكريا - كلية الآداب - جامعة الكويت:

أشكر الزميل والصدیق الكريم الدكتور شاكر مصطفى على هذه الفرصة التي أتاحتها لنا لكي نتبادل همومنا الثقافية وكلنا، بلا شك، ننتهي الى ميدان الثقافة، سواء كنا من المتخصصين في الدراسات الانسانية أو في الاقتصاد والتنمية فكلها ميادين متداخلة ومتشابكة، كما يبين محاضرتنا الفاضل. وفي الواقع أجد نفسي متفقاً مع الدكتور شاكر في نقاط مهمة؛ وربما اختلف معه في نقاط أخرى. وأريد أن أبداً يعرض النقاط التي أجد فيها قدراً من الاختلاف. يبدو لي أن الدكتور شاكر، في اشارته الى ما حدث لدينا في ميدان الثقافة في العقدين الأخيرين بوجه خاص، كان مبالاً إلى العوامل أو الضغوط الخارجية وإلى الاقلال من أهمية العوامل الداخلية أو الذاتية. وفي اعتقادي صحيح أن هناك ضغوطاً خارجية وقوى عالمية تمارس هذه الضغوط على كل بقعة من الأرض. ولكن السؤال هو: لماذا تتجس هذه الضغوط في مناطق معينة وتفشل في مناطق أخرى؟ في تصوري أنها احرزت نجاحاً كبيراً في المنطقة العربية، وربما كان هذا هو سبب تأكيد الدكتور شاكر لعوامل الضغط والقهر الخارجي، ولكنها لم تتجس في مناطق أخرى من هذا العالم. فالامبريالية، بما لديها من أسلحة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية... الخ، تمارس ضغوطها على كل مناطق العالم الثالث؛ ولكننا نلاحظ أن هذا الضغط يصل الى أقصاه في عالمنا العربي لأننا نستسلم له ولذلك، ونظراً لوجود هذا الضغط الداخلي، فإني أسيل الى ترجيح تأثير هذا العامل الداخلي قبل ابراز العامل الخارجي.

القطعة الأخرى التي قد اختلف فيها مع الدكتور شاكرو هي أنه كان ميالاً الى حد ما، الى تأكيد زيادة الاقلية الثقافية في الفترة الأخيرة. وأنا أتصور عكس ذلك لأن ميدان الثقافة بالذات هو من الميادين القليلة التي يمكن أن تتغلب فيه على الاقلية بشيء بسيط جداً من المجهود. في اعتقادي أن في هذا الميدان توجد فرصة لعبور الجسور الاقلية بسهولة ويتم عبورها باستمرار. فأتنا عندما جئت الى الكويت حديثاً كان يفاجئني أن أقرأ في الصحف حديثاً لكتاب يتحدثون عن العقاد أو طه حسين ويقولون أدبنا من أمثال العقاد وطه حسين بينما يكون الكاتب كويتياً أو فلسطينياً... الخ. لذلك فأتنا أشعر في هذا الميدان أنه يمكن كسر الحواجز الاقلية بسهولة. وبالفعل تم ذلك. ونستطيع ان نزيلها نهائياً بمجهود أقل بكثير مما نحتاجه في الميدان السياسي مثلاً. وأيضاً نحن نرى الآن أن المغرب يطلع على كل كبيرة وصغيرة مما يحدث في المشرق. وعندما تسافر الى هناك نجدهم يناقشونا في تفاصيل ما يدور في الميدان الثقافي في المشرق كما بدأنا نحن في المشرق نعرف الكثير عن إنتاج الأدباء والمفكرين في المغرب العربي؛ وأزيلت حواجز اقلية كثيرة بدون مجهود يذكر.

ومن النقاط التي اتفق فيها مع الدكتور شاكرو مصطفى وأشكره على تأكيده لها في هذه المحاضرة اشارته الى الخلط الموجود لدينا بين الثقافة والاعلام. وفي الواقع إن المشكلة الكبيرة في هذا الخلط هي أنه يتم لحساب الاعلام وليس لحساب الثقافة. وهذه هي الخطوة الكبرى. صحيح أن هناك في كل بلاد العالم اليوم قديراً كبيراً من التداخل بين الثقافة والاعلام. ولكن المهم لحساب أي من الطرفين يتم هذا الخلط. عندما يكون الاعلام ذاته وسيلة لنقل الثقافة الرفيعة يكون التداخل أمراً مفيداً. أما عندما يكون المقصود من التداخل هو أن تكون الثقافة خادمة للاعلام، ولأسوأ أنواع الاعلام وهو الدعاية السياسية، فأعتقد في هذه الحالة يكون الخلط شيئاً خطيراً. وهذا للأسف هو ما يحدث عندنا. أيضاً الدكتور شاكرو نبهنا عدة مرات في حديثه الى أهمية الأساليب التكنولوجية الحديثة؛ وكان واضحاً كل الوضوح في هذه الناحية لأنه استطاع أن يبرز دور أجهزة الاتصال الحديثة في الثقافة وهذا يعود، بالطبع، الى خبرته التي تتجاوز الاطار المحلي وإلمامه بأهمية هذا الموضوع على النطاق العالمي. ولكن في الحقيقة، بما أن هذا المعنصر قد أخذ حقه في المحاضرة، كنت أتوقع شيئاً من المقارنة بين إبراز أهمية التطورات السريعة جداً والمتلاحقة في ميدان التكنولوجيا؛ وانعكاسات ذلك على الثقافة، وبين حالة الردة الفكرية التي نعاني منها نحن الآن، مثل السلفية الرهيبة التي تزداد تمسكاً بقولنا يوماً بعد يوم في نفس الوقت الذي يتقل في العالم بسرعة مذهلة من موقع إلى آخر؛ ويصبح ما أنتج بالأمس قديماً في نظريهم بينما نحن نريد أن نتوقف عندما أنتج منذ قرون عديدة. في النهاية أختتم تعليقي هذا بملاحظتين عامتين هما: إني لم أشعر في المحاضرة بأن العلاقة بين التخلف الثقافي وتخلف المشروع العربي العام قد أبرزت بما فيه الكفاية، رغم أن

الدكتور شاكِر قد أشار إليها إشارة سريعة جداً في الجزء الأخير من محاضراته ، وكان في تصوري أن التخلف الثقافي الذي أشار إليه بتمكن واقتدار ليس إلا مظهراً من مظاهر لتخلف أشمل بكثير ، وهو مظهر من مظاهر غياب مشروع عربي في كافة الميادين . وأعتقد أن هذه النقطة كانت تستحق مزيداً من التوضيح . أخيراً ، معظمتنا يعرف ، بأن الدكتور شاكِر مصطفى ظل يعمل لسنوات عديدة في ميدان التخطيط الشامل للثقافة العربية فهل أفهم من هذه المحاضرة أنه بعد كل هذه السنوات في هذا الميدان كانت هذه هي الحصيلة المريرة لمحاولة تجربة عمل تخطيط شامل للثقافة على التطاق العربي ؟ وشكراً .

د . محمد صادق - المعهد العربي للتخطيط :

نشكر الدكتور شاكِر مصطفى على هذه المحاضرة القيمة ولدي تالان : الأول ، لقد سعدنا بأن المحاضر قد قال بأن التنمية الثقافية هي جانب بسيط من عملية كلية أكبر ، وأعتقد سماها عملية مجتمعية ؛ لأن التنمية العربية ككل لها أبعاد كثيرة وكل ما يتعلق بحياتنا له أثره على حضارتنا وعلى ثقافتنا . فإذا كان هذا هو المفهوم الذي طرحه الدكتور شاكِر وبأن العملية متعددة الجوانب ومتفاعلة داخلياً فأننا أتفق مع الملاحظة التي ذكرت وبالتالي ألا يمكن أن نقول أن التنمية الثقافية في واقعها الحالي في المنطقة العربية هي انعكاس للوضع العام لمشروع التنمية العربية ؟ فإذا كان الواقع العربي في التنمية ككل لم يتضح بعد فإن المرحلة التي وصلنا إليها في التنمية الثقافية ما هي إلا انعكاس لهذا الواقع . أيضاً يصبر السؤال : يا ترى هل إذا تمكنا من تشييط مشروع التنمية الثقافية العربية سوف تتمكن من زيادة قدرتنا على تحقيق مشروع التنمية العربية بالمعنى الواسع كعملية مجتمعية ؟ . الملاحظة الأخرى ؛ بما أن الدكتور قد ذكر القمر الصناعي العربي فإن هذا القمر قد يكون له دور كبير في عملية تنمية الثقافة او الثقافات العربية . ولكن يا ترى لو طلب من الدكتور شاكِر أن يضع مشروعاً للاستفادة من القمر العربي لتنمية الثقافة العربية فما هي العناوين الكبيرة لكيفية الاستفادة منه بحيث تكون عندنا ثقافة عربية نفي بالحاجات دون أن تكون أحادية وإنما تحقق الذات العربية في نفس الوقت ؟ ، وشكراً .

د . مجيد مسعود - المعهد العربي للتخطيط :

لقد سعدت بالاستماع الى محاضرة الدكتور شاكِر القيمة . وكثير من الذين أتحدث معهم في موم التنمية العربية يتهمونني بالتشاؤم ولكن اليوم أجد نفسي مثقالاً بما سمعته من استاذنا المحاضر لأن هناك على الأقل بصيحاً من أمل وإلا لما استحضت الحياة الاستمرار . الأحلام الوردية التي تحدث عنها الدكتور لا أدري في أي إطار يمكن أن تتحقق ؛ لأنه قد أشار في ثنايا

حديثة الى نظم لبرالية ونظم جماعية فهل في تصور الدكتور شاكرا في لي من هذه النظم يمكن تحقيق هذه الاحلام ؛ أم أن هناك في تصوره نوعاً آخرأ يتيها؟ ما يجيفي أكثر هو ما أشار اليه بأننا في المجال الثقافي فالتحيز مغلوق. وفي اعتقادي أن هناك فلسماً مشتركاً بين البشر في أمور ثقافية كثيرة كما في الثقافة الموسيقية، الفنون، الخ. فكيف نسمع من استأفنا شاكرا بأن الميدان مغلوق لأن هذه كلمة خطيرة في هذا المجال. أيضاً كنت أتصور أن الدكتور فؤاد زكريا سوف يحلور الدكتور شاكرا، كما حلوره على صفحات العربي، حول كلمة مرت دون تعليقه وهي الأمن الثقافي. وقد أشار الدكتور فؤاد، وهو عتي في ذلك، كفانا من الأمن بأشكاله المختلفة ودعونا في الثقافة من كلمة الأمن، وشكراً.

د. حسن عبد الحميد - كلية الآداب - جامعة الكويت :

لا حاجة لأعبر عن شكري لأستاذنا المحاضر. ولدى ثلاثة ملاحظات أختلف في أولها معاً ؛ وتعتبر الثانية إضافة لما ورد، أما الثالثة ففيها نقطة اتفاق معاً. الملحوظة الأولى والتي لا أتفق فيها مع السيد المحاضر هي إيماله أوفضه للتحدث كوسيلة للتنمية. فيما يخص، مثلاً، بالتنمية الاقتصادية أعتقد أنه لا مفر من استخدام التحديث مثل نقل المؤسسات والمصانع بنفس المفهوم الذي كان عند محمد علي في مصر سابقاً مثلاً وإلا فما هو المخرج. أيضاً لا مفر من نقل الجانب الفكري والثقافي الذي سبقنا فيه الغرب، ذلك لأن عملية النقل هذه ما زالت، حتى هذه اللحظة، من الوسائل التي لم يوجد بديل لها، لأن عملية الاعتماد على الذات أو الرجوع الى الذات لم تخرج منها شيء دون إقامة حوار والتعامل مع النتائج المادي الغربي الموجود حالياً. والمشكلة هنا هي كيف نكتنا أن نوظف هذا الحوار والتعامل مع الفكر المادي الغربي لكي ينتج منه شيء قومي محلي؟ والنقطة الثانية ؛ التي أرى أن الدكتور شاكرا قد أحملها هي دور التعليم في عملية التنمية الثقافية. ذلك لأن التعليم القائم في العالم العربي لا يقوم على اخراج عقول مبدعة يقدر ما يقوم على شحن عقول الدارسين بمجموعة معلومات لكي تخرجها في وقت ما عند الحاجة. وهنا تكمن الخطورة. فمثلاً نجد اليوم طالباً عربياً يدخل الجامعة وعنده الاستعداد لاستخدام العقل وإنما تشعر بأنه قد جاء لفظ نماذج غطية يستخدمها لاحقاً في الامتحان. لذلك ففي اعتقادي لا بد من هز دور التهم إذا كنا نريد خلق ثقافة ذاتية. والنقطة الثالثة ؛ والتي أتفق فيها معاً، وأعتقد أنه وفق فيها تماماً، هي نظرتنا الى الماضي والقيم السلفية فيها يتعلق بالثقافة. وقد عبر عنها باختصار بالبيعة الى الماضي. وهنا أقول إنه في مفهوم التراجع الزمني أننا ندرس الماضي من خلال معطيات الحاضر. وبما أن الحاضر متجدد دائماً ويتنقل الى الامام، فإنه بالضرورة أن يكون مفهومي عن الماضي متغير أيضاً، بمعنى أوضح ليس هناك شيء اسمه تاريخ ثابت ؛ وإنما التاريخ عبارة عن قيمة أعطيها أنا من وجهة

نظر اللحظة الزمنية التي أعيشها الى الماضي، وبالتالي فإن كل نظرة سكونية للتاريخ، والتي للأسف لم تنبه لها الاتجاهات المحكمة في الثقافة والتعليم في العالم العربي، هي نظرة خاطئة. ذلك لأن دور الماضي هو أن يربطنا به ولكنه لا يتحكم لا في الحاضر ولا في المستقبل؛ وشكراً .

د. محمد جواد رضا - كلية التربية - جامعة الكويت :

في الواقع أنا أقول دائماً بأن الدكتور شاكِر مصطفى ساحر في الألفاظ. فما أن يبدأ الناس بالاستماع اليه حتى يستلهم في أنفسهم. ولكن بعد أن يفرغ يترك فيهم رغبة في الخروج من شرك سحره؛ والعلاقة بينه وبين مستمعيه تكون، كما يقول الجواهري :

لا الموثق المحبور يرقد أما كلاً ولا هو ساحر يرنح

لقد فتحت لنا هذه المحاضرة، في الواقع، أفقاً كثيرة، كما هو عهد الدكتور شاكِر في تقحم هذه الأفاق، إلا أن من سعة هذه الأفاق يمكن الانسان أن يجد متغذاً لاستعادة نفسه من شرك السحر الذي يقع فيه. وضمن القضايا التي أثارها الدكتور شاكِر هناك قضايا جوهرية، أولها أنني لا أعتقد أن الأمة العربية مهددة الآن بغزو ثقافي. فنحن أولاً نتمو عددياً فقد كنا في السنينت حوالي ١٠٠ مليون؛ والآن نحن حوالي ١٨٥ مليون. وأمة بهذه الضخامة وهذا النمو السريع لا يمكن ان تكون عرضة للتهديد، وخاصة التهديد بغزو ثقافي. والقضية الثانية، ومن هذا المنطلق، وقد أكون فيها مخطئاً، ولكني أحب أن أسأل نفسي دائماً، هل هنالك غزو ثقافي فعلاً بالمعنى المساوي للغزو العسكري أو الاقتصادي مثلاً؟ أنا أعتقد أن هذه القضية من الدقة والحساسية بحيث ينبغي أن نقف عندها قليلاً. ليست هنالك جهة عالمية تستطيع أن تملئ علينا نمطاً ثقافياً معيناً. فلذا كنا نحن الذين نختار نمطاً ثقافياً من هذا الغرب أو ذاك، الرأسمالي أو الاشتراكي، فإذن نحن المختارون وليس هناك من يختار لنا؛ وبالتالي فإن المسؤولية تسطر أولاً وآخرها فينا؛ وفي نوعية الاختيار الذي غماره على أنفسنا. وأعتقد ليس هناك في تاريخ العالم كله من زمن كان من الممكن فيه أن تبي الأُمم حول أنفسها أسواراً لتعصم نفسها من رياح الثقافات المتعددة. ففي القرن الحادي عشر كانت قرطبة وإشبيلية مهلب ورياح ثقافية قوية على الغرب. وفي هذا العصر نشأت في أوروبا حركة اسمها الحركة الرشدية وقد صلب وأحرق بسبب هذه الحركة العديد من المفكرين الأوروبيين لأهم بيتوا آراء ابن رشد. هذا هو منطق التاريخ فكل أمة في وقت ما تكون لها السيادة في الثقافة ويتعلم العالم منها لأنها تشع على بقية أنحاء العالم. وهذا هو ما فعله العرب في العصور الوسطى. اليوم المشكلة في مكان آخر وهذا لا يعني أننا لن نستطيع ان نوقد الشعلة مرة أخرى. ولكن يعني أننا ينبغي أن

نحن اختيار عناصر إيقاد هذه الشعلة من جديد. ولهذا قلنا اعتقد ان الخطر الذي يواجهنا من الداخل هو أشد من الخطر الذي يواجهنا من الخارج. في سنة ١٩٨٣ كتنا في تونس مع الدكتور شاكرا في ندوة للجامعة العربية وطرحنا هناك نظرية تقول بالثورة المحبورة وهي أن الأمة العربية، مع قيلم الاسلام كانت لها الفرصة لكي تتور على ذاتها. ولكن هذه الثورة حجرت وجمالت الاجابات الثقافية نتيجة لهذا الحجب الذي وقع على الثورة الكبرى في تاريخ الأمة العربية. اليوم أنا أشعر بأن هناك ميلاد ثورة ثقافية جديدة في العالم العربي ولكنها معرضة للحجز، كما تعرضت هناك ميلاد ثورة ثقافية جديدة في العالم العربي ولكنها معرضة للحجز كما تعرضت الثورة الأولى قبل أربعة عشر قرناً. ولأضراب مثلاً بسيطاً. إن الوعي الذي أعطي للمرأة في المجتمع العربي المعاصر والوعي الذي أعطي لتحرر المرأة من السلطة الذكورية التي مارسها الرجل العربي بعض وبغلفة ضد الشق الثاني من إنسانيته ؛ يبلغ اليوم درجة عالية. ولكن انظروا حولكم ولاحظوا كم من القوى تتألب للحجز على هذا الوعي والعودة بهذا النصف من الإنسان العربي إلى موقع الاغلال من جديد.

القضية الأخرى؛ التي أريد أن أسامل حولها مع أخي وزميلي الدكتور شاكرا هي؛ هل هناك إمكانية فعلية للفصل بين ما هو اقتصادي وبين ما هو ثقافي ؟ اعتقد أن علم الاجتماع المعاصر قد أكد استحالة هذا الفصل بل إن التغيرات الاقتصادية ما هي إلا مقدمات للتغيرات الثقافية. ولنضرب مثلاً بسيطاً، فمتنما تشتري دولة عربية ما مصنعاً من المصانع فهل هي تشتري مجموعة من الآلات والمكائن أم تشتري نظاماً للتدخل في النظام الطبيعي والاجتماعي فتصرف بهذه الآلات والمكائن في مصادر الثروة وتشكيلها وتسخيرها لخدمة الإنسان فترجمه من ركوب الدواب بركوب الطائرة والسيارة. أليس هذا انقلاب ثقافي ؟ ألا ينسب المصنع في خلق طبقة جديدة لم تكن موجودة قبل وجوده، وهي طبقة العمال؟ أليس العمال قوة جديدة في المجتمع العربي رغم كل المحاولات لكبت هذه القوة لتحجيمها ومع ذلك لما اليوم دورها في تشكيل الفكر السياسي العربي وتشكيل الثقافة العربية بالرغم من محاولة حرامتهم من أن يكون لهم دورهم في التشكيل التربوي العام؟ أنا أشهد عدة لجان للتطوير التربوي وتمثل فيها كل الجهات ما عدا المحاولات العمال العرب، فإنها لا تدعى، مع العلم ان المعنيين بالتربية، عديداً وكيفياً، في معظمهم أبناء هذه الفئة. لذلك من الصعب جداً، في حدود تقدير، أن أقول إن الاستمارة الاقتصادية والصناعية ممكنة بينما الاستمارة الثقافية غير ممكنة. يبقى بعد ذلك سؤال، أرجو أن أكون محطاً فيما فهمته حوله مما قاله الدكتور شاكرا، وهو أنه على الرغم من نقده للطبيعة النخبوية للثقافة فإن المشروع الذي قدمه لنا اليوم هو أيضاً ذو طبيعة نخبوية لأنه ظل يدور حول تلك الأشياء أو الاعتبارات الثقافية التي تنهم بالدرجة الأولى الصفوة أو النخبة، مهما كانت طبيعتها، مثل الفن، الشعر، الكتاب، العلوم... الخ وهي نسبة محدودة

في واقعنا العربي ولم يذهب الى ما وراء هذه النخبة لكي نرى كيف يمكن ان نغير نمط الحياة في القرية العربية وكيف نغير حلاقة الانسان العربي بالأرض العربية لكي تكون أكثر إنتاجاً وأكثر عطلة ولكي لا تكون الأمة العربية واحدة من أكثر الأمم استيراداً لطعامها. ليس هذا ايضاً جزء من الثقافة ؟ وإن لم يكن ، فلين ترسم حدود الثقافة ؟ وشكراً .

أ. عبد المحسن تقي مظفر - شركة الاستثمارات الخارجية :

الحقيقة إن كلا المتحدثين ، المحاضر والمقرب الأخير ، سحران في الكلام والحديث ذو شجون ولا نستطيع مجارعتهما في براعة الحديث وحلاوته . لديّ نقطتان رئيسيتان . الأولى أرجو ألا تنزعج كثيراً لظهور أوبروزما سماء السيد المحاضر بالثقافات الاقليمية ، لأنها في المحصلة النهائية ثقافات عربية وحتى لو تم التركيز عليها في مناطق معينة في الوطن العربي فإنها نصب في جدول الثقافة العربية الموحد . ولكن ربما يكون لنا الحق أن نزعج إذا رأينا أن مثل هذه الثقافات تأخذ طريقاً انمزالياً أو تختلط بثقافات أخرى فتقتل بعض الجوانب السبئية من هذه الثقافات ، دون الجوانب الحسنة ، الى الثقافة العربية الشاملة . والنقطة الثانية أعتقد أن المفكرين ورجال الثقافة العرب قد عجزوا حتى الآن عن إيجاد الحد الفاصل والواضح ، لا هم ولا للرسميين ايضاً ، بين الثقافة والتربية والاعلام . ولهذا فإن ما هو حاصل من خلط في هذه المجالات في تصوري ليس عن عمد وإنما عن جهل وعدم ادراك للحدود الفاصلة بين هذه الجوانب الثلاثة وشكراً .

د. حيدر غيبة - الصنوق العربي للإتقاء الاقتصادي والاجتماعي :

شكراً للدكتور شاكور على هذه المحاضرة القيمة والممتعة في نفس الوقت . ولدي ملاحظة بسيطة . وهي أنني لقد شعرت من ثابا المرض بأن الابداع الثقافي مرهون بقرارات عليا من السلطات . وفي اعتقادي إذا كانت وسيلة التنمية الثقافية هي التفكير والابداع ، فإن ممارسة هذه العملية لا تحتاج الى قرار خارجي يغير الناس على التفكير والخلق والابداع . ومن هنا فهي تصوري أن عملية التنمية الثقافية قد تعتمد على القرارات الفردية الذاتية وممارسة القادرين على التفكير والابداع لهذه العملية ، وهذا هو المتصر المفقود ، قبل أن نمول كثيراً على انتظار قرارات سلطوية حكومية في واقعنا العربي الراهن . وشكراً .

د. أحمد عبد الرحيم - المعهد العربي للتخطيط :

من الملاحظ أن كافة المحاضرات لو أغلبها تنتهي بالقرار السياسي باعتباره عتق الزجاجاة او المقبة الأخيرة التي يصطدم بها حل كل مشكلة تطرح . ومن هذا المنطلق لنا لا نبدأ بمناقشة

مشكلة القرار السليبي وكيفية معالجتها بدلاً من أن تنتهي به ؟ ولماذا لا نتحمل هم جميع المتخفين العرب للبحث عن بدائل مستجدة لم تطرق سابقاً لتغيير القرار السليبي ؟ . فمثلاً إذا استمرنا المفهوم الصيني لماذا لا ن فكر بدلاً من الأطباء الحفنة بالتخفين الحفنة لأن غالبية الشعب العربي، وهي من الريف، لا تسمح عن كلام التخفين . وهذا يقودنا الى الشروط الأربعة التي ذكرها الدكتور شاكر مصطفى وهي الاعتماد على الذات، الحرية الفكرية، استيعاب المعصر، وإعداد الثروة البشرية ؛ كشروط مسبقة لأي صحوة ثقافية . فلا أدري ما هي البدائل المتاحة أمام المتخف العربي لتغيير القرار السليبي والتعامل معه . فهل يتعامل مع صانع هذا القرار بالتفاهق أم يهاجر ويهرب عن العمل . وأكرر ما هي البدائل المتاحة أمام المتخف العربي ؟ . وشكراً .

د . محمد غنمي - كلية الآداب - جامعة الكويت :

شكراً سيدي الرئيس وعندي سؤالان بسيطان. لقد أشار الدكتور الى قلة عناوين الكتب المطبوعة بالمقارنة مع عدد سكان الوطن العربي وأنا عملت إحصائية لإنتاج العرب المهاجرين الى الخارج فوجدت ان إنتاجهم يعادل عشرة أضعاف ما يصدر للعرب الذين في الوطن العربي . لذلك هناك عوامل داخلية تجعل المواطن العربي في الداخل لا يتج . والنتيجة الثانية أعتقد أن العالم الآن قد صغر، ولذا فنحن لا بد أن نتأثر بالثقافة العالمية والمعلومات العالمية . ولكن الواجب علينا ألا نفرض في تلك الثقافات بل نحاول أن نطورها بما يتناسب مع مقوماتنا وثقافتنا وعاداتنا وتقاليدها، وشكراً .

رد الدكتور شاكر مصطفى

أشكر جميع المعلقين لأنهم في الواقع أضافوا أشياء كثيرة مما كنت أريد أن أقول وما كنت أحس به، ويسرنني بصورة خاصة اتفاقهم معي في عدد من النقاط التي أوردتها . وحتى الأمور التي لم نتفق فيها أرى في الواقع أننا متفقون عليها وسوف أذكر هذا . الدكتور فؤاد ذكر يا ذكر بأنني ركزت على العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية . وفي الحقيقة أعتقد بأنني حذف من المحاضرة جميع الأمور الخارجية وحتى التعاون الدولي الثقافي مع الدول الأخرى، وركزت على الشؤون الداخلية لإيماني بأنها هي المدخل، وإيماني بأنه إذا لم تكن هناك قاعدة ثقافية متينة داخلية فلا أمل لأي تنمية ثقافية . ولذلك فإن الصورة في واقعها معاكسة تماماً لما خطر بباله . ودليل ذلك أنني لم أذكر التعاون الدولي مع أنه أحد أهداف التنمية الثقافية . ومن هنا فإن سؤاله لماذا نتجعب العوامل الخارجية في البلاد العربية ونعشل في بلاد أخرى، إنما

يدل على الضعف الداخلي والعوامل الداخلية. ولم أكن في مجال المقارنة والمقابلة وإنما كنت أبحث في مجال العرض العام. والموضوع أكبر من أن تقف عند كل نقطة فيه ونمطها حقها. ويقول أيضاً بأنني كنت ميالاً إلى تأكيد زيادة الإقليمية الثقافية. وأنا أفتي من كل قلبي أن يكون ما قاله حول ذلك صحيحاً وأن لأؤمن به. ولكنني في الواقع أرى العكس تماماً وأرى أن الحدود السياسية والحدود الاقتصادية التي تتوسط والمصالح التي ترتب على هذه وتلك، تتمكن بدورها بلزدياد على الواقع الثقافي القائم اليوم. وأكثر من هذا ليس هناك اليوم هذا الانتماع المنشود. صحيح أن الناس يعرفون العقاد وطه حسين وغيرهم في الوطن العربي لأنهم يتسمون إلى عصر مضى، كان العالم العربي متصلاً فيه بعضه ببعض ولكنهم لا يعرفون اليوم أدباء المغرب ولا أدباء الكويت ولا أدباء الشام أو اليمن، ومن هنا فإن خشيتي تزداد مع ازدياد هذا الجهل المتزايد. وليس هناك في الواقع معرفة أكثر وإن كانت موجودة فهي نتيجة لكثرة وسائل الإعلام فقط وليس لأنها نتيجة لتخطيط أو أهداف لجميع الدول القائمة في الوطن العربي، هذه نقطة قد نختلف فيها، ولكنه اختلاف حول هدف واحد في النهاية.

ذكر الدكتور فؤاد زكريا أيضاً أنه لم يجد شيئاً من المقارنة بين ميدان التكنولوجيا وحالة التردّي الفكرية السلفية. في الواقع هذه نقطة كنت أفتي أن أعرض لها ولكنها تمر خلال سطر أو أقل في بعض النقاط. ولو وقفت عندها لوجدت أن هناك عدداً من النقاط التي يجب أن نقال في الموضوع نفسه، فليعلمني إذا لم أعرض لها لأنها مشكلة في حد ذاتها. كذلك ذكر الدكتور فؤاد بأنه لم يشعر من العرض بوجود صلة بين التخلف الثقافي وتخلف المشروع العام الحضاري. والواقع أن المحاضرة كلها كانت حول هذه الصلة أي الصلة بين المشروع الثقافي والتخلف العام الحضاري، ولكن كان المطلوب مني أن أبحث فقط عن التنمية الثقافية. وأنا ذكرت في البداية بأنها جزء من التنمية ومن مشروع حضاري. وقلت إن هذا موضوع مفروق منه وبالتالي انطلقت من حيز ضيق محدد لي في المحاضرة.

أما الدكتور محمد صادق فقد ذكر أنه لا يمكن أن تعتبر التنمية الثقافية الحالية كاتعكس لوضع الوطن العربي لمشروع التنمية. وأنا أقول هذا هو واقع الحال. وقد ذكرت هذا أبشراً حيث قلت إن التنمية لم تتضح وإن المشروع الثقافي لم يتضح أبشراً. ويسرنّي أننا التقينا في هذه النقطة. أما أن للقرن الصاعدي العربي دوراً كبيراً وما هي

المتولين التي يمكن أن أضعها لو قدر لي أن أضع كيفية الاستفادة منه ، فهي الواقع هذا نوع من التحدي وكيف لي الآن أن أضع هذه السرعة نوعاً من البرامج للاستفادة من القمر الصناعي العربي وهو ليس من اختصاصي ولكن أليس الذين كتبوا عنه تناولوا هذا الموضوع . وكيف نضيد منه ؟ أعتقد أنهم كتبوا الكثير فيه وهذا موجود وجميع عناصر التنمية الثقافية يمكن أن تلقي فيه ، لأن القمر ما هو إلا أداة نشر وعماد التنمية الثقافية هو النشر الثقافي .

أما الدكتور مجيد سمود فقد ذكر بأن هناك بصيصاً من الأمل فيها ذكرته . وأشكره إن وجد فيه هذا البصيص لأنني كنت أخشى ألا يكون عندي أي بصيص من أمل . وسأعدل أيضاً من كيفية تحقيق الأحلام وفي ظل أي نظام ؟ والواقع أن هذه وتلك وغيرها كلها يمكن أن تحقق الأحلام لأن الموضوع بالنسبة لي هو التنمية الثقافية وهي مطلوبة من أي نظام سواء كان ليبرالياً أم جامعياً . ولكن لكل نظام طريقته وأيديولوجيته التي تنعكس في السياسات الثقافية . ولكن المهم أن تحرك التنمية . وليست القضية قضية أحلام فقط وأنا ذكرت بأنها أحلام بالنسبة لنا في المنطقة العربية ضمن إطار الأوضاع القائمة . ويقول أيضاً ، إن ذكرت بأن ميدان الاتصال للتنمية الثقافية مغلق على الاتصال الأجنبي . وهذه نقطة أود أن أقف عندها قليلاً . لأنني أريد من هذه الكلمة بالذات أن أقول بأننا نحن الذين نبني ثقافتنا ، ونحن الذين نختار العناصر التي نأخذها من غيرنا لذا فهو مغلق ، بمعنى أننا لا يمكن ولا تقبل لأنفسنا أن نكسح الثقافة الغربية وأن ندخل علينا باطلاق الكلمة وتواصل وتسيطر ، وبعد ذلك فنكر لماذا نأخذ منها ؟ . ومن هنا علينا أن نحتاج من الآن ونغلق الباب فلا نأخذ منها إلا ما يتوافق معنا . فهو مغلق من هذه الزاوية . إضافة الى شيء هام جداً وهو أن في العالم اليوم أربع أو خمس بؤر ثقافية عالمية نحاول أن نجد طريقاً آخر غير الطريق الغربي ، بما في ذلك العلم الغربي ، فهناك اليوم محاولات في أميركا اللاتينية وفي إفريقيا وفي الشرق الأقصى نحاول أن نجد طريقاً آخر للحضارة غير طريق الحضارة الغربية . ونحن علينا ، في اعتقادي ، أن نتعاون مع هذه المحاولات لعل وعسى أن طريقاً آخر قد يظهر لنا . أقصد من ذلك ، أن أقول إن طريق الحضارة الغربية ليس بالطريق الوحيد ، وليس أيضاً بالطريق الأخير للحضارة . علينا إن نتعاون مع كل القوى الحضارية والفكرية التي نحاول أن نجد طريقاً آخر مستعينين بالطبع بكل ما أتت به الحضارة الغربية دون أن نضيد بطريقها فقط . هذا هو معنى الاخلاق الذي قصصته . أما موضوع الأمن الثقافي فإدعه بيني وبين زميلي الدكتور فؤاد زكريا ، لأن نقاشنا فيه طويل . أنا لأؤمن أنه من الضروري جداً أن نحاول بقدر الإمكان التنبه الواعي والمدرّك ، ومنذ الآن وفي كل وقت ، الى ما يدير في مختلف المجتمعات علينا من الناحية الثقافية ، ونحاول أن نوقف هذا الهجوم الذي يأتي إلينا من جميع النواحي . ونحن أضعف في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أن نقف أمامه

وقوفاً كاملاً. لذا نحن محتجون الى كوابح لإيقاف هذا الغزو ، وليس فقط من الناحية السلية ، وهذه نقطة هامة جداً في الأمن الثقافي ، بأن يكون هناك أن تمنع هذا المسلسل لو هناك ، وإنما العكس ، أي يجب ان تشجع وتقوي وتثبت وتوسع الانتاج المحلي والفكر المحلي بقدر الامكان لكي يقف على ساقيه . ويجب ان نبدأ الآن كما قال للارشال ليوتي عندما حاول تشجير جبل بالزيتون فقيل له إن الزيتون يأخذ ما بين ٣٠ الى ٤٠ سنة ليكبر ، فقال إذن لا بد أن نبدأ الآن . وأنا أقول أيضاً لا بد أن نبدأ الأمن الثقافي من الآن ولا يجب أن نترك اليب مفتوحاً حتى نرى الخطر قد دخل الينا . وهذا الخطر الثقافي يوظف حالياً ويقوم بدوره كاملاً في اكمال التبعية السياسية والاقتصادية . ونحن نستمر اليوم فكرياً من امريكا مثل ما يستمرنا الانتاج المادي الأمريكي ، والسيطرة السياسية الأمريكية ، عندما نرى ونسمع داخل قاعات السينما من يصفق للرأية الأمريكية القلدة ضد الهنود المحاصرين . وهذا يعتبر أكبر استثمار ثقافي وهو ضئيل لأنه عبارة عن جملة محمول أو تبرر أمام أنفسها وأمام وجدانها القلق عمليات الدبح والإبادة الكاملة لحوالي ٣٠ أو ٤٠ مليون هندي . ونحن نأخذ هذا التبرير ونعرضه بينما ترفض أوروبا أن تعرضه في السينما أو في التلفزيون . وهذا هو ما نقول عنه بالغزو الثقافي ، وان هناك أموراً تدبر لكي تجعل من التهمة الثقافية جزءاً من التبعيات الأخرى التي تسيطر علينا .

أما الدكتور حسن عبد الحميد فقد قال إنه لا يمكن رفض التحديث كوسيلة للتنمية . وربما مفهومي من التحديث يختلف بعض الشيء عن مفهومه له . ويمكن هذا ان يجل الاشكال بيتا ، لأنني لا أقصد بالتحديث الاتكليس وإنما أقصد التخليد ، أي أن نأخذ المصنع كما هو ونقول إننا عملنا شيئاً عظيماً ونأخذ الكاميرا من البائع ونعتبر أنفسنا بأننا صرنا نصنع الكاميرا ، لأن هنا توجد عملية ناقصة ، وهي أن نصل بأنفسنا الى صنع الكاميرا وهنا يكمن الخلاف . أما بالنسبة لإجمالي دور التعليم فإن موضوعي كان عن التنمية الثقافية ، وليس عن التنمية التربوية . ولذلك إجملت جانب التربية لأن لها ميداناً آخر وأعمالاً أخرى والتنمية التربوية واسعة جداً أيضاً .

وبالنسبة للدكتور محمد جواد رضا أشكره على امتداحه كلماتي بسحر آخر ، اذا شئت ، ولكني أريد أن أسألها أشار اليه ، بأننا تنمو عديداً ، وأقول متى كان العدد ، خاصة في العصر الحديث ، كانياً للوقوف في وجه القوة الطاغية القائمة اليوم . إن كثرة العدد لم تعد كافية اليوم ونحن سوف نكون في حدود ٢٠٠ مليون مع مطلع القرن القادم ، إلا أنهم لا يسلون شيئاً بكل القيم مع الأسف . أما الغزو الثقافي فهو قائم ، وأطالب دوماً بما أسميه بالأمن الثقافي . لما حول ميلاد ثورة جديدة ، فانا أسأل ، وأنتم تعرفون الجواب ، فقد ولدت الثورة الثقافية

والنهضوية عندما منذ أكثر من ١٥٠ سنة ، ليس من زمن محمد علي وإنما بدأت قبله ، ولكن السؤال هو : لماذا لم تشر حق الآن هل هناك أسباب داخلية ؟ إن البنى الداخلية ضعيفة ولا تتجه للجماهير إنتاجياً ، وهناك أيضاً مؤامرات خارجية ضدها ، وهذه هي قضية الأمن الثقافي التي نتحدث عنها . فإذا كان قد مضى على ثورة الصين حوالى الأربعين سنة ووصلت الى المستوى التي فيه ، فلماذا يا ترى لم تصل البلاد العربية التي بدأت قبل غيرها ومضى عليها أكثر من ١٥٠ سنة ؟ وعلينا أن نجيب على هذا السؤال حتى يمكن أن نجيب على الموضوع بمرته .

أما الأخ الأستاذ عبد المحسن تقي مظفر فقد قال علينا ألا نزعج من الثقافات الاقليمية وأنا أنه اليها وأحذر منها وأخشى ان تسيطر هي ، تماماً كما سيطرت في أمريكا اللاتينية . ذلك لأن التدخل الأمريكي في أمريكا اللاتينية هو الذي أوجد فيها الثقافات الاقليمية وجعل منها ثقافة أرجنتينية مختلفة عن الثقافة البيروانية وثقافة كولومبية مختلفة عن المكسيكية والبرازيلية . . . وهذه الثقافات المختلفة أضعفت من ربط أمريكا اللاتينية رغم اتفاقها في اللغة حيث تحدث البرازيل اللغة البرتغالية بينما تحدث الدول الأخرى جميعاً باللغة الأسبانية كما أن الجميع يشتركون في المذهب الكاثوليكي ، ولكنه لم يوحدهم ، وما أعشاه أنا هو أن تصبح اللغة العربية ، ويصبح الدين الإسلامي ، كما هو الدين واللغة بالنسبة لأمريكا اللاتينية . وهذه الخشية هي التي دلمعتني الى تأكيد ظهور الاقليمية المتزايدة ، رغم أنها أقل خطورة من الناحية الثقافية عما هي عليه في النواحي الاقتصادية والتي هي بدورها أقل ظهوراً فيها من الناحية السياسية . وأخشى أن تصل درجة الاقليمية السياسية الى النواحي الثقافية في الوطن العربي .

أما الأخ الدكتور حيدر فية فإنه يقول بأن الثقافة لا تستقر قرار السلطات وأنا أتفق معه بكل تأكيد لأن الإبداع الثقافي لا يستقر قرار السلطات ، ولكن التنمية الثقافية تستقر قرار السلطات لأن التنمية الثقافية شيء والثقافة شيء آخر . فالتنمية عملية إرادية ، فيها جد ، وفيها عمل ، وفيها قرار ، وفيها تمويل وتنظيم وهذه كلها تحتاج الى قرار . أما الإبداع الثقافي فلا يحتاج اليه ونحن نتج ثقافياً ولكن ليس لدينا تنمية ثقافية . وأنا قد ذكرت هذا ، أي أن ما يظهر لدينا يظهر خصباً عن الواقع المعاش وعن المعوقات لأن قوة بادرة الإبداع الموجودة تفرض نفسها في عدد من النواحي ولكن تنقصها التنظيم والتمويل والسند ، وليس لها نشر على الطلاق الواسع وهو أمر أسسى .

الدكتور أحمد عبد الرحيم ذكر بأن لغة المثقفين لا تسمع في الريف وقد ذكرني هذا بكلمة الدكتور محمد جواد رضا بأن المشروع الذي اقترحه مشروع تخويي . وأنا أقول ما هذا الذي

قصدت . وأن المشروع الذي أشار اليه بشأن كيف تغير نمط الحياة والعلاقة مع الأرض يجعل الثقافة ذات مفهوم أنثروبولوجي واسع . وأنا منذ البدء قلت يأتي لا أدخل في هذا المشروع لأنني أريد أن أحدد التنمية الثقافية في تطلق أخيراً ، أما عندما تدخل التنمية الثقافية ضمن مشروع حضاري للتنمية فعند ذلك تأخذ أبعادها وتصبح هذه النقاط أجزاء من التنمية الشاملة المكتملة للتنمية الثقافية وليست هي نفسها . أما حول تساؤل الزميل أحمد عبد الرحيم حول البدائل لتغيير القرار السياسي ، وقد ذكر بعض النقاط كالتفاهل والهجرة ، ولكنني أسأله هل البديل أن يتقبل المثقف الرصاص ويصمت للأبد ؟ هذا هو السؤال . لأنه ليست هناك وسائل متكافئة ما بين المثقفين وما بين من يدهم اتخاذ القرار وتوجيه المثقفين . وليس هناك توازن لأن القلم لا يمكن أن يقف في وجه الرصاص وإنما يجب أن يتغير النظام الاجتماعي السياسي الاقتصادي ، الذي تقوم عليه ، وإذا لم تتغير النظم القائمة أو تؤمن بأنه حتى عندما تناهضها الثقافة وتقف ضدها فإنها معها و بجانبها ، وما لم يحدث هذا الإيمان فأعتقد ليس هناك أمل .

أكتفي بهذا وأشكركم على حضوركم واستماعكم وعلى صبركم على هذا الاستماع .

د . رمزي زكي :

شكراً جزيلاً لمحاضرتنا الفاضلة على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا الحوار الثري الذي إداره بصدر رحب معكم . فباسمكم ، وباسم المعهد العربي للتخطيط ، وباسم شخصياً نتوجه اليه بجزيل الشكر . كما نتوجه أيضاً إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإتاحتها هذه الفرصة لكي نستضيف الدكتور شاكراً مصطفى . ونأمل أن تكون هذه مجرد بداية تسع لآلوان وأنشطة كثيرة في المستقبل . وشكراً لكم مرة أخرى .





المعهد العربي للتخطيط بالكويت

نبذة تعريفية

- أنشأت حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإتماء عام ١٩٦٦ - كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط .
- تم تحويله عام ١٩٧٣ إلى مؤسسة عربية إقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، بناماً على إقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية .
- في يناير عام ١٩٨٠ تم الإتفاق بين الدول العربية المؤسسة على إقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاماً ، ووقع على هذه الاتفاقية معظم الدول العربية ، وعضوية المعهد مفتوحة أمام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة
- بالانضمام إلى المعهد . علماً بأن خدماته بجميع مجالات متوفرة لكافة الأنظار العربية .
- وتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها :
 - البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للاختصاصيين من موظفي الحكومات العربية وإداراتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - الحملات النقاشية السنوية .
 - الحملات الاستشارية .
 - أعداد الأبحاث والدولاس .
 - إصدار المطبوعات التي تتلخص قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضاً منها هنا :



منشورات

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- | | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| • إجماع خبراء الإحصاءات العربية
للدول العربية الأقاليم، ١٩٨٣.
(٢٠ ص - ٢,٥٠٠ د. ك.) | • إجماع خبراء
١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د. ك.) | • تطبيق المشروعات العامة - ١٩٧٨.
د. أحمد مراد |
| • إجماع خبراء حول العلاقات بين العمل
والتعليم، ١٩٨٢.
(١١٢ ص - ١,٧٥٠ د. ك.) | • إجماع خبراء
٨٧١ ص - ٥,٢٥٠ د. ك.) | • التكوين الإحصائي - الاقتصادي في
الأقطار العربية، ١٩٨١.
نعمو |
| • إجماع خبراء حول طرق وسائل
تحديد واحد للمشروعات العامة
والطريق المستخدمة في تقييمها، ١٩٨٤.
(٣٠ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • إجماع خبراء
١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د. ك.) | • التمويل المصري للتنمية الاقتصادية في
جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥،
١٩٧٨ |
| • أصل خطة نفق حول قضايا التنمية
وتخطيط ٧٧ / ١٩٧٨، ١٩٧٩.
(١٧٣ ص - ١,٠٠٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية
٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية
١٩٨١، ١٩٨١. |
| • أعمال خطة نفق حول قضايا النفط
والنمية ٧٨ / ١٩٧٩، ١٩٧٩.
(٣٧٠ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية الخامسة : التنمية
العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣.
(٣٦١ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية
١٩٨٣، ١٩٨٣. |
| • الخط التنمية في الوطن العربي ٦٠ -
١٩٧٥، ج ١، ١٩٨٠.
(٤١٢ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية السادسة : حول القيم
المجرب التخطيط في الوطن العربي :
الواقع والممكن ج ١، ١٩٨٤.
(٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د. ك.) | • الحلقة النقاشية
١٩٨٤، ١٩٨٤. |
| • الخط التنمية في الوطن العربي
٦٠ - ١٩٧٥، ج ٢، ١٩٨٠.
(٤١١ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • الحلقة بحثية عن التوزيع المكاني
والنمية في الوطن العربي، ١٩٨١.
(٩٦٦ ص - ٤,٥٠٠ د. ك.) | • الحلقة بحثية
١٩٨١، ١٩٨١. |
| • خطة تنمية وتطوير المشروعات الصناعية
في الدول العربية، ١٩٨٢.
(٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د. ك.) | • كمال عسكر
١٥١ ص - ١,٠٠٠ د. ك.) | • التنمية الأساسية لنظام حوزتين
الاقتصاد القومي، ١٩٧٨.
د. أحمد مراد |
| • خطة تنمية وتطوير المشروعات الصناعية
في الكويت، ١٩٨٢.
(٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د. ك.) | • كمال عسكر
٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د. ك.) | • تنمية إمارة الفلوجة النفطية في الدول
العربية، ١٩٧٤.
نعمو |



مشتورات

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

N. A. Khan	Patterns of agricultural development in Arab countries 1979 (264 p. 1.750 EKD)	● ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي - ١٩٨١ . (١١٦ ص - ٤.٠٠٠ د . ك)
Samiir	Semi-arid environment policies of Arab oil producing Countries . 1974 (216 p. 1.750 EKD)	● ندوة التعليم والتنمية ، ١٩٧٨ . (١٨٢ ص - ١.٠٠٠ د . ك)
● كتب المحلة العلمية :		● ندوة التنمية الريفية في عصر الأنظر العربية ، ١٩٧٨ . (٥٢٤ ص - ١.٧٥٠ د . ك)
١ - الأزمات الاقتصادية المالية الراهنة .		● ندوة التعليم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية وطرق ملاحقتها للمام العربي ، ١٩٧٩ . (٥٦٢ ص - ٢.٧٥٠ د . ك)
سلسلة نحو فهم أفضل (١٣٣		● ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي ، ١٩٧٥ . (٧٦٥ ص - ٢.٧٥٠ د . ك)
ص) . د . وميزي زكي		● ندوة منهجية التخطيط القومي وأعداد المشروعات العربية المشتركة ، ١٩٨٢ . (٥٥٤ ص - ٤.٠٠٠ د . ك)
٢ - التضخم والتنمية الصناعية في الوطن د . علي مينة		● التضخم في العالم العربي
د . وفاء شفيق		
٣ - نظم النقد الدولي وتجارة الخارجية د . عبد الستار السيد		
د . عبد الرحمن الحبيب		
٤ - حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم د . عبد الله حليمة		
العمل الدولي والشركات المتعددة د . ضياء محمد خالد		
د . محمد السيد سعيد		
٥ - مشكلة الغذاء في الوطن العربي د . محمد علي الفراء		
والأزمة الاقتصادية المحلية .		
٦ - التخطيط العربي للأزمة . د . فؤاد عرسى		

الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والشر

ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32828

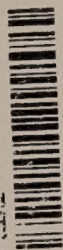
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨ - ٢٦٥٣٤٨٩ ٢

تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ KT - برقياً: دوراسي

اهدافت ٢٠٠٢

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

Bibliotheca Alexandrina



0333768

الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٥٥٩٦٨ - ٢٦٤٣٣٢٩
تلكس: RIFADA ٤٤٠٨٨ KT - برقية دوراستي